جامعة آل البيت
كلية الدراسات العليا
معهد بيت الحكمة/علوم سياسية

أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية الصينية على توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الخليج العربي

(٢٠٠٦ – ٢٠١٨)

THE IMPACT OF THE ECONOMIC FACTOR IN THE KUWAITI-CHINESE RELATIONS ON THE ORIENTATIONS OF THE CHINESE FOREIGN POLICY TOWARDS THE ARABIAN GULF

(٢٠٠٦-٢٠١٨)

إعـداد الطالب
سعود عواد سعود السعدي

إشراف الأستاذ الدكتور
هاني اخو ارشيده

رسالة ماجستير مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية جامعة آل البيت

الأردن/المفرق

٢٠١٩م/١٤٤٠هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال تعالى:

﴿رَبِّ أوزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ صدق الله العظيم

سورة النمل , آية (١٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا سعود عواد سعود السعدي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: .....

التاريخ: ٢٠١٩/٥/٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام

أنا الطالب: سعود عواد سعود السعدي

التخصص: علوم سياسية الكلية: الدراسات العليا

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسالة الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية الصينية على توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الخليج العربي (٢٠٠٦ – ٢٠١٨)" بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من الرسائل أو الأطاريح أو الكتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .....

التاريخ: ٥ /٢٠١٩/٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية الصينية على توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الخليج العربي (2006 – 2018)

وأجيزت بتاريخ: 5 / 5 / 2019م

إعداد
سعود عواد سعود السعدي

إشراف الأستاذ الدكتور
هاني أخو إرشيدة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور هاني أخو أرشيده(مشرفاً ورئيساً)	.....
الأستاذ الدكتور صايل السرحان (عضواً)	.....
الأستاذ الدكتور علي عواد الشرعة (عضواً)	.....
الدكتور وصفي عقيل الشرعه (عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهُدي ثمرة هذا الجهد إلى من أدين لهما بفضل كبير لا يقدر بثمن.... إلى من بدعائهما اهتديت وبعطائهما خطوت في طريق النجاح والإنجاز، إلى أبي الذي علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار، أطال الله بقاءه وألبسه ثوب الصحة والعافية, ومتعني ببره ورد جميله.

وأهدي هذه الرسالة إلى اخواتي العزيزات.. شمعات الحياة وضوئها...

... وإلى أصحاب الفضل عليَّ بعد الله تعالى أساتذتي الذين غمروني بالنصيحة والتوجيه في هذه الرسالة العلمية إلى أساتذتي الأعزاء في جامعة آل البيت، فلهم مني جزيل الشكر والتقدير والاحترام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الشكر كل الشكر مقرون بالعرفان والاحترام لأستاذي الدكتور هاني أخو رشيدة الذي كان صاحب الفضل الأول بعد الله سبحانه وتعالى، في إنجاز هذه الرسالة وعلى سعة صدره وغزارة علمه.

وأنه ليسعدني أيضاً أن أعترف بالفضل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم مناقشة هذا البحث، وأنا على يقين بأنني سأجد في ملاحظاتهم القيمة ما يثري هذه الرسالة ويزيل ما قد يشوبها من نقص أو قصور، فالكمال لله وحده.

ولا يفوتني هنا إلا أن أسجل لأهل الفضل فضلهم وهم جامعة آل البيت ممثلة برئيسها، وكوادرها الإدارية ولكل من أسهم في إنجاز هذه الرسالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

تفويض ..... **ج**
إقرار والتزام ..... **د**
الإهداء ..... **و**
شكر وتقدير ..... **ز**
فهرس المحتويات ..... **ح**
الملخص باللغة العربية ..... **ي**
المقدمة **١**
أهمية الدراسة ٣
اهداف الدراسة ٥
مشكلة الدراسة وأسئلتها ٥
فروض الدراسة ٦
حدود الدراسة ٦
المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة ٧
منهجية الدراسة ٨
الدراسات السابقة ١٠
الفصل الأول التأصيل النظري للعلاقات الدولية **١٧**
المبحث الأول ماهية العلاقات الدولية ١٩
المطلب الأول مفهوم العلاقات الدولية ٢٠
المطلب الثاني نشأة العلاقات الدولية ٢٥
المبحث الثاني العلاقات الدولية في ظل التغيرات الدولية الجديدة ٣٩
المطلب الأول التغيرات السياسية وأثرها على العلاقات الدولية ٤١
المطلب الثاني التغيرات الاقتصادية وأثرها على العلاقات الدولية ٤٦
المطلب الثالث التغيرات القيمية وأثرها على العلاقات الدولية ٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني مضمون العلاقات الكويتية-الصينية ٥٤
المبحث الأول الأهمية الاستراتيجية للكويت والصين ٥٥
المطلب الأول الأهمية الاستراتيجية للكويت ٥٦
المطلب الثاني الأهمية الاستراتيجية للصين ٦١
المبحث الثاني التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الكويتية-الصينية ٦٧
المطلب الأول مرتكزات العلاقات الاقتصادية الكويتية مع الصين..... ٦٨
المطلب الثاني طريق الحرير الجديد ودوره في تعزيز العلاقات الاقتصادية الكويتية-الصينية ٨١
الفصل الثالث اثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية - الصينية على السياسة الخارجية الصينية تجاه الخليج ٩٤
المبحث الأول دور العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية- الصينية على السياسية الخارجية الصينية..... ٩٧
المطلب الأول أثر العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية الصينية..... ٩٨
المطلب الثاني السياسة الخارجية الصينية تجاه الخليج العربي ١١٠
المبحث الثاني مستقبل العلاقات الصينية الكويتية..... ١٢١
المطلب الأول مستقبل العلاقات الكويتية الصينية..... ١٢١
المطلب الثاني السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الصينية والكويتية ١٣٠
الخاتمة والنتائج والتوصيات..... ١٣٢
قائمة المراجع والمصادر ١٣٩
أولاً: الكتب..... ١٣٩
ثانياً: المجلات الندوات والأبحاث ١٤٣
ثالثاً: المواقع الإلكترونية..... ١٤٨
رابعاً: المراجع الأجنبية..... ١٤٩
Abstract ١٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية الصينية على توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الخليج العربي

(٢٠٠٦ – ٢٠١٨)

إعـداد الطالب

سعود عواد سعود السعدي

إشراف الأستاذ الدكتور

هاني اخو ارشيده

الملخص باللغة العربية

جـاءت الدراسـة بهـدف توضـيح العلاقـات الاقتصـادية بـين الصـين طبيعـة العلاقـات بـين الـدولتين والاهتمـام فـي الـدور الـذي تلعبـه الصـين تجـاه منطقـة الخلـيج العربي من خلال فترة الدراسة ودور الكويت فيه، وكذلك بيان مدى تأثير العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية، وبالأخص العلاقات الاقتصادية الكويتية-الصينية ودوهـا فـي توجيـه السياسـة الخارجيـة الصـينية تجـاه منطقـة الخلـيج العربـي وقضـايا الإقليمية والأمنية.

لقـد جـاءت الدراسـة مؤكـدة صـحة الفرضـيات، ومجيبـة علـى اسـئلة الدراسـة، وخلصت الدراسة الى عدت استنتاجات أهمها: أن المصالح الاقتصـادية تعتبـر العامـل الأكثـر تـأثيراً فـي تقـارب العلاقـات الكويتيـة-الصـينية، لأن الصـين انتهجـت سياسـة اقتصادية تنموية بعيدة عن السياسة من أجل تعزيز اقتصـادها والبحث عن مصـالح اقتصادية تأتي في مقدمتها تأمين الطاقة من بلد مثل الكويت التي تعتبر من الدول التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم والذي يعد مصدراً مالياً واقتصاديا مهماً بالنسبة لكل دول العالم.

الكلمات الدالة: الكويت، الصين، العامل الاقتصادي، السياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

لا تعتبر العلاقات العربية-الصينية بوجه عان، والعلاقات الصينية الكويتية على وجه الخصوص بالموضوع الجديد الذي يمكن ربطه بحدث أو مسألة أو ظاهرة ما، بل هي مسيرة طويلة امتدت لقرون طويلة تم التبادل فيها خلالها مختلف أنواع السلع والمنتجات بما في ذلك التبادل الثقافي الذي كان شاهداً على ما يمكن للعلاقات بين عوالم الشرق أن تنجزه وأن تحققه من نمط إنساني للعلاقات بين الشعوب.

واليوم صارت العلاقات الكويتية – الصينية والاهتمامات المشتركة أكثر اتساعاً ونطاقاً نتيجة ما شهدته الصين من قفزات هائلة على الصعيد الاقتصادي جعلتها في مقدمة اقتصاديات العالم، وتتشابك العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، إلا أن ما يمكن إغفاله أن العلاقات الكويتية-الصينية المعاصرة لا تتم بمعزل عن التطورات التي يعيشها النظام الدولي على أكثر من مستوى، وخصوصاً بنمط التفاعل وأنماط القوة والتأثير وازدياد حمّى التنافس على الموارد وتصاعد نزعات عدم الاستقرار أيضاً.

كما أن الجانب العربي بشكل عام والكويتي بشكل خاص حريصاً على أن تقوم الصين بدور عالمي وإقليمي أكثر فاعلية يتجاوز مستوى التبادل الاقتصادي أو أمنها الطاقوي، وأن تمارس دورها كقوة عالمية، وخاصة بما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يخدم التوازن والاستقرار والأمن والسلام العادل، فالصين وحتى إطلاقها مبادرة الطريق والحزام لم تبادر إلى الاستجابة لهذا التصور العربي لدورها وظلت علاقاتها وتوجهاتها اقتصادية الطابع أكثر من أي شيء آخر، وضمن إطار الواقعية السياسية، إلا أن إعلان الصين (مبادر الحزام والطريق) تبدو اليوم اكثر ثقة واستعداداً لتقييم وإعادة توجيه سياستها وعلاقتها مع العرب والكويت ضمن مقاربتها الجديدة للعلاقات الدولية للعلاقات الدولية لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية على أسس التعاون السياسي القائم على توازن القدرات التنافسية وهيكلية النظام الدولي بما يصحح اختلالاته ويعالج أزماته ويعزز السلام والتعاون.

وبما أن الصين تمثل حالة استثنائية على الصعيد العالمي من حيث تفوقها ونهضتها الاقتصادية الجبارة استناداً إلى مواردها، وكذلك تمثل الكويت قوة اقتصادية في المنطقة من خلال مخزونها النفطي الكبير وموقعها الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي كان للعلاقات الاقتصادية بعداً كبيراً في العلاقات بين البلدين، وفي المقابل رأت الكويت في الصين الأمل لتحقيق نهضتها وتكاملها الاقتصادي، خاصة في ظل مبادرة الحزام والطريق التي تعكس تطوراً سياسياً واقتصادياً هاماً وهو انتقال الصين من التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي وما يرتبط به من نظم فرعية مثل النظام النقدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنظـام التجـاري إلـى محاولـة إصـلاح تلـك الـنظم، يمكـن أن يمثـل دعمـاً وسـنداً قويـاً للكويـت والعـرب يمـتن قـدراتهم وفرصـهم فـي تحقيـق أهـدافهم الحضارية.

أهمية الدراسة

تكمـن أهميـة هـذه الدراسـة مـن أهميـة الموضـوع الـذي يتنـاول العلاقـات الكويتيـة– الصـينية، حيث تقوم هذه الدراسة بتحليل أثر العلاقات الاقتصادية الكويتية–الصينية، وتنبع أهمية دراسة العلاقات الكويتية- الصينية من كونهما دولتين من الدول المحورية على المستوى في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط، فالصين تعتبر قوة دولية وإقليمية صاعدة ذات ثقل ديمغرافي، وتمتاز بموقع استراتيجي، وقوة اقتصادية استحوذت على العالم، أما دولة الكويت فعلى الصعيد الاقتصادي تمتلك مخزون نفطي كبير، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي لها تتصل بروابط استراتيجية تشمل الجزيرة العربية، والوطن العربي، والشرق الأوسط، وتمتلك أوراق قوة تستطيع من خلالها التأثير على مسار الأحداث في بيئتها الإقليمية، كما تتمتع هذه الدراسة بأهمية كبيرة على المستوى النظري والعملي، وذلك كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية النظرية: تتمثل في:

- التقصي والبحث عما يمكن أن يتوصل له الباحث من معلومات ومفاهيم متعلقة بكل من متغيرات الدراسة، وإبرازها بصورة يمكن الاستفادة منها لدى الباحثين في هذا المجال.

الأهمية العَملية: وتكمن في:

- بحث المرتكزات النظرية التي يمكن الاستناد إليها في بحوث قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو موسعة لبعض القضايا المعالجة لها، وذلك من خلال الأدب النظري والأفكار المستقاة من الأدب السابق والذي سيتم التوصل إليها من خلال البحث المستفيض.

الأهمية العلمية:

- حداثة موضوع الدراسة، حيث أن هذا النوع من الدراسات غير متوفر على المستوى المحلي والعربي في حدود إطلاع الباحث.
- مواكبة ما استجد من موضوعات في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الفترة الراهنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق عده اهداف:

١. إعطاء لمحة تاريخية عن العلاقات الاقتصادية الكويتية-الصينية، لأن العلاقات بين الدول لا تسير على خط مستقيم، وأن تطورها بشكل إيجابي أو سلبي يعتمد على طبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

٢. التعرف على دور العامل الاقتصادي في تعزيز العلاقات بين الصين والكويت.

٣. تحليل التحديات التي تواجه العلاقات الكويتية- الصينية

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يهتم علك السياسة الخارجية للدولة بدراسة ما يفعله صانع القرار السياسي وليس ما يقوله، وتكم مشكلة الدراسة في محاولة معرفة السلوك السياسي الخارجي للحكومة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي ومعرفة سلوكها الفعلي وأثر العوامل الاقتصادية للعلاقات الكويتية والصينية، لذلك تنبع مشكلة الدراسة من محاولة معرفة أثر العلاقات الاقتصادية الكويتية-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصينية على العلاقات السياسية بين الصين ودول الخليج العربي، وانعكاس ذلك على شك العلاقات الاقتصادية والسياسية مع تلك الدول.

تسعى الدراسة الإجابة على سؤالها الرئيسي والذي يتمثل في **"ما أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية الصينية على سياسة الصين الخارجية تجاه الخليج العربي؟"**

ويتفرع عن السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما اثر العامل الاقتصادي على العلاقات الصينية الكويتية؟

٢. ما دور السياسة الخارجية الكويتية في تقارب العلاقات الصينية الخليجية؟

٣. ما هي محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الخليج العربي.

فروض الدراسة

تفترض الدراسة الفرضيات الأتية:

١. هناك علاقات إيجابية بين العلاقات الكويتية الصينية في العلاقات الصينية الخليجية

٢. تقترب علاقات دول الخليج العربي مع الصين كلما اقتربت العلاقات الكويتية الصينية.

حدود الدراسة

الحدود مكانيه: اقتصرت الدراسة على دول الخليج العربية والصين مع الاخذ بطبيعة علاقاتهما مع العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحدود الزمنية: تبدأ الفترة الزمنية للدراسة في عام ٢٠٠٦ وتنتهي في العام ٢٠١٨. حين انها شملت هذه الفترة التأثير السياسي والاجتماعي والعسكري والاقتصادي والتكنولوجي والسياحي والايديولوجي، والذي كان له الأثر على العلاقات الخليجية الصينية.

الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة على العلاقات الاقتصادية بين الكويت والصين ودور العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية-الصينية وأثره في تحديد السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول الخليج العربي.

المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

- **متغيرات الدراسة**

المتغير المستقل: العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية – الصينية.

المتغير التابع: توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه دول الخليج العربي.

ـ مصطلحات الدراسة

١. **العلاقات الدولية:** يعرفها (هانس مورجانثو) أستاذ العلاقات السياسية الدولية الشهير أن جوهر العلاقات الدولية هو السياسية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وان موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من أجل القوة.

إما التعريف الإجرائي للدراسة فهو: جميع العلاقات التي حدثت بين الكويت والصين في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٨ والتي تشمل التأثير السياسي والاجتماعي والعسكري والاقتصادي والتكنولوجي والسياحي والايديولوجي، والذي كان له الأثر على العلاقات الخليجية الصينية.

٢- **السياسة الخارجية:** ويعرفها (فيرنس وسنايدر) بأنها منهج العمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع واقعة أو مشكلة معينة حدثت بشكل فعلي أو أنها تحدث حالياً، أو من المتوقع حدوثها في المستقبل"، ويعرفها (محمد سليم السيد)" هي برنامج العمل العلني الذي يتم اختياره من قبل الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة برامج بديلة متاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي).

منهجية الدراسة

إن طبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة تفرض على الباحث اتخاذ منهجاً معيناً، وذلك لأن موضوعها متعدد المتغيرات والمستويات، ولذلك سيقوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباحث اعتماد منهجية متكاملة ومركبة لإيجاد إطار شامل للتحليل، ومن أبرز هذه المناهج.

١. المنهج الوصفي التحليلي

سيعتمد الباحث على منهج مستوى التحليل في دراسته وذلك لارتباط الدراسة الوثيق بقضية متعلقة بأكثر المستويات التحليلية قدرة على تقديم أنجع التفسيرات للظاهرة المدروسة، فمستوى التحليل يحدد وحدة التحليل التي يلتزمها الباحث في مسار البحث كله، كما أن تبني مستوى تحليليا معينا يطرح تساؤلات حول مدى أهميته بالنسبة للمستويات الأخرى، وإلى أي مدى يمكن أن يمدنا بالإجابات الدقيقة للإشكالية المطروحة، فالباحث مطالب بأن يختار بوعي مستوى التحليل الذي يخدمه ويتماشى مع أهداف البحث.

المنهج التاريخي

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي وذلك لأهمية الإطار التاريخي للأحداث والتطورات الدولية، من خلال رصد وتتبع التطورات التاريخية للعلاقات الدولية السعودية التركية الروسية، وتطورها، وبيان أهم الأحداث التي مرت بها المنطقة وأثرت على هذه العلاقات، ومن هنا سوف ننظر إلى بعض المواقف من خلال المنهج التاريخي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت الحديث بشكل عام عن العلاقات الصينية العربية ودورها في المنطقة العربية والقضايا الشرق أوسطية، ولكنها لم تتناول بحسب ما أطلع عليه الباحث أي من الدراسات السابقة موضوع الدراسة الذي تناولته كموضوع للدراسة وهو العلاقات الاقتصادية الكويتية-الصينية وأثره على منطقة الخليج العربي وقضاياها، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة التي توصلت إليها الباحث وذات العلاقة:

دراسة د. عاطف سالم الاهل (٢٠٠٩)، "العلاقات العربية الصينية":

تناولت الدراسة الابعاد المختلفة للعلاقات العربية الصينية، حيث ركزت على الابعاد السياسية والثقافية والاقتصادية والعلمية والفنية مع عرض الصيغ التي تحكم العلاقات العربية- الصينية، وموقف الصين من القضايا العربية فضلا عن مستقبل العلاقات العربية الصينية في القرن الواحد والعشرين. تناولت الدراسة الابعاد المختلفة للعلاقات العربية الصينية، حيث ركزت على الابعاد السياسية والثقافية والاقتصادية والعلمية والفنية مع عرض الصيغ التي تحكم العلاقات العربية- الصينية، وموقف الصين من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضـــايا العربيـــة فضـــلا عـــن مســـتقبل العلاقـــات العربيـــة الصـــينية فـــي القـــرن الواحد والعشرين.

دراســـة د. الســـيد امـــين شـــلبي (٢٠١٠)،" تحـــولات وتحالفـــات فـــي النظـــام الـدولي الـراهن مـاذا تعنـى للعـالم العربـي" انطلقت الدراسـة فـي مضـمونها علـى ان السياســـة الصـــينية اتجـــاه الـــدول العربيـــة وخصوصـــا القضـــايا فـــي الاقلـــيم العربـــي توصـــف بالمرونـــة بســـبب تـــدخل الولايـــات المتحـــدة الامريكيـــة وبســـط نفوذهـا فـي المنطقـة العربيـة ولهـاذا السـبب فـان الصـين تقـف متفرجـة بموقفهـا اتجـاه القضـايا العربيـة الا انهـا تسـعى الـى تحقيـق التعـايش السـلمي مـن خـلال عـدم ارسـال مـن يمثلهـا فـي المنطقـة العربيـة الا بعـد ان طلبـت الـدول العربيـة منهـا ذلـك معللـه عـدم تـدخلها فـي هـذه المنطقـة بـان الولايـات المتحـدة الامريكيـة هي الدولة التي من خلالها ان يتم انهاء الخلافات والنزاعات في المنطقة

دراســـة شـــريف علـــى شـــحاته (٢٠٠٧)، **الطلـــب علـــى الـــنفط كمحـــدد للسياســـة الخارجيـــة الصـــينية تجـــاه الشـــرق الاوســـط(١٩٩٣-٢٠٠٧)**: يـــزداد الصـلب الصـيني علـى الـنفط ولهـذا السـبب توجهـه الصـين الـى المنطقـة العربيـة وخصوصـــا الشـــرق الاوســـط لتـــتمكن مـــن امـــال التنميـــة التـــي تســـير عليهـــا، وتمحورت الدراسة حول الدول التي اتجهت الصين في علاقات دبلوماسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معها واهم نتائج الدراسة كانت ان الصين تحتاج الى الطاقة وخصوصا النفط والذي ادا الى ارتفاع اسعاره عالميا، وترى الدراسة ان النمو الصيني في ازدياد وان الصين تسعى الى ان يكون العالم متعدد الاقطاب بطرق سلمية وتجنب الاصطدام مع الولايات المتحدة الامريكية، كما ان الصين تسعى لتقديم الحماية للدول المصدرة للنفط.

دراسة د. محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي– الصيني في القرن الحادي والعشرين: انطلقت الدراسة من افتراضات بان التعاون الصيني العربي سيؤدي الى نمو اقتصادي ويعم السلم على البشرية وتعون السنوات القادمة سنوات امن واستقرار وركزة الدراسة على اقامة منتدى صيني عربي من اجل التعاون المشترك بين المجتمعين الصيني والعربي.

دراسة "ناظم الجاسور"، "مستقبل التعاون بين النظام الإقليمي والعربي والنظام الإقليمي الأسيوي": سلطة الضوء على العلاقات الصينية العربية من خلال التعاون المشترك وذلك يعود الى ان لابد من اقامة تكتل صيني عربي وخصوصا ان الدول الاسيوية تتجه الى اقامة احلاف وتكتلات وترى الدراسة ان على الدول الاسيوية وخصوصا الصين ان تساهم في تعزيز العلاقات مع الدول العربية في جميع الاتجاهات سواء الاقتصادية او

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثقافية والاعلام وان على الدول الاسيوية العربية نقف في صف واحد وتوحد كلمتها لتحقيق اهدافها وحل قضاياها.

دراسة "حسن عبد الله عابد" بعنوان " **مستقبل العلاقات الدولية بعد احداث ١١ سبتمبر – وجهة نظر عربية"**: والتي حاولت توضيح الدور الصيني في النظام الدولي وخصوصا بعد تفجيرات الحادي عشر من ايلول وتوضيح نوع التعاون بين الدول العربية والصين بعد المتغيرات التي طراءة على النظام الدولي

دراسة "جعفر كرار" بعنوان **"صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية"** والتي هدفت الى معرفة احتياجات العالم الى الطاقه وخصوصا النفط والبتروكيماويات وخصوصا في السوق المستقبلي للطاقه والذي هو الاضخم عالميا، كما ان الدراسة تنصح الانظمة السياسية العربية الى اقامة علاقات مع الصين وخصوصا في مجال الطاقة والتقارب العربي الصيني والاستفادة من الخبرات والمنتجات الصينيه فيما يخص الدول العربية ومساعدة الصين في نموها الاقتصادي من خلال تامين المواد الاساسية من الطاقة التي تحتاجها الصين لادمت تنميتها، وحاولت تتبع العلاقات بين الصين والمنطقة العربية فيما يتعلق بالطاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتركيز على اهم مساهمات الضين فيما يخص موضوع الطاقة، مع التركيز على السعودية في هذا الخصوص.

دراسة "الشيماء عبد السلام ابراهيم" بعنوان "**العلاقات العربية -الصينية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر دراسة حالة: مصروالسعودية:٢٠٠١-٢٠١٢م**" تهدف الدراسة الى التركيز على تطور العلاقات العربية - الصينية ومدى قدرة كل منهما في التشاركية والتعاون في مجال الثقافة والاعلام وتعزيز مواقفها من المصالح الهامه لكل منهما في المجال السياسي والاقتصادي ومحدداتهما ومدى التعاون بين الصين والدول العربية، وخلصة الدراسة الى نتائج من اهمها ان التعاون بين الصين والدول العربية عليه ان يتجه الى طريق يخدم مصلحة الطرفين في جميع المجالات وان التعاون المشترك بين العرب والصين يحقق مصالح استراتيجية لكل منهما.

دراسة "عبد الرؤوف مصطفى جلال حسن" بعنوان " اثر التغير في البنيان الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان في الفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٨م" ركزة الدراسة على المتغيرات التي يمر بها النظام الدولي اتجاه السودان كاحد الدول العربية وخصوصا الموقف الصيني وعلاقاته مع السودان خلال فترة الدراسة والتركيز على محددات العلاقة بين الصين والسودان وخلصت الدراسة الى نتائج من اهمها ان الصين ومن خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقاتها الخارجية سهدة تحول بعد الحرب الباردة في كافة مؤسساتها من خلال انفتاحها على العالم الخارجي بما يتوافق ومصالحها.

دراسة "على سيد فؤاد النقر" بعنوان" " بعد احداث ١١سبتمبر" ركز الباحث في هذه الدراسة على العلاقات التاريخية بين كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية والتركيز على نقاط التقاطع والافتراق فيما بينهما، وتوصلت الدراسة الى انهما يتفقان على حب العزلة الدولية التي كانت تعيشه الصين قبل وصول الانجليزي لها واستعمارها من قبلهم، ونتائج الدراسة تمحورت في ان السياسة الخارجية الصينية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية تغيرت بسبب المتغيرات الدولية.

دراسة "عبد الحليم هريدى" بعنوان "السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية ١٩٤٩-١٩٦٤م": والتي حاولت دراسة تحليل وتفكيك الابعاد للعلاقات الصينية مع دول النظام الثنائي القطبية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وسياسة عدم الانحياز، وأشارت الدراسة بان الصين في فتره من الزمن اصبحت عدو لكل من اقطاب النظام الدولي ولكن بعد ان اصبحت كتله بشريه هائلة وقوه اقتصاديه وانطلاق في ان تكون من مصاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـدول الاولـى اصـبحت واقعـاً عالميـاً لهـا نفوذهـا وقوتهـا التـي تفرضـها ان تكـون دولــه لهــا وضــعها فــي النظــام الــدولي ولهــا مصــالح وعلاقــات مــع دول العــالم وبحاجــه الــى فــتح اســواق فــي العــالم مــن اجــل تصــدير منتجاتهــا التــي اصــبحت تغزو الاسواق العالمية وتؤثر على المنتج المحلي في اكثر دول العالم.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تخصصت هذه الدراسة في تناول موضوع مهم وحساس وغير مطروح (حسب إطلاع الباحث) وذلك بتناول العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية-الصينية وأثرة على توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الخليج العربي، وهذا ما يميز هذه الدراسة ويزيد من أهميتها أكاديمياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

التأصيل النظري للعلاقات الدولية

منذ أن خلق الله تعالى الإنسان واستخلافه في الأرض ووجوده يرتكز على التواصل، فالإنسان اجتماعي بطبيعته، وبسبب هذه الطبيعة أستطاع الإنسان خلق مجتمعات وبناء وتكوين علاقات بين الأفراد داخل المجتمع الواحد وعلاقات بين المجتمعات الأخرى، لكن العلاقات هذه لم تكن دائماً علاقات تواصل وتضافر وتعاون بين المجتمعات البشرية، بل أن هذه العلاقات عرفت التصارع والتنازع بشكل دائم ومستمر، وبأحجام مختلفة وبأماكن مختلفة ومتعددة وفق الظروف ومتغيراتها ومقتضيات المصالح المشتركة[1].

وبعد نشوء الدولة بمفهومها الحديث أي بعد مؤتمر "وستفاليا١٦٤٨م" نشأت العلاقات الدولية بين الدول في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبعد ذلك تطورت تلك العلاقات بتطور الحياة البشرية ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالعلاقات الدولية في العصور القديمة ليست كما هي اليوم، كما أن الأعضاء الفاعلين فيها ليسوا هم نفسهم، كما أنهم ليسوا بنفس القوة، فقد شهدت العلاقات الدولية تحولات وتطورات جذرية من حيث نطاق تفاعلاتها، وتنوع

[1]) مارتن، غريفيش وتيري أوكالاهان (٢٠٠٢)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ط١، جدة، مركز الخليج للأبحاث، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قضاياها ومشاكلها، لذلك فإن دراسة العلاقات الدولية تستهدف التوصل إلى تحليل دقيق لحقائق الوضع الدولي الذي يمتاز في العادة بالديناميكية السريعة، وذلك من خلال معرفة طبيعة القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول اتجاه بعضها البعض، وتحديد الكيفية التي تتركها على أوضاع المجتمع الدولي[1].

وسوف يقوم الباحث ببيان مفهوم العلاقات الدولية ونشأتها وتطورها، وبيان المبادئ التي تحتكم لها والعوامل التي تؤثر في فاعليتها، وبيان طبيعة العلاقات الدولية في ظل المتغيرات والتحولات الدولية الجديدة وسيكون ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: العلاقات الدولية في ظل التغيرات الدولية الجديدة.

[1] حجر، جمال محمود وعمر عبد العزيز(٢٠٠٤)، **صورة من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ص٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول ماهية العلاقات الدولية

لم تبرز العلاقات الدولية كعلم أكاديمي إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إذ كانت قبل ذلك محاولات متواضعة لدراسة العلاقات الدولية فرضتها ضرورات واقع السياسة الدولية، كون الاهتمامات الرسمية بالعلاقات والمبادلات والمعاهدات والوثائق الدبلوماسية سيطرت على هذا المجال، لكن التطورات التي شهدتها التفاعلات الدولية من جهة، وواقع العلوم الاجتماعية واتجاهاتها نحو التخصص والاستقلال عن الحقول الأخرى من جهة أخرى، أدت إلى تغيير هذه الاهتمامات نحو آفاق أوسع، وبدأ الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية كعلم مستقل[1].

والبحث في تحديد ماهية العلاقات الدولية وتعريفها من الأمور المعقدة والشائكة، فعلى الرغم من الجهود المبذولة والمحاولات المتكررة منذ معاهدة "وستفاليا١٦٤٨" التي انبثق عنها نظام الدول القومية الحديثة إلى حيز الوجود حتى الوقت الحالي، إلا أنه لم يتم إيجاد تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية من قبل الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية، وللتعرف بشكل مفصل على العلاقات الدولية من حيث التطرق إلى التعريفات المتعددة التي وضعت لها ونشأتها وتطورها وصلتها بالعلوم الأخرى فإنه كان لا بد من توضيح الأمور التالية:

---

[1]) العويني، محمد علي(١٩٨٢)، العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية والتطبيق، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية،ص٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول مفهوم العلاقات الدولية

يعتبر مفهوم العلاقات الدولية من المفاهيم المرنة والفضفاضة، فهو مفهوم لا يستخدم فقط للتعبير عن العلاقات بين الدول فحسب، بل يشمل كذلك العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات من غير الدول أيضاً، مثل الكنائس والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، كما تتضمن العلاقات الدولية العلاقات القائمة بين الشعوب وبين الأشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب، كتبادل الخدمات والمنتجات وتداول الأفكار[1].

وقد تم وضع تعريفات متعددة للعلاقات الدولية كون مفهوم العلاقات الدولية كما أسلفنا من المفاهيم الفضفاضة والمرنة، فقد تم تعريفها على أنها: "العلاقات ما بين الأمم" أو "العلاقات ما بين الوحدات السياسية"، وعرفت كذلك بأنها: "تدرس العوامل والنشاطات التي تؤثر على السياسة الخارجية وعلى سلطة الوحدات الرئيسية المكونة للعالم"، وهي كذلك أيضاً "العلاقات القائمة ما بين مجموعات سياسية ذات سلطة مع التركيز على مكانة الدولة القومية"، ولها تعريف آخر بأنها "العلاقات القائمة ما بين الوحدات السياسية الغير مرتكزة على أية نقطة فهي علاقات

---

[1]) بول ويلكينسن (٢٠١٣)، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة لبنى عماد تركي، القاهرة، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة ما بين أفراد وجماعات من دول متعددة ومختلفة، وعلاقات قائمة غير محددة الهوية عبر حدود مختلف الوحدات"[١].

وذهب فقهاء آخرون إلى تعريف العلاقات الدولية من زاوية أخرى من خلال اعتبارها بأنها: "جملة من العلاقات السياسية الاقتصادية الدبلوماسية، الإيديولوجية، والعسكرية والقانونية فيما بين الدول وكذلك العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع، والقوى السياسية والمنظمات والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي"، وبعضهم أعتبر أن العلاقات الدولية تتكون من العلاقات السياسية لدولة مع دولة ومن ثم علاقات أفراد من جانبي الحدود، ومظهرها الأول السياسة الخارجية، وهذه العلاقات السياسية يمكن إقامتها إما في إطار إقليمي وإما على الصعيد الشمولي"، وهناك من عرف العلاقات الدولية بأنها علاقات شاملة تشمل الجماعات سواء كانت رسمية أم غير رسمية كما تشمل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية، فالعلاقات الدولية تشمل كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها ويمكن وصفها بالعلاقات الدولية وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين حكومات هذه الدول، كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات (الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب)، كما أنها تشمل

---

[١]) يونس، منصور ميلاد (١٩٩١)، **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، اليمن، جامعة ناصر،ص١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية إيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية[1].

وهناك من عرف العلاقات الدولية من زاوية (العلاقات الدولية بين السلم والحرب)، حيث تعرف العلاقات الدولية من هذه الزاوية على أنها العلاقات التي تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الدولية، وهناك أيضا العلاقات غير الرسمية، فالتجارة والمال تساهم في تطوير الروابط بين الدول وحركة السياحة وطلب العلم وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الدولية ومفهومها، وعند التحدث عن العلاقات الدولية فالمقصود في الغالب هو العلاقات بين الدول لأنها من تصنع القرارات المؤثرة على الحرب والسلم، والحكومات لها سلطة تنظيم الأعمال والتجارة واستغلال الثروات واستخدام الأفكار السياسية وممارسة كافة الأمور التي تتعلق بالشؤون الدولية، وعلى ذلك تعتبر العلاقات الدولية انعكاساً لعدد كبير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية[2].

ولتحديد مفهوم العلاقات الدولية بشكل دقيق كان لا بد من استعراض الفرق بين مفهوم العلاقات الدولية وغيره من المفاهيم المتداخلة معه في حقل السياسية الدولية

---

[1] أحمد، محمود حسن(١٩٩٦)، **العلاقات الدولية في دار الإسلام**، دمشق، دار الثقافة العربية، ص١٢.

[2] المرجع نفسه، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنـه هنـاك مفـاهيم عديـدة فـي السياسـية الدوليـة متقاربـة فـي المعنـى مـن طبيعـة العلاقات الدولية ومفهومها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: العلاقـات الدوليـة والسياسـة الخارجيـة، السياسـة الخارجيـة تعـرف بأنهـا: " مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولـة مـا لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى"، أي أن المقصود بالسياسة الخارجية لدولـة مـا هو علاقاتها مع دول أخرى، لكن دراسة السياسة الخارجية تقتصر فقط على ظاهرة القرار السياسي للدول الخاص بعلاقاتها الخارجية وتعاونها الدولي دون أن تشمل العلاقات الدولية بكاملها[1].

وبهذا نجد أن العلاقات الدولية كعلم مختلف عن علم السياسة الخارجية، كون الأول يهتم بتفسير الظواهر الدولية، بينما السياسات الخارجية تعتبر برنامج عمل سياسي لدولة ما لتحقيق هدف معين، لذلك لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية مفهوم مرادف للعلاقات الدولية لأن السياسة الخارجية مصطلح يخص دولة واحدة فقط، بينما مصطلح العلاقات الدولية أشمل وأعم من السياسة الخارجية[2].

ثانياً: العلاقات الدولية والقانون الدولي: فلقد ظهر علم القانون الدولي كأداة من أجل تنظيم العلاقات الدولية بين الدول، ويعرف القانون الدولي على أنه "مجموعة المبادئ

---

[1]) يونس، منصور ميلاد، مرجع سابق، ص١٥.

[2]) المرجع نفسه، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقواعد التي تطبق على العلاقات بين عناصر المجتمع الدولي، أي أنه يعني الدول بذاتها وما يتصل بها والأشخاص الدولية الأخرى"[1].

لذلك لا يجوز الخلط بين العلاقات الدولية والقانون الدولي، لأن الثاني هو علم قوانين وليس علم وقائع، ومهمته تحديد القواعد المطبقة على أطراف اللعبة الدولية وتفسيرها، والتحقق من احترامها، كما أنه يوجد في بداية ونهاية العلاقات الدولية، فهو يأتي في البداية لأن قواعده تحدد الشروط القانونية التي يجب أن تتم وفقاً لها العلاقات الدولية، إضافة إلى أنه يضع المبادئ والقواعد التي تحدد لأطراف العلاقات الدولية خطوط سيرها كبيان الطريقة التي من خلالها تعقد المعاهدات، وبيان مبدأ عد التدخل وغير ذلك الكثير، كما أنه يأتي في نهاية العلاقات الدولية كأن يأتي في إطار قانوني مثل اتفاق دولي أو قرار دولي ليتم إيجاد الحلول للمشاكل الدولية المطروحة عندما يكون هناك نزاع ويتم اللجوء إلى القضاء أو التحكيم[2].

ثالثاً: العلاقات الدولية والدبلوماسية: تعتبر الدبلوماسية الطريقة التي تدار بها العلاقات الدولية، وهي خط الدفاع الأول، وتعتبر العلم والفن الذي تحاول به الدولة تحقيق أهداف سياستها الخارجية وتفادي الصراع المسلح، فالدبلوماسية تنتهي عندما تبدأ الحرب، وتبدأ عندما ينتهي الحرب، فهي عبارة عن تطبيق الحيلة والذكاء في

---

[1]) أفكيرين، محسن (٢٠١١)، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ص٢٥.

[2]) يونس، منصور ميلاد، مرجع سابق، ص١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة، وهي في معناها الشامل تعني العملية الكاملة التي تنشأ من خلالها الدول علاقاتها الخارجية، كما تعتبر وسيلة الحلفاء للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة، فالدول تتعاون وتتواصل وتؤثر إحداهما في الأخرى وتحل خلافاتهما بواسطة الدبلوماسية[1]. إذاً فالدبلوماسية جزء من العلاقات الدولية والأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول.

المطلب الثاني نشأة العلاقات الدولية

لا تعد نشأة العلاقات الدولية وليدة "مؤتمر وستفاليا ١٦٤٨م" عندما ظهرت الدول القومية كما يظن بعض العلماء والباحثين في هذا المجال، بل مارست الأمم والحضارات القديمة على مر العصور العلاقات الدولية بمختلف أشكالها مع غيرها من الدول والحضارات، فقد مورست العلاقات الدولية في الحضارات القديمة كالحضارة المصرية والحضارة الإغريقية والحضارة الإسلامية، كما وتعتبر العلاقات الدولية نتاج امتداد طبيعي لمراحل نمو واتساق العلاقات التي تبدأ من الفرد إلى نطاق الأسرة ثم العشيرة والقبيلة، ومنها إلى الانتماء الجغرافي الذي يعد معلماً للقبيلة أو لأكثر في شكل منطقة أو إقليم أو ولاية انتقالاً إلى رحاب الدولة، لذلك فإن الحديث عن العلاقات الدولية هو حديث قديم يرجع إلى تاريخ ظهور الدولة نفسها،

---

[1]) مارتن، غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص٢٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن عندما نريد أن نتحدث عن تطور ونشأة العلاقات الدولية فإنه يجب علينا التميز بين العلاقات الدولية كشيء ممارس، وكإطار عملي، وبين العلاقات الدولية كعلم متخصص له مناهجه ومعاهده المتخصصة[1]، ومن خلال هذا المطلب سيتم توضيح نشأتها وتطورها ومناهجها:

أولاً: نشأة العلاقات الدولية

ظهرت العلاقات الدولية في المجتمع البشري في المراحل التاريخية القديمة كوسيلة للاتصال والتفاهم بين تلك الشعوب، وارتبط تطور هذه العلاقات بالتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي ظهر في ذلك المجتمع، الأمر الذي أدي إلي قيام أسلوب وطريقة محددة لتكون أداة التفاهم والتعاون من أجل السلم والاستقرار.

ويمكن إرجاع نشأة وتطور العلاقات الدولية في خمس فترات وهي المجتمع القبلي ثم فترة الإغريق والرومان ثم العصور الوسطي ثم عصر النهضة وأخيرًا العلاقات الدولية في العصر الحديث، وتعتبر المعاهدة التي أبرمت في عهد (رمسيس الثاني) في عهد الدولة المصرية القديمة السابقة المهمة في تاريخ بداية نشأة العلاقات الدولية في المجتمعات البشرية القديمة، فقد أنهت المعاهدة عهداً طويلاً من النزاعات مع الحيثيين، وتعرف هذه المعاهدة بـ "اللؤلؤة" والاسم الأكثر تداولاً لها هو معاهدة

[1]) العويني، محمد علي، مرجع سابق، ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"قادش"، وقد وصفها المؤرخون بأنها أول معاهدة دولية من نوعها في تاريخ البشرية وهي معاهدة مكتوبة أتت لتنهي حالة الحرب بين الدولتين بل وقادت المعاهدة الدولتين إلى التعاون والتحالف سوياً[1].

وتعتبر القواعد العامة لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدويلات في بلد الإغريق من القواعد الأساسية الأولى التي ساهمت بنشأة العلاقات الدولية، فبلاد الإغريق عرفت مبدأ إرسال السفراء وتطبيق أعراف الحصانة الدبلوماسية وقواعد حماية الأجانب، بالإضافة إلى ابتداعهم طريقة عقد المؤتمرات الإقليمية التي كان يطلق عليها المؤتمرات "الأمفكيتونية" للتوصل إلى مبادئ جديدة تحفظ المصالح المشتركة وتلزم الأعضاء بتطبيقها وفرض عقوبة على من يخالفها، كما يمكن اعتبار "مجلس الأمفكتيون" أول شكل من أشكال المنظمات الدولية، حيث كان هناك علاقات دولية بين الدويلات الإغريقية، والعلاقات الدولية ما بين دويلات الإغريق والأطراف الأخرى التي كانت تقوم على الحرب والقتال بشكل كبير وذلك سببه التصور الإغريقي الراسخ بأنهم عرق سامي والباقي مجرد برابرة[2].

وفي عهد الإسلام شهد تاريخ العلاقات الدولية تطوراً كبيراً وملحوظاً، فالعلاقات الدولية كانت سائدة منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين،

---

[1] العقابي، علي عودة (١٩٩٦)، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر، ص٤٢.

[2] بوقنطار، الحسان وعبد الوهاب معلمي (١٩٨٨)، **العلاقات الدولية**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أقرت الشريعة الإسلامية إقامة علاقات بين الشعوب الإسلامية وغيرها من الشعوب، وتبادل جميع أشكال المعاملات والعلاقات الدبلوماسية والدولية، وخطت هذه العلاقات خطوات كبيرة خاصة في العصر العباسي حيث كانت الدبلوماسية تخضع لقواعد دقيقة وتنظيم في أصول واضحة، واستخدمت الدبلوماسية في توثيق العلاقات الثقافية والتجارية، وعملت على توحيد المسلمين أيام المحن، واستخدمت كوسيلة للتوازن الدولي، كما تم قيام سفارات مستمرة بين بغداد وبيزنطة وسفارات مماثلة بين قرطبة والقسطنطينية[1].

وفي العصر الحديث بدأت العلاقات الدولية مع انهيار النظام الإقطاعي وظهور الدول القومية الحديثة وإحلالها محل الكيانات الإقطاعية، بدأت العلاقات الدولية بالتطور وبروز ملامحها، حيث بدأ في هذا العصر عقد المؤتمرات الجماعية التي تحدد بعض المبادئ العامة التي تسير جميع الدول وفقاً لها، ومن أهم هذه المؤتمرات مؤتمر "وستفاليا١٦٤٨م" والذي يعتبر فاتحة جديدة في عهد العلاقات الدولية لأنها جاءت بمبادئ وأفكار لم تكن معروفة من قبل كمبدأ المساواة بين الدول ومبدأ توازن القوى ومبدأ البعثات الدبلوماسية، واستمرت هذا المبادئ بالعمل بها في العلاقات الدولية حتى نشوب العديد من الأحداث الدولية التي أثرت في المجرى التاريخي للعلاقات الدولية، ومنها نشوب الحرب العالمية الأولى، وتعاظم قوة روسيا

---

[1]) المرجع نفسه، ص ٤٣-٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، والثورة الفرنسية، كما عقد العديد من المؤتمرات لإعادة تنظيم العلاقات الدولية، ومن أهم هذه المؤتمرات (مؤتمر فيينا١٨١٥م) الذي أقر من جديد مبدأ توازن القوى خاصة بعد ظهور روسيا كقوة لها وزنها وتأثيرها في النظام الدولي كما أقر مبدأ الحياد وتنظيم العلاقات الدبلوماسية وتحريم تجارة الرق وغيرها من المبادئ الهامة التي تخص تطور العلاقات الدولية[١].

كما عرفت العلاقات الدولية في القرن العشرين نشاط ملحوظ نتيجة قيام عدة تحالفات أوروبية أدت إلى صراعات دولية، كان أولها الحرب العالمية الأولى، حيث تم في أعقابها إنشاء أول منظمة دولية ذات اتجاه عالمي وذات طابع سياسي وهي "منظمة عصبة الأمم" لكن هذه المنظمة فشلت في تحقيق أهدافها التي أسست من أجلها وذلك نتيجة عدم تطابق وتوافق مبادئها مع أهداف الدول الكبرى التي كانت لها نزعة استعمارية، ومع فشل عصبة الأمم ونشوب حرب عالمية ثانية، رأى المجتمع الدولي ضرورة العمل على توطيد السلم والانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الدولية يكون أساسها مبدأ المساواة في السيادة بين الأمم ورفع مستواها الاقتصادي الاجتماعي ، ولتنفيذ ذلك تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة على أثر التوقيع على ميثاق "سان فرانسيسكو ١٩٤٥م"، بعد ذلك أخذت العلاقات الدولية منحنى جديداً على

---

[١]) العويني، محمد علي، مرجع سابق، ص٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساس نبذ القوة وعدم استخدامها أو التلويح بها في العلاقات الدولية، لكن أغلب المبادئ التي جاءت بها منظمة الأمم المتحدة والتي قامت عليها بقيت حبراً على ورق ولم يتم ترجمتها على أرض الواقع[1].

ثانياً: مبادئ العلاقات الدولية.

يعد علم العلاقات الدولية كغيرة من العلوم والمجالات الأخرى له مبادئ أساسية تحكمه، وتحكم الأطراف الفاعلة فيه منذ نشأته في العصور القديمة، لكن طرأ تعديل جوهري وهام على هذه المبادئ التي عرفتها العلاقات الدولية، فقد كانت هذه المبادئ في فترة زمنية تخدم مصالح الدول الاستعمارية، لكن ومع تطور العلاقات الدولية نتيجة الأحداث الكبيرة التي عرفتها واصطدمت بها كالحربين العالميتين وإنشاء منظمتين دوليتين (عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة) فقد تطورت المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، ومن أبرز هذه المبادئ ما يلي:

١- **تحريم الحرب وعدم الاعتداء ونزع السلاح:** لقد أدرج مبدأ تحريم الحرب وعدم الاعتداء في ميثاق باريس عام ١٩٢٨م، كما تم تحريم الاستعدادات من أجل الحرب ومنع التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة،

[1]) العمر، علي شفيق (١٩٩٠)، **العلاقات الدولية في العصر الحديث**، الرباط، دار نشر المعرفة، ص٧٢-٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة الحالات التي يجوز استخدام القوة فيها وهي: "١. الإجراءات الجماعية التي تتخذ بقرار من مجلس الأمن، لمنع تهديد السلم والأمن الدولي، أو إدانة أعمال العدوان.٢. الدفاع الشرعي عن النفس، الفردي والجماعي في حالة العدوان المسلح ويتبع تحريم الحرب تحريم الدعاية لها، والتحريض عليها"[١]، كما أن مبدأ نزع السلاح من المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومن المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، وقد تم إنشاء لجان نزع السلاح منذ عام ١٩٢٥م نتيجة لسباق التسلح والحرب الباردة، كما حرم ميثاق الأمم المتحدة استخدام الأسلحة النووية وكل أسلحة الدمار الشامل، ومن الاتفاقيات الدولي التي عقدت وفقاً لهذا المبدأ اتفاقية موسكو لحظر التجارة النووية عام ١٩٦٣م، لكن الدول لم تلتزم بهذه الاتفاقيات واستمرت في امتلاك الأسلحة المحرمة دولياً[٢].

٢- المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية وحق تقرير المصير: ويقصد بالمساواة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة المساواة القانونية بين الدول

---

[١] **ميثاق الأمم المتحدة**، المادة (٥١) والتي تنص على : "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه."

[٢] الحمداني، قحطان أحمد (٢٠١٢)، **المدخل إلى العلوم السياسية**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص٣٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليست المساواة السياسية، فأعضاء المجتمع الدولي من الناحية القانونية متساوون على الرغم من وجود فوارق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشمل المساواة القانونية للدول بأن تتمتع كل دولة بحقوق ملازمة للسيادة الكاملة، ووجوب احترام شخصية الدول الأخرى، وحرمة الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وحق الدول في اختيار وتنمية نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بحرية، كما ان كل دولة ملزمة بواجب تنفيذ التزاماتها الدولية بشكل كامل وبحسن نية وأن تتعايش بسلام مع الدول الأخرى، إضافة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول وهو مبدأ معترف به ويقضي بعدم شرعية التدخل في شؤون الدول الأخرى، سواء بالإكراه أو ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل الدول الكبرى على الدول الصغرى بما يتنافى مع حق السيادة والاستقلال[1].

وللشعوب الحق في تقرير مصيرها بحرية كاملة، وتأكيد مستقبلها بعيد عن آية وصاية يمكن أن تمارس عليها من قبل قوى خارجية، فحق تقرير المصير من المسائل المهمة التي تداولها المجتمع الدولي، كما أن الدول لها الحق والحرية في إدارة شؤونها الداخلية على النحو الذي تراه مناسباً ومتلائما مع مصالحها[2].

---

[1] الحمداني، قحطان أحمد، مرجع سابق، ص٣٣٤.

[2] يادكار، طالب رشيد (٢٠٠٩)، **مبادئ القانون الدولي العام**، اربيل، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ص١٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **التعايش السلمي وحل النزاعات بطرق سلمية:** يقوم مبدأ التعايش السلمي على التعايش بين أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة ومختلفة وقبول كل طرف بالآخر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الاستعداد للحرب والتهديد باستخدامها، وقد ورد مبدأ التعايش السلمي في وثائق دولية كثيرة، منها التصريح السوفيتي الصيني المشترك عام ١٩٥٤م، وقرارات قمة باندونغ عام ١٩٥٥م، والجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٧م، أما مبدأ حل النزاعات بطرق سلمية فقد ذكر هذا المبدأ في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة حيث أفادت المادة أن أعضاء المنظمة يفضون ويحلون المنازعات التي تنشأ بينهم بالوسائل السلمية على نحو يكون فيه السلم والأمن الدولي عرضه للخطر، وقد كان مؤتمر لاهاي من أولى المحاولات التي عملت على إقناع الدول باللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات، وقد حددت الوسائل والطرق السلمية في حل النزاعات إما بطرق ووسائل سياسية تتمثل في المفاوضات المباشرة، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق، التوفيق أو المصالحة، أو اللجوء إلى وسائل قانونية وقضائية وهي التحكيم، أو القضاء الدول[١].

[١]) يادكار، طالب رشيد، مرجع سابق، ص١٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

تأثرت العلاقات الدولية منذ نشأتها وتطورها بالعديد من العوامل التي أثرت بها إما بشكل يطورها أو يرجعها إلى الخلف، وفي عصرنا الحاضر نجد أن العامل الاقتصادي هو العامل المحوري والأساسي المؤثر في العلاقات الدولية، بالإضافة لوجود عدة عوامل سوف نذكرها على النحو التالي:

١. **العامل الاقتصادي:** للعامل الاقتصادي تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات والدول ذاتها، لأن القوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي، وبالتالي تتوفر الإمكانية للدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك، ونتيجة ذلك يعتبر العامل الاقتصادي في زماننا الحاضر العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية وأبرزها، وله تأثير بشكل مباشر في تكوين قوة الدولة، فالقوة الاقتصادية للدول الحديثة له أهمية كبيرة في وقت السلم والحرب، فالقوة الاقتصادية في السلم تعمل على تحدد أوضاع المعيشة والرفاه للسكان وتزود الدولة بالوسائل اللازمة لتحقيق سياسة خارجية ناجحة، وفي الحرب تعتبر أساس للتسليح ويعتمد عليها كثيراً أثناء الحرب، وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول النامية للدول الفقيرة فهذا الجانب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والدول الكبرى الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول، فالقوة الاقتصادية تنعكس على قدرة الدولة في التأثير على اتجاهات وسياسات الدول الأخرى، لذلك ليس من المستغرب أن نجد أقوى دول العالم في حقل العلاقات الدولية هي أقواها على المستوى الاقتصادي[١].

٢. **التطور العلمي والتكنولوجي:** من العوامل المهمة والمؤثرة في العلاقات الدولية هو التطور العلمي والتكنولوجي، لأن التسابق في هذا العامل يجعل الدول تأتي بشيء جديد في مختلف المجالات، فاليوم تقريبا نشهد ثورة في المعلومات وعالم الحواسيب والانترنيت، فالمعلومة أينما كانت ومهما كان مصدرها أصبحت متاحة أمام الجميع للإطلاع عليها وبالتالي إجراء ما يلزم عليها سواء من قبل الأفراد والمؤسسات أو الدول، فالتقدم العلمي والتكنولوجي شمل كافة المرافق الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها، مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية، ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات

---

[١]) طشطوش، هايل عبد المولى (٢٠١٠)، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن، جامعة اليرموك، ص٨-٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلمية والتكنولوجية اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي تطورها العلمي والتكنولوجي جعل لها مكانة خاصة ومميزة في الميزان الدولي[1].

٣. **العامل السكاني:** لعنصر السكان أهمية كبيرة في تكوين القوة القومية للدولة، فحجم السكان يلعب دوراً كبيراً في ذلك، لأن عدد السكان إن كان كبيراً ورافقه عوامل أخرى كالمستوى التعليمي والتقني فإنه يجعل السكان أكثر تماسكاً من الناحية الاجتماعية والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي، وكل ذلك يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية[2].

٤. **العامل الجغرافي**: هناك ارتباط وثيق بين قوة الدولة ومساحة إقليمها، ويشمل العامل الجغرافي العديد من العناصر، **أولها الموقع**: له أهمية كبرى بالنسبة للدولة كونه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها، فالدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالا بالعالم، كما أنها تتمتع بعلاقات سياسية تجارية نشطة مع الدول الأخرى، وقد تنبهت الدول إلى مثل هذا الموضوع فحاولت باستمرار السيطرة على المياه والبحار من أجل استمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك على اجتهادها وقوتها ومكانتها الدولية[3]، **الثاني**

---

[1]) المرجع السابق، ص٣٣-٣٤.

[2]) مقلد، إسماعيل صبري، مرجع سابق، ص١٨٤.

[3]) طشطوش، هايل عبد المولى، مرجع سابق، ص٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساحة: فحجم الدولة له بعض التأثير على قوتها، لذلك نجد أن كل دولة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغله وكل دولة متينة التنظيم، تحاول زيادة مساحتها، وذلك لأن هذا الامتداد يؤمن لها موارد أكثر غزارة ويؤمن لها سلامة أكبر، فسعة الأرض عامل جوهري في الإدراك الذي يكونه كل شعب عن مصيره"[٥]، **والثالث الحدود:** وله تأثير كبير على العلاقات بين الدول ، فهو مصدر نزاع مستمر بين الكثير من الدول والنزاعات الحدودية المعروفة تاريخياً حيث صنعتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها، لذلك فالصراعات الحدودية هي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة دون أخرى بل أنها قد تصيب الأسرة الدولية كاملة، وذلك تلبية لغريزة الاستحواذ التي ينبني عليها نفسية الإنسان[٥].

٥. **العامل العسكري**: تلعب القوة العسكرية بكافة عناصرها المادية، البشرية دوراً كبيراً في تغيير شكل العلاقات بين دول العالم وفرض مفاهيم وأوضاع جديدة لم تكن معروفة من قبل، فالقوات المسلحة في أية دولة وجدت للحفاظ على سيادتها وكيانها واستغلالها من أي عدوان خارجي، وعلى المقابل فإن الدول الضعيفة عسكرياً تتبع سياسات خارجية ضعيفة نظراً لضعف قوتها العسكرية، بينما الدول التي تبني جيوشا حديثة، ومسلحة تسليحاً جيداً، وقادرة على صنع الأسلحة وتمتلك جميع أنواع تكنولوجيا السلاح، وتتمتع بروح معنوية عالية فهي التي

---

[١]) بيير رينوفان، جان باتيست (١٩٩٨)، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، ص٣٩.

[٢]) طشطوش، هايل عبد المولى، مرجع سابق، ص٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكون الطرف الأقوى في العلاقات الدولية، وتكون متحكمة وتملي شروطها في علاقاتها مع الدول الأخرى كالتفاوض، وعقد المعاهدات، وشراء الأسلحة أو تصديرها، واستخدام الردع والإرغام لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، غير أن العامل العسكري من المتغيرات التي ترتبط بعوامل كثيرة، خاصة في ظل تغيير أسلحة الحرب بسرعة، وأساليبها واستراتيجياتها، وقدرة الدول على مواكبة هذا التغيير والتطور، ومن أمثلة ذلك في تاريخنا المعاصر هو قدرة الولايات المتحدة العسكرية، والتي أصبحت تستخدمها في أدوار كثيرة وكبيرة في مختلف أرجاء العالم مثل مكافحة الإرهاب والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية كما حصل في حروبه مع طالبان في أفغانستان والعراق، وتهديدها باستخدام القوة العسكرية ضد الدول التي قد تمتلك السلاح النووي أو التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين مثل كوريا وإيران[1].

كما أن القوة العسكرية ومدى تطورها وتقدمها ترتبط بعدة عناصر كالتقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة، والقدرة على التخطيط الاستراتيجي الذي يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومي التي تواجهها الدولة، ومدى كفاءة القيادات المسئولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجي، ومدى كفاءة التدريب ومستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة، كما أن مدى القدرة على حشد طاقات الدولة وإمكانياتها

[1]) الحمداني، قحطان أحمد، مرجع سابق، ص٤٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالسرعة الواجبة في الظروف التي تضطر إلى إجراء تعبئة شاملة لقواتها، ومدى كفاءة إعداد الجبهة المدنية في خدمة المجهود العسكري يعتبر أيضاً من العناصر المهمة في تطوير وتقوية القوة العسكرية وتفعيل العامل العسكري في العلاقات الدولية[1].

المبحث الثاني العلاقات الدولية في ظل التغيرات الدولية الجديدة

تكمن التغيرات الدولية الجديدة في تبدل القواعد والأسس التي كانت تحكم البيئة الدولية قبل الحرب الباردة نتيجة تغير نسق العلاقات الدولية وتغير مواضع القوة بين الانتشار والتركيز، فقد شهد العالم عدة تحولات جذرية كان لها الأثر الأكبر بتشكيل العلاقات الدولية في العصر الحديث، فبعد خروج العالم من الحرب العالمية الثانية وبروز ظاهرة المد التحرري الذي أدى إلى استقلال البلدان المستعمرة في منتصف القرن العشرين، وأصبح العالم يتحرك في إطار قطبية ثنائية (قطب الولايات المتحدة وقطب الإتحاد السوفييتي) لكن الحرب الباردة التي سادت العلاقات بين القطبين أفرزت تحولات سياسية واقتصادية وعسكرية وإيديولوجية جديدة، فقد شهد العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين عدة أحداث هامة تمثلت على وجه الخصوص انهيار الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١م، مما أدى إلى بروز وضع دولي جديد أثر على العلاقات الدولية وخصوصاً في طريقة معالجة المشاكل والقضايا المطروحة[2].

---

[1]) طشطوش، هايل عبد المولى، مرجع سابق، ص٣١-٣٢.

[2]) سمير، باهي(٢٠١٤)، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة عي السياسات الخارجية للدول المغاربية**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبعاً لانهيار الاتحاد السوفييتي وبروز قطب سياسي واقتصادي وحيد متمثل بالولايات المتحدة الأمريكية تم إعادة تشكل الخارطة العالمية حيث فقد العالم توازنه الاستراتيجي وسيطرت على العلاقات الدولية النزعة الأحادية التي برزت بالخصوص في مجال اتخاذ القرار العالمي ومعالجة القضايا الدولية مما أدى هذا الوضع إلى المساس بدور الأمم المتحدة وبقية المنظمات الدولية إلى جانب التخلي عن مبدأ احترام سيادة الدول الذي هو أحد المقومات الأساسية التي بني عليها القانون الدولي[1].

فالتغيرات المعاصرة التي شهدها النظام الدولي دفعت نحو التوجه لإعادة هيكلة بعض الأحلاف والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية والإعلاء من شأن الجغرافية الاقتصادية والسمات التعاونية على حساب الهندسة السياسية، ومفاهيم المصلحة القومية وتوازن القوى، وتغيُّر النظرة إلى مفهوم الأمن الذي لم يعد أمن الدولة كما كان سائداً، فالحديث الذي برز في إطار النظرية الليبرالية الجديدة هو أن الأمن الإقليمي لا يرتكز فقط على البعد السياسي بمعناه التقليدي المعروف، وإنما تعداه إلى أبعاد اقتصادية وسياسية، وثقافية واجتماعية ترتكز على المصالح المتبادلة وتبادل المنافع والنظر إلى هذه الأبعاد نظرة متكاملة، فكل هذه المستجدات تدفعنا للبحث في طبيعة العلاقات الدولية في ظل هذه التطورات العالمية الجديدة وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: التغيرات السياسية وأثرها على العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: التغيرات الاقتصادية وأثرها على العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: التغيرات الأيديولوجية وأثرها على العلاقات الدولية

---

[1]) مويسي، محمد(١٩٩٤)، **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**، ج١، بيروت، دار البيارق، ص٢٢.

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول التغيرات السياسية وأثرها على العلاقات الدولية

ظهرت تبدلات وتغيرات عميقة غيرت النظام الدولي وأثرت في العلاقات الدولية خاصة في ظل التحولات التي شهدها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي في عام (١٩٩١ م)، فكل هذه التغيرات وضعت النظام الدولي في مواجهة تصورات جديدة وعولميات متنوعة وتغيرات سريعة وأساليب عديدة في الاندماجات لم تكن معروفة من قبل فالتغيرات الجديدة أدت إلى تبدلات رئيسة في هيكل وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، كما أن الأحداث والتغيرات العالمية التي حصلت في أواخر القرن العشرين وما تلاها من أحداث حتى الآن ساهمت في بلورة الملامح العامة للبيئة الدولية، ومن أبرز هذه التحولات سياسية التي أثرت في السياسة الدولية هي ما يلي:

أولاً: نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي.

عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية تغيراً في مسار العلاقات الدولية نتيجة بروز قطبين وكتلتين مختلفتي التوجه والمصالح وهما الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى التنافس بينهما على زعامة العالم واستقطاب مناطق نفوذ إلى توتر العلاقات بينهما، فهذه التغييرات العميقة التي حصلت في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغييرات في ميزان القوة الدولية حيث أصبح هناك قوتين عالميتين فقط لقيادة العالم وهما (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي) ولذلك لم تعد أوروبا وحدها مركز للسياسة الدولية والاقتصادي الدولي كما في السابق، واعتمدت أوروبا على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ومساعداتهما لإعادة بناء الاقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدمر الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية، وهذا التراجع السياسي والاقتصادي لأوروبا أدى إلى الاحتكاك المباشر بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظيمتين تطمحان إلى دور فعال في السياسة الدولية، وفي ضوء هذه التغييرات وانقسام العالم إلى المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي والتنافس بينهما تحول فيما بعد إلى توتر سياسي سمي بالحرب الباردة، لذلك يمكن القول بأن الحرب الباردة اصطلاح يطلق على العلاقات الدولية الجديدة التي نشأت بين حلفاء الحرب العالمية الثانية، خلال فترة ما بين نهاية هذه الحرب وانهيار الاتحاد السوفيتي أي أنها استمرت ما بين الأعوام ١٩٤٥م إلى ١٩٩١م[١].

وخلال الحرب الباردة كان لكل قطب استراتيجية أثرت في طبيعة العلاقات الدولية، فالقطب السوفييتي انصب اهتمامه في الحرب الباردة على محاولة تثبيت النفوذ السوفييتي وتعميقه في دول شرق أوروبا وعقد سلسلة من المواثيق الأمنية المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي وهذه الدول، مما أعطى الاتحاد السوفيتي الفرصة في السيطرة المباشرة على تلك الدول وفرض أنظمة شيوعية فيها، أما الولايات المتحدة فتمثلت إستراتيجيتها في الحرب الباردة في سياسة الاحتواء من أجل إحباط نزعة الاتحاد السوفييتي التوسعية عن طريق تطويقه بجدار صلب عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية (الناتو، السيتو، حلف بغداد)، وكذلك استهدفت سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على النظام لسوفييتي حتى ينهار[٢].

---

[١]) بيشرو جان(٢٠١٠)، **تطور القانون الدولي العام في ظل النظام العالمي الجديد**، كردستان، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ص١٢.

[٢]) العمر، علي شفيق(١٩٩١)، **العلاقات الدولية في العصر الحديث**، الرباط، دار نشر المعرفة، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن في بداية الثمانينات من القرن الماضي شهدت العلاقات الدولية تحولات مهمة أدت إلى نهاية الحرب الباردة بين القطبين عندما تحولت السياسية الخارجية السوفييتية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي إلى الانفتاح على الخارج وتعديل العلاقات مع الكتلة الغربية في اتجاه إنهاء الحرب الباردة وسباق التسلح، لكن هذه السياسية جعلت المتشددين في الاتحاد السوفييتي يحاولون الإطاحة بهذه السياسية والعودة بالنظام إلى ما كان عليه، حيث سجلت وقت ذلك أول محاولة انقلاب عسكرية في تاريخ السوفييت منذ ثورة ١٩١٧م، قامت بهذا الانقلاب لجنة أطلقت على نفسها اسم "لجنة الدولة لحالة الطوارئ" لكن الانقلاب فشل وعاود الرئاسة السوفييتية ممارسة سياسة الانفتاح التي دأبت إلى تطبيقها[١].

وفي إطار سياسة الانفتاح التي انتهجتها الرئاسة السوفييتية تم اقترح عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي عام ١٩٩٠م، لمناقشة قضايا الأمن الأوروبي والتي تم فيه إصدار وثيقتين هما "ميثاق باريس"، و"اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا" وبموجب ميثاق باريس أعلنت الدول الموقعة انتهاء حقبة العداء وبدء حقبة جديدة من المشاركة، بعد ذلك اتفقت دول أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفيتي على تصفية الكتلة الشرقية ففي يناير سنة ١٩٩١ تم الإعلان عن حل الكوميكون وفي ٣١ مارس سنة ١٩٩١ تم توقيع بروتوكول "بودابست" الذي تم بموجبه تصفية الهيكل العسكري لحلف وارسو، وفي أول يوليو من السنة نفسها تم توقيع "بروتوكول براج" الذي

---

[١]) سلامة، غسان(٢٠٠٣)، التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٢٨٨، ص١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألغى الهيكل السياسي للحلف أيضا وتتابعت الأحداث والقرارات التي تصب في خانة انهيار الوحدة السوفيتية وأهمها إعلان عشر جمهوريات من أصل ١٥ استقلالها، ومطالبة جمهوريات البلطيق بانسحاب الجيوش السوفيتية من أراضيها قبل نهاية عام ١٩٩١[١].

فشكلت الفترة الأخيرة من القرن الماضي نقطة مفصلية في تطور السياسة والعلاقات الدولية، ففي تلك الفترة انتهت رسميا الحرب الباردة بتوقيع ميثاق باريس في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، كما تم حل المؤسسات السياسية والعسكرية للكتلة الشرقية، وورثت روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن وترسانته النووية، ولكنها تحولت لكي تصبح قوة من الدرجة الثانية، كما تحولت إلى التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بالشروط الأمريكية، وقد اتبع الرئيس الروسي يلسن سياسة أوروبية أطلنطية تقوم على قبول الرؤية الأمريكية للسياسة الدولية، فكل هذه التغيرات والتحولات في طبيعة السياسة والعلاقات الدولة أدت لخلق مناخ يوحي لمقدمات عملية ثابتة لنظام دولي جديد[٢].

ثانياً: بروز النظام العالمي الجديد.

تتصف السياسة الدولية بالحركة والتغير لأنها بطبيعتها لا تتسم بالثبات الدائم، فهي تتأثر بمعطيات البيئة الدولية مما يعني نسبية الديمومة أو الاستمرارية في أنماط أو تفاعلات وعلاقات السياسة الدولية، والواقع أن

---

[١]) كرمني، بلقاسم(٢٠٠٤)، **العلاقات الدولية: دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، (د.ن)، ص٥٥.

[٢]) نعوم تشومسكي(٢٠٠٧)، **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، مصر، مكتبة نهضة مصر، ص١١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحولات المتتالية التي شهدها العالم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين تعطي بوادر ظهور ملامح نظام عالمي جديد.

فقد شهدت الساحة الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي نظاما دوليا أحادي القطبية، انفردت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة دون أي منازع من الدول الأخرى، فأصبح النظام الدولي بعد الحرب الباردة نظام يحكمه قطب واحد يهيمن على منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فأدى ذلك إلى حدوث تناقض بين القواعد القانونية الدولية التي تحكم التفاعلات والعلاقات الدولية وبين توزيع القدرات الشاملة في النظام الدولي، وهذا التناقض اوجد حالة من الفوضى في معالجة المشكلات الدولية جراء عدم ملائمة القواعد القانونية لحكم التفاعلات الدولية الجديدة، وهو ما أسفر عن وجود أزمات عدة في النظام الدولي والتي عجزت الشرعية الدولية التقليدية المستمدة من القواعد القانونية التي أوجدها نظام القطبية الثنائية عن حل المشكلات الدولية الجديدة، فدفع ذلك الوضع إلى اعتبار ميثاق الأمم المتحدة غير صالح لحكم التفاعلات والعلاقات الدولية الجديدة، ولذلك يجب تطويع مبادئه وتكييفها لتلاؤم الواقع الدولي الجديد[١].

فأصبحت العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد أكثر تعقيداً وتشابكاً، خاصة أن النظام العالمي يحتكم لنظام الأحادي القطبية الذي يمثله الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتعامل مع معطيات البيئة الدولية في إطار يخدم أهدافها ويتلاءم مع استراتيجياتها الدولية، خاصة وأنها تنظر للمتغيرات الدولية من منظور مصالحها دون أخذها في الاعتبار مصالح الدول الأخرى،

---

[١]) هنري كيسنجر(٢٠١٥)، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة فاضل جتكر، بيروت، دار الكتاب العربي، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمثلا تنظر إلى أسلوب المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي على انه عمل إرهابي يهدد مصالحها أو أمنها، في حين لا تنظر بالمنظور نفسه إلى سلوكياتها العدوانية، أو إلى سياسة القتل والتدمير التي تنتهجها إسرائيل ضد العرب في فلسطين المحتلة، إضافة إلى انه في ظل النظام العالمي الجديد تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على مركز القرار في هيئة الأمم المتحدة ويتضح ذلك من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي التي تهيمن عليه الولايات المتحدة لأمريكية والتي تعمل من خلاله على تمرير مواقفها وسلوكياتها في السياسة الدولية تحت غطاء الشرعية الدولية[١].

المطلب الثاني التغيرات الاقتصادية وأثرها على العلاقات الدولية

أدى تعقد المشكلات الاقتصادية وتنوعها إلى تزايد وتعدد المشكلات الإقليمية والدولية، لذلك كان نشوء المنظمات الدولية مرهوناً بالأساس بدوافع اقتصادية، فنجد أنه بعد أعقاب الحرب العالمية الثانية سعت الدول الأوروبية التي عانت من مضاعفات الحرب إلى إقامة تنظيمات ذات أهداف اقتصادية، كما شهد العالم منذ أوائل السبعينيات في القرن الماضي مجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية التي ساهمت بصورة أو بأخرى في تزايد الاتجاه نحو تكوين المجتمعات الاقتصادية ومن أبرزها التضخم العالمي وانهيار نظام النقد العالمي، وارتفاع البترول فكان لهذه الأحداث تداعياتها التي تمثلت بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة والتي جمعت الدول المتقدمة، فنجد أن العوامل الاقتصادية هي التي تدفع بصورة أو بأخرى إلى التجمع الإقليمي أو الدولي، فالعوامل السياسية والاعتبارات الأمنية والدفاعية المشتركة في بعض الأحيان كانت الأساس في قيام بعض التجمعات الاقتصادية، فمثلاً قيام

[١]) هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس التعاون الخليجي وإن كان قيامه لأسباب اقتصادية إلا أن بعض التطورات السياسية عجلت بقيامه وأثرت في قيامه من أهم هذه الأحداث قيام الثورة الإيرانية وسقوط الشاه والغزو السوفييتي لأفغانستان واندلاع الحرب الإيرانية العراقية[1].

ولأن الاقتصاد يلعب دور كبير لا يستهان به في بناء العلاقات الدولية وتشكيلها خاصة أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق أي تقدم بدون تعاون دولي وبسبب ذلك كان للتغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية أثر كبير في العلاقات الدولية والتعاون الدولي، خاصة أن هذه التطورات الدولية المتمثلة بـ(العولمة) أوجدت أنماط جديدة من ديناميكية الاقتصاد العالمي أثرت بشكل كبير في العلاقات والسياسة الدولية ومن أبرز هذه التغيرات ما يلي:

أولاً: العولمة.

كانت المجتمعات البشرية تعيش في شكل تكتلات مستقلة عن بعضها البعض ومع الاستمرار في التطور دخلت المجتمعات في مراحل جديدة خاصة حيث زادت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعد اكتشاف أمريكا ومع موجة التطور الصناعي الذي شهدته أوروبا ليمتد إلى باقي دول العالم خاصة مع ابتكار الآلات الصناعية(الثورة الصناعية)، وفي نهاية القرن العشرين أثرت الأحداث الدولية السياسية كنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي في تحقيق تطور بدرجات أكبر في مجالات عدة منها الاتصالات والمواصلات والبحث العلمي والصناعات التقنية وغير ذلك

[1]) جون سبيرو(١٩٧٣)، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة محمد علي، عمان، مركز الكتب الأردني، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكثير، كما تطورت أساليب استخدام الطاقة الأمر الذي ترتب عليه التغير في المبادئ الاقتصادية والسياسية والتركيبات الاجتماعية لأبينه تلك المجتمعات على نحو ما يشهده العالم اليوم وهذا المرحلة التي تمثل مرحلة العولمة[1].

وتعرف العولمة بأنها: "مجموعة مسارات متشابكة اقتصادياً ومالياً وتكنولوجيا وثقافياً وسياسياً واجتماعيا وقيمياً تشمل كل العالم وتحركه فواعل فوق وطنية كالمنظمات الدولية ووكالاتها البورصات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والمجتمع المدني العالمي"[2].

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن هناك عدة جوانب للعولمة، الجانب السياسي والمتجلي في تراجع دور الدولة القومية وسيادة فكرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان، والجانب الاجتماعي والثقافي المتمثل في الاتجاه نحو التجانس الثقافي بين الدول وانفتاح الأنظمة الاجتماعية وبخاصة نظام التدرج الاجتماعي، وكذلك الجانب التكنولوجي أو التقنية المتمثلة بالكمبيوتر ووسائل الاتصال التي تستخدم تقنيات الأقمار الصناعية، والجانب الاقتصادي المتمثل في الأسواق الحرة والشركات المتعددة الجنسيات ومتعدية الحدود وتتجلى أهم مؤسسات العولمة الاقتصادية في **البنك الدولي** وهو عبارة عن جهاز متخصص للأمم المتحدة تأسس عام ١٩٤٤ يهدف لمساعدة الدول الأعضاء فيه على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والإسراع في عملية التنمية، **وصندوق النقد الدولي** الذي تتمثل وظيفته في دعم استقرار أسعار الصرف، والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين دول الأعضاء،

---

[1]) الأطرش، محمد(٢٠١٢)، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٢٦، ص٣٢-٣٣.

[2]) سمير، باهي، مرجع سابق، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنظمة التجارة الحرة التي أنشئت في عام ١٩٩٥ وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً ولقد أنشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية، وتقوم المنظمة بذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة ومعاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب، **والشركات المتعددة الجنسية** وهي عبارة عن شركات تمتاز لحد بطابعها الوطني قانونيا، ومتعددة الجنسيات بالنسبة لرأسمالها الاجتماعي وغير وطنية بالنسبة لمجال أعمالها وخدماتها[١].

ويتضح تأثير العولمة في العلاقات الدولية من خلال أن العولمة تعتبر ظاهرة كونية ولكنها ذات طابع حركي مستمر تعكس طبيعة التفاعلات القائمة في النظام الدولي، فالعولمة تهيمن على كل جوانب العلاقات الدولية حيث أن العولمة السياسية أكثر الأبعاد المهمة للعولمة، لأن العولمة السياسية لا تعترف بسيادة الدول ولا بالحدود ولا حتى بخصوصية الدول ومن ثم شؤونها الداخلية بمعنى أدق تكون البيئة الداخلية للدول مسرحاً مفتوحاً لجميع التفاعلات الواردة من النسق الدولي وخاصة في ظل تزايد أهمية دور الشركات المتعددة الجنسيات في تسيير العلاقات الدولية وتحديداً إذا تعارضت مصالحها مع المواقف السياسية لدولها[٢].

---

[١]) أسعد، محمد وآخرون(٢٠١٠)، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١١٢.

[٢]) بول هيرست وجراهام طومبسون(٢٠٠٥)، **ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار،بغداد، (د.ن)، ص١١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التكتلات الاقتصادية.

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي بهدف إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد ، ومن أهم تلك المتغيرات التي أثرت في العالم اجمع ما شهده يوم ١٥ نيسان ١٩٩٤ حيث تم التوقيع من قبل مائة وإحدى عشر دولة على اتفاقية مراكش لإنشاء "منظمة التجارة العالمية" إيذاناً لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية[1].

بعد تلك التحولات والتغيرات الدولية أصبحت القوة الاقتصادية صاحبة الدور الأكبر في التأثير في العلاقات الدولية، إضافة إلى الاهتمام المتزايد بالأمن الاقتصادي بدل الأمن العسكري بصورة نسبية وخاصة في ظل حركية العولمة، فأصبح الاتجاه العام للعلاقات الدولية منصباً نحو التركيز على إقامة التكتلات الاقتصادية الأمر الذي أثر على أنماط التفاعلات الدولية.

المطلب الثالث التغيرات القيمية وأثرها على العلاقات الدولية

أدت الأحداث التي شهدتها أواخر القرن العشرين إلى تسارع وتيرة التفاعلات الدولية كزيادة الاهتمام بالعامل الاقتصادي وتطور مجال العولمة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مُجمل مجريات السياسة الدولية فانعكست كل هذه المعطيات على منظومة القيم الدولية حيث أصبح الحديث شائع عن الديمقراطية في مقابل تراجع الفكر الشيوعي، وسادت نظريات كثيرة تحاول تفسير الواقع الدولي الجديد لفترة ما

[1]) جون سبيرو ، مرجع سابق، ص٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد الحرب الباردة أهمها نظرية نهاية التاريخ ونظرية صدام الحضارات، كما تزايد الاهتمام الدولي بقضايا التنمية والطفولة والمرأة والإرهاب والمخدرات والفقر[1].

كما أن الأحداث السياسية الدولية أيضاً أدت إلى انهيار الأيديولوجيا الدولية وبروز التمايزات القائمة على المنشأ والانتماء والثقافة، فقبل انهيار الاتحاد السوفييتي كانت الإيديولوجية عاملاً محركاً وأساسياً في تفاعلات النظام الدولي وكانت مبنية على فكرة أن الخلاف مع الآخر ينبثق من الاختلاف في تقييم الأمور العامة، فلا يهم المنشأ أو العرق أو الدين بقدر ما يهم التوافق في الاتجاهات والآراء والأفكار، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي برزت التمايزات القائمة على الانتماء والثقافة والدين من خلال تعدد النزعات العرقية مثل النزعات في شرق أوروبا وأفريقيا وغيرها الكثير[2].

لذلك أكد أغلب العلماء والباحثين في الشؤون الدولية حدوث تغيرات قيمية في العالم، فقد أكد "صامويل هنتغتون" من خلال نظريته (صدام الحضارات) أن النزاع بين الحضارات سيكون سمة رئيسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد أفترض أن المصدر الأساسي للنزاع في العالم الجديد سيكون ثقافي وأن النزاعات الرئيسية في السياسة العالمية ستحدث بين أمم وجماعات تنتمي لحضارات مختلفة وسيسود صدام الحضارات السياسة العالمية وستكون خطوط التماس بين الحضارات خطوط معارك المستقبل، لذلك فمعيار القوة الدولية سوف يتحدد وفقاً للأبعاد الثقافية والحضارية، وما يؤكد ذلك الحرب في البوسنة كانت حرباً بين الحضارات كون أطرافها كانوا من حضارات مختلفة ومرتبطين بأديان مختلفة[3].

---

[1]) جلال، عصام الدين(١٩٩٢)، قضايا الدين والنظام العالمي الجديد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١١٠، ص٧٥-٧٨.

[2]) نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص٨٥.

[3]) هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص١٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد الحرب الباردة وانتشار الايدولوجيا الليبرالية بدلاً من الاشتراكية واتجاه العديد من الدول نحو التحول إلى الديمقراطية وتفعيل آلية المشاركة السياسية وتنظيم الاستفتاءات فيما يخص بعض الدول في تقرير مصيرها خاصة على الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي سابقاً، نجد أن الصراع التي حصلت بعد ذلك هي صراعات أيديولوجية، حيث ظهرت صراعات جديدة بين الأيديولوجية الليبرالية والإسلام، فعلى الرغم من أن الإسلام يشكل أيديولوجية منسقة ومتماسكة شأنه شأن الليبرالية والشيوعية وله معاييره الأخلاقية الخاصة به ونظريته المتصلة بالعدالة الاجتماعية والسياسية إلا أن أنصار الأيديولوجية الليبرالية كان ليهم تخوف من انتشار الإسلام في العالم خاصة أن الإسلام تمكن من الانتصار على الديمقراطية الليبرالية في أنحاء كثيرة من العالم وبالتالي سوف يشكل الإسلام خطراً على الممارسات الليبرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها الإسلام إلى السلطة الأساسية بصورة مباشرة[١].

ولقد تأكد الصراع بين الأيديولوجية والليبرالية والأيديولوجية الإسلامية بعد أن كانت نظرية إلى واقع، حيث تأكدت هذه النظرية "صدام الحضارات" بعد أحداث "١١سبتمبر٢٠٠١" حيث تم بناء تحالف دولي لما أصبح يسمى بظاهرة "الإرهاب" والتي ترجمت في التدخلات العسكرية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول الإسلامية كونها أضحت تمثل تهديداً واضحاً للغرب حسب زعمهم، فقد تم وفقاً لذلك الإطاحة بنظام طالبان عام٢٠٠١، وكذلك الإطاحة بنظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، وكذلك تصنيف بعض الدول بأنها مصدر للإرهاب العالمي مثل سوريا وإيران وكوريا الشمالية وليبيا[٢].

---

[١]) جهاد، عودة(٢٠٠٥)، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، ط١، القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، ص١٥٨.

[٢]) سمير، باهي، مرجع سابق، ص٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى ذلك نجد أن الصراع الأيديولوجي قد زاد في منطقة الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين، خاصة بعد بروز "البعد الطائفي" تحديداً منذ الحرب الأهلية اللبنانية، وهو ما يعد مستجداً نسبياً بشكله الراهن وبدرجة كثافته الحالية علي المنطقة في تاريخها الحديث والمعاصر، إلا أن هذا البعد تضاعف في تأثيره ودلالاته ومخاطره علي المنطقة، خاصة على قلبها العربي في السنوات الأخيرة علي وجه الخصوص منذ اندلاع أحداث الربيع العربي، بحيث صار الصراع الطائفي يشمل حالة أكثر من دولة عربية، ويهدد سيادة ووحدة أراضي بعض الدول العربية، ويلوح بتقسيم وتجزئة العديد من هذه الدول[١].

وفي ظلال هذه الصراع الأيديولوجي نجد أن العلاقات الدولية تتأثر تأثراً مباشراً بهذه الصراعات، فقد تعطي الأيديولوجية والثقافة والحضارة المتشابهة العلاقات الدولية مزيداً من القوة والمتانة بين الدول المتشابهة والمتفقة في ذلك، بين الدول المختلفة إيديولوجياً وثقافيا وحضارياً فسنجد أن العلاقات بينها متوترة وان بينها صراعات وخلافات على أساس هذه الأيديولوجية.

[١]) عبد الناصر، وليد محمود(٢٠١٥)، جذور الصراعات في الشرق الوسط: مساراتها، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٢، ص٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

مضمون العلاقات الكويتية-الصينية

يعيش العلم اليوم مرحلة تتسم بإستقطابات وتحالفات إقليمية وقارية تشكل نقاط ارتكاز أساسية في محاور العلاقات الإنسانية على مختلف الصعد، ومن أبرزها التقاء المصالح السياسية والاقتصادية في مواجهة أنماط من التحديات الداخلية والخارجية، بما يستدعي وضع الأطر الجامعة، عبر الصيغ القانونية والسياسية الجامعة، التي تتوافق مع متطلبات تلك المصالح وتعبر عن غاياتها المستقبلية[1].

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى النشأة التاريخية للعلاقات بين البلدين، وقبل البدء بالتطرق إلى نشأة العلاقات لابد من التطرق إلى الأهمية الاستراتيجية للبلدين، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للكويت والصين

المبحث الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الكويتية-الصينية

[1]) الشيبي، أحمد صدام عبد الصاحب(٢٠١٢)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول الأهمية الاستراتيجية للكويت والصين

تمتلك الصين مقومات كثيرة واستراتيجية تؤهلها لأن تكون المنافس للولايات المتحدة الأمريكية، فالصين تمتلك قوة عسكرية كبيرة وبالغة الأهمية والتأثير، فهي تملك أكبر جيش في العالم، وفي مجال الانفاق العسكري تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ومن الناحية الاقتصادية يعتبر الاقتصاد لدولة الصين أكبر اقتصاد حقق نمواً في التاريخ المنظور خلال السنوات الأخيرة، وتحتفظ الصين بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي.

كما ان دول الخليج العربي ومن ضمنها دولة الكويت تمتلك مقومات اقتصادية هائلة وضخمة على رأسه المخزون النفطي الهائل ورؤوس الأموال الكبيرة، والتي رأت فيها الصين فرصة كبيرة للاستثمار فيها، إضافة إلى ان التحولات في ظل النظام الدولي الجديد دفعت بعض الفاعلين في العلاقات الدولية إلى تبني سياسات وأطر جديدة في علاقاتهم، وتقوم هذه السياسات والأطر على الاعتماد المتبادل وتوازن المصالح، ويمثل تطور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الخليجية-الصينية بوجه عام، والعلاقات الكويتية- الصينية بوجه خاص إدراكاً حقيقاً من الجانبين لمعطيات الظروف الإقليمية والدولية، والأهمية الكبيرة لتطوير هذه العلاقات لوجود مصالح وقواسم مشتركة بين الجانبين[1].

ومن خلال هذا المبحث سيتم استعراض أوجه الأهمية الاستراتيجية لكل من الكويت، والصين، وإبراز ملامح القوة الاقتصادية لكل منهما، حتى يكون ذلك سبيلاً في فهم أوسع لتطور العلاقات الاقتصادية الكويتية- الصينة، وتحليل أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية-الصينية وأثره في توجيه السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي التي تشهد أحداث دراماتيكية تؤثر على أمن دول الخليج العربي، وسيكون ذلك من خلال المطلبين التاليين، وهما:

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للكويت

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للصين

المطلب الأول الأهمية الاستراتيجية للكويت

تعتبر منطقة الخليج العربي من أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم، إذ تحتوي على أكبر مخزون مؤكد من النفط، وتوفر أكثر من

[1]) الشيبي، أحمد صدام عبد الصاحب، مرجع سابق، ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢٥%) من احتياجات الطاقة العالمية من النفط والغاز، ونتيجة لذلك فقد شهدت ولا تزال تشهد منطقة الخليج تجاذباً وصراعاً بين بعض القوى الكبرى والإقليمية من اجل تعزيز وترسيخ نفوذها في هذه المنطقة الاستراتيجية والهامة.

وتعتبر دولة الكويت منذ القدم بوابة الشرق الأوسط بسبب موقعها الجغرافي المتميز، فهي تتصل بالخليج العربي وبجزيرة العرب جغرافياً وسياسياً وتاريخاً فالأوضاع متشابكة ومتداخلة، وقبل اكتشاف النفط كان الشعب الكويتي يعتمد في معاشه على صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ والتجارة، لكن بعد اكتشاف النفط تحول الشعب إلى أمة متمدنة تعتمد على وسائل الحياة العصرية والتقنية الحديثة وعلى بنية تحتية قوية.

فالكويت تتمتع بميزات كثيرة وهامة جعلتها تحتل أهمية كبيرة تفوق حجمها الجغرافي، فهي تملك إمكانيات نفطية ومالية هائلة، كما تمتلك برجوازية تجارية عقارية ومالية نشطة، تختلف عن سائر مثيلاتها من دول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليج العربي، وقامت بنسج شبكة واسعة من العلاقات المالية مع العواصم العربية والإقليمية والدولية، كما وظفت العائدات الضخمة من مواردها النفطية في استثمارات عقارية ومصرفية في تلك العواصم والبلدان الأوروبية والأمريكية والصينية[1].

كما أن الملفت للنظر وللدراسة هو أن الكويت رغم صغر مساحتها الجغرافية، إلا أنها لعبت دوراً مهماً على الساحة الدولية طوال السنوات الزمنية السابقة وحتى الآن، ولا يوجد باحث يريد أن يتحدث عن الخليج إلا وأن تكون الكويت من المواد الرئيسية التي يتحدث عنها، في تاريخ المنطقة وجغرافيتها[2].

ووصفت الكويت بأنها مفتاح ما بين النهرين ووسط بلاد العرب، ومن هنا كان لموقعها الجغرافي أهمية كبيرة بسببه جعلت الكويت تلعب دوراً يفوق كثيراً المقارنة مع مساحتها الجغرافية وحجم سكانها، فهي المدينة الوحيدة بين مضيق هرمز وشط العرب، وأصبحت بذلك الثغر التجاري للمناطق الداخلية التي تمر عبره صادراتها وارداتها[3].

---

[1]) الموصلي، منذر، ١٩٩٩م،الأسرة الدولة دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي،ط١،بيروت،رياض الريس للكتب والنشر،ص٨٧.

[2]) الموصلي، منذر، مرجع سابق،ص٨٩.

[3]) أسيري، عبد الرضا علي،٢٠٠٢، النظام السياسي في الكويت، ذات السلاسل للنشر، الكويت ، ص٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع تاريخ الكويت الحديث إلى أكثر من ٤٠٠ عام مضى، حينما أستوطنها آل صباح والعتوب عام ١٦١٣م، وكان غالب سكان الكويت منذ تأسيسها يمتهنون الغوص على اللؤلؤ والتجارة البحرية بين الهند و الجزيرة العربية الأمر الذي ساعد في تحويل الكويت إلى مركز تجاري في شمال الخليج العربي وميناء رئيسي لكل من الجزيرة العربية وبلاد الرافدين، وبعد اكتشاف النفط وبدء تصديره للخارج في منتصف القرن العشرين، شهدت مدينة الكويت وقراها نهضة واسعة في مختلف المجالات فكان اكتشاف النفط نقطة تحول مركزية في التنمية والتطور في دولة الكويت[١].

وفي عهد الشيخ عبد الله الصباح الذي استطاع أن يضع حجر الأساس للنهضة الحديثة للكويت بروحه وعزيمته وإرادته القوية، حيث أنه في عهده تبادلت الكويت التمثيل الدبلوماسي مع معظم دول العالم وخاصة مع الدول العربية والدول الكبرى، وانضمت الكويت إلى هيئة الأمم المتحدة في ١٩٦٣/٥/١٤م ومنذ ذلك الحين وهي تشارك بنصيب كبير في حل المشكلات الدولية، وكما أنها اشتركت في الكثير من المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة

[١]) الشيخ خزعل، حسين خلف، ١٩٦٢م،تاريخ الكويت السياسي،ط١،بيروت،دار ومكتبة الهلال، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليونسكو وغيرها الكثير من المنظمات، كما أنها ساهمت بتقديم مبالغ مادية لسد العجز في ميزانية هيئة الأمم المتحدة إيماناً وانطلاقاً من دورها الإنساني الدولي[1].

ومن بعد الشيخ سالم تعاقب على حكم الكويت العديد من الشيوخ الذين حكموا الكويت، ولم يختلفوا في نظام حكمهم عن سابقيهم وقاموا بتكملة مسيرة نهضة الكويت، وتم الاهتمام بالقطاع الصناعي في البلاد حيث تم وضع حجر الأساس لكثير من الصناعات الوطنية، وسارت النهضة الكويتية الحديثة بسرعة متناهيو في جميع المجالات والميادين العلمية، حيث أنشأت العديد من المدارس والجامعات والمستشفيات، إضافة للاهتمام بالجوانب الاجتماعية وتم بناء العديد من الوحدات السكنية لذوي الدخل المحدود، وتم تأصيل وتقوية الروابط الأخوية بين الكويت والبلاد العربية، وبين الكويت والدول الإقليمية الكبرى ومن ضمنها الصين، والدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ويعتبر النفط و الغاز من أهم مقومات الاقتصاد الكويتي، حيث تمتلك الكويت نسبة (١٠%) من احتياط النفط العالمي وتعتبر الكويت من مؤسسين منظمة أوبك،

---

[1]) الرشيد، عبد العزيز ، مرجع سابق، ص٣١١.

[2]) الرشيد، عبد العزيز، مرجع سابق، ص٣٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك بعض الصناعات التي تعتمد عليها الكويت، فهي أكبر دولة في العالم في تصدير الربيان (القريدس) ولها استثمارات في الخارج البلاد كالمشاركة في نصيب كبير في شركة مرسيدس ببنز و شركة محطات الوقود كيو ايت وشركة بي بي النفطية البريطانية و استثمارات أخرى وكثيرة في الصين[1].

المطلب الثاني الأهمية الاستراتيجية للصين

تتوافر للصين مجموعة من المقومات والمؤهلات التي تجعل منها إحدى القوة الوازنة على الصعيد الدولي، فعلاوة على إمكاناتها البشرية الهائلة المتعلمة والمتدربة، وكبر مساحتها، فإنها تشهد تطوراً اقتصادياً مذهلاً ومتسارعاً، كما أنها تحظى بمكانة دولية متميزة من حيث استثمار وتطوير التقانة الحديثة واعتماد الطاقة المتجددة، كاختيار استراتيجي، علاوة على إنجازاتها على مستوى غزو الفضاء [2].

يدنو عدد سكان الصين من المليار ونصف المليار نسمة يعيشون بصورة مكثفة في المناطق الشرقية والشاطئية، وتحتل الصين بذلك موقف الصدارة عالمياً بمستوى المكون البشري بما يمثل زهاء خمس سكان العالم،

---

[1] العنزي، احمد(١٩٩٥)، الكويت جدلية الثروة والسلطة، الكويت، مسعى للنشر والتوزيع، ص٥٥.

[2] لكريني، أدريس(٢٠١٧)، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما ترى فيه مقوماً أساسياً يخدم التنمية في أبعادها المختلفة، كما تمتد الصين على مساحة جغرافية شاسعة ومتنوعة الأمر الذي يجعلها تختزن مجموعة من الثروات والمواد الخام[1].

وتتأسس التنمية في الصين على ثلاثة مقومات رئيسية وهي الزراعة والصناعة والتطور العلمي والتقنية الحديثة، كما تقوم على استحضار المكون البشري في هذا الشأن، ويبدو أن الصين مقتنعة بأهمية وحيوية الاستثمار في المكون بوصفه أساس كل تطور وتقدم، وهو ما دفعها نحو تطوير كفاءة الأفراد عبر الاعتماد على منظومة تعليمية تدريبية متطورة، تقوم على توظيف التقنية الحديثة وهو ما سمح لها بتطوير حياة الأفراد وتمكينهم من خدمات صحة جيدة، مع السعي لامتصاص حدة البطالة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط الدخل ومستوى العيش لديها بصورة ملحوظة[2].

---

[1] حكيمي، توفيق(٢٠١٥)، مزقع الصين في النظام الدولي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، ص٤٠٠.

[2] محمد، جودة(٢٠١٥)، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته، مجلة المستقبل العربي، السنة٣٨، العدد٤٤٠، ص٤١ وما بعدها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الجانب العلمي والتقني تبذل الصين جهوداً كبيرة لاندماج التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات وهو ما جعلها ضمن أربع القوة الدولية الكثر استثماراً في هذا المجال الحيوي، حيث تخصص إمكانات مالية ضخمة في مجالات البحث العلمي واقتصاد المعرفة[1].

أما على المستوى الاقتصادي فتستأثر الصين بنسب نمو قياسية عالمياً، وبأكبر الاحتياطات النقدية العالمية، كما أن اقتصادها لم يتضرر كثيراً بتداعيات الأزمات المالية الدولية الأخيرة قياساً على عدد من البلدان الغربية، في حين تعد الصين كذلك إحدى أهم الفضاءات الدولية جذباً للاستثمارات الخارجية، وهو ما يجعل اقتصادها ضمن القوة الاقتصاديات على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وتمثل الصين القوة الاقتصادية العالمية السادسة، بفضل صناعاتها الضخمة في مجال الصلب والحديد والتقنية الحديثة، بما فيها المرتبطة بغو الفضاء، ولعل ما يبرز قوة الاقتصاد الصيني إمكاناتها المالية الضخمة في تعزيز استثماراتها الخارجية في مناطق مختلفة من العالم، بالصورة التي

[1]) لكريني، أدريس، مرجع سابق، ص١٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجعل منها فاعلاً اقتصادياً دولياً حقيقياً، وهي تمتلك ثاني أكبر احتياطي عالمي من العملة الصعبة، كما تعد ثاني أكبر دولة من حيث استضافة الاستثمارات الخارجية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ولقد نهجت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي واتخذت من الانفتاح على البلدان النامية خياراً لها، وطورت إمكاناتها الاقتصادية بصورة ملحوظة حيث أضحت منتوجاتها المختلفة تغزو الأسواق العالمية بفعل قدرتها التنافسية الكبيرة، وعلى مستوى التجارة الدولية تحتل الصين مكانة متميزة على الصعيد الدولي، وهو ما يعكسه التطور المذهل الحاصل على مستوى صادراتها من جهة، وحجم الفائض الذي تحقق على مستوى ميزانها التجاري من جهة أخرى[2].

وتتميز الصين أيضاً بأهمية وغزارة انتاجها الزراعي، وخصوصاً على مستوى المزروعات الصناعية كالقطن، وقصب السكر، كما تحتضن ثروة حيوانية هائلة، واحتياطات مهمة من المعادن، كالزنك والرصاص

---

[1]) محمد، جودة، مرجع سابق، ص٥٤.

[2]) لكريني، أدريس، مرجع سابق، ص١١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحديد والفوسفات، علاوة على مصادر الطاقة من غاز طبيعي وبترول وفحم حجري[1].

أما فيما يتعلق بالجانب العسكري فتخصص الصين ميزانية مهمة لتطوير إمكاناتها العسكرية، وتشير الدراسات إلى وجود تزايد مستمر في الميزانية العكسرية الصينية بواقع (١٠%) سنوياً، بما يجعلها تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث حجم الانفاق العسكري،[2] حيث بلغ حجم انفاقها بهذا الخصوص عل ما يزيد على (١٥٠) مليار دولار خلال عام ٢٠١٧م، وهو ما يناهز ربع ما تخصصه الولايات المتحدة في هذا الإطار.

وتحظى الصين بحضور وازن داخل مختلف المؤسسات الدولية، بما يجعلها مؤثرة في مسارات العلاقات الدولية، فقد أسهمت في تأسيس مجموعة من هذه المؤسسات، كما هو الشأن بالنسبة إلى الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي بينما حرصت على الانضمام إلى مؤسسات أخرى كمنظمة التجارة العالمية[3].

---

[1] عوني، مالك(٢٠١٧)، السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية، تقديم ملحق تحولات استراتيجية، القطب الصيني، محددات تطور الصين في مرحلة إعادة الهيكلة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٧، ص٢٠٤.

[2] خليفة، محمود(٢٠١٤)، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متوفر على الرابط الإلكتروني: www.democratice.de

[3] منصور، عماد(٢٠١٧)، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد٢١، ص٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمتع الصين بالعضوية الدائمة داخل مجلس الأمن المسؤول الرئيسي عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، كما أنها تملك حق الاعتراض والجدير بالذكر أن المجلس يحتل مكانة بارزة ضمن الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ذلك أن الميثاق خوله اختصاصات وسلطات واسعة في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، فهو الذي يحظى بسلطة الإقرار بالحالات المهددة أو المخلة بالسلم والأمن الدوليين أو وقوع حالات عدوان، كما يحتكر سلطة استعمال الوسائل الزجرية لمواجهة القائمين بهذه الأعمال، كما أن قراراته تتميز بقوتها القانونية وقوة نفاذها[1].

ويرى الكثير من المراقبين أن التحولات الكبرى الجارية في الصين ستفرز حتماً مولد قوة عالمية سيؤثر ففي مسار ومعالم النظام الدولي، فمكانة الصين كقطب عالمي ازن تفرض نفسها بقوة في ظل التحولات الدولية الراهنة وما تشهده من انحرافات في عمل المؤسسات الدولية وتطبيقات مرتبكة لقواعد القانون الدولي، وإخفاقات النظام الدولي الجديد الذي باشرت به الولايات المتحدة على المستوى السياسي والدبلوماسي والاقتصادي. وأن تموقع الصين في زيادة النظام العالم يتطلب منها الاستمرار على وتيرة النمو الاقتصادي السريع بنفسها، بما يدعم تحقيق الرفاه المواطن الصيني تعزيز تماسكها ووحدتها الداخليتين واستيعاب تحولات المحيط الدولي.

[1]) منصور، عماد، مرجع سابق، ص١١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية الكويتية-الصينية

وتشير الكثير من المعطيات والممارسات إلى أن الصين تتجه بصورة مرنة وملطفة نحو المساهمة في التأسيس لنظام دولي متعدد الأقطاب، وتحاول في ذلك الموازنة بين علاقاتها المتينة مع الدول الكبرى كروسيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي من جهة، وعلاقاتها المتميزة بالدول الصاعدة والنامية من بينها الكويت من جهة أخرى، لذلك عند البحث في التطور التاريخي للعلاقات الكويتية-الصينية فإنه لا بد من البحث بشكل عام في التطور التاريخي للعلاقات العربية الصينية والعلاقات الصينية مع الخليج العربي[1].

ومن خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على ثلاثة محاور هامة في العلاقات الكويتية-الصينية من خلال توضيح المبادئ العامة والمرتكزات التي ترتكز عليها العلاقات الكويتية-الصينية (مطلب أول)، ومن ثم استعراض طريق الحرير ودورها في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين (مطلب ثاني):

[1]) باكير، علي حسين (٢٠٠٦)، نحو علاقات صينية–خليجية استراتيجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٨، الرياض، ص١٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول مرتكزات العلاقات الاقتصادية الكويتية مع الصين

إن علاقات الصداقة والتعاون الكويتية الصينية تضرب بجذورها في قدم التاريخ، وتتمتع بحالة طيبة في وقتنا الراهن، وترتكز العلاقات بين البلدين على قواعد ثابتة تقوم على التفاهم والمصارحة والمصداقية والحرص على التعايش السلمي الاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحوار البناء لحل مختلف القضايا بالطرق السلمية ودعم الدور الإيجابي للهيئات والمنظمات الدولية في سعيها للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.

وهناك العديد من المرتكزات التي ترتكز عليها الكويت في علاقتها مع الصين، وسيتم شرحها على النحو الآتي:

أولاً: إقامة علاقات ودية مع الصين والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية

تجمع العلاقات الودية والقوية كل من الكويت بالصين، فكلا الجانبين يعملان بشكل مطرد لتوسيع وتعميق التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد كانت الكويت أول دولة خليجية أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين، وذلك منذ ٤٨ عاماً وبالتحديد بتاريخ (٢٢ /مارس/ ١٩٧١م) إضافة إلى دعم الكويت الكبير للقضايا الاستراتيجية الصينية على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأسها (تايوان وحقوق الإنسان) وغيرها. حيث تواصل الكويت" الالتزام بحزم "بسياسة الصين الشعبية الواحدة، وتعارض أي محاولة وتدخلات خارجية في الشأن الداخلي الصيني وبالأخص مسألة تايوان، وتؤيد أي جهود تبذلها الصين لحماية السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية[1].

حيث نجد أنه في ١٤ مايو١٩٩٣م، أقامت جامعة الدول العربية تمثيل لها مع الصين بموجب اتفاقية انشاء بعثة دبلوماسية لها وقعتها مع الجانب الصيني، وذلك رغم ان جامعة الدول العربية كانت قد قررت في بداية الامر استمرار اعترافها بتايوان كممثل شرعي للصين، وليس جمهورية الصين الشعبية، وذلك تحت ضغوط دولية مختلفة، لكن بعد ذلك عدلت عن هذا النهج في مرحلة لاحقة، حيث أن الاعتراف المصري بالصين عام ١٩٥٦م قد أدخل العلاقات الخليجية-الصينية لمرحلة جديدة، في وقت كانت الدول العربية تشدد من حصارها الدبلوماسي على الصين، وكان هذا الاعتراف بمثابة اختراق سياسي تطمح إليه الصين منذ أوائل الخمسينات، لذلك كان الاعتراف المصري بمثابة الطريق أمام العديد من الدول العربية للاعتراف بالصين وإقامة علاقات دبلوماسية معها، وفى المقابل قدمت الدول الخليجية مساهمة ايجابية في سبيل إعادة المقعد الشرعي للصين في الأمم المتحدة في

[1]) الوادي، محمد خير(٢٠١٠)، إضاءات على السياسة الصينية الخارجية، مطبعة الأهالي، دمشق، ص١٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٠ مـــارس عـــام١٩٥٦م[١]. كمـــا كانـــت الكويـــت أول دولـــة خليجيـــة تعترف بالصين الشعبية الواحدة.

وعلـــى ضـــوء ذلـــك تحولـــت العلاقـــات الخليجيـــة الصـــينية بشـــكل عـــام، والعلاقـــات الكويتيـــة-الصـــينية بشـــكل خـــاص منـــذ الاعتـــراف بالصـــين الشـــعبية، وتبـــادل التمثيـــل الدبلوماســـي وحتـــى الان، وركـــزت الصـــين فـــي علاقاتهـــا مـــع الـــدول الخليجيـــة بشـــكل عـــام، والكويـــت بشـــكل بالتأكيـــد علـــى مجموعـــة مـــن العناصـــر الأساسـية، أهمهـا احتـرام مبـدأ الصـين الواحـدة مـن قبـل الـدول العربيـة والذي أكده دولة الكويت[٢].

وسياســـة أو مبـــدأ الصـــين الواحـــدة هـــي سياســـة تـــتلخص بـــالاعتراف بـالموقف الصـيني المتمثـل بوجـود صـين واحـدة فـي العـالم فقـط وهـي الجمهوريـة الشـعبية الصـينية، وان تـايوان جـزء لا يتجـزأ مـن هـذه الصـين. وبموجـب هـذه السياسـة، تقـيم دولـة الكويـت علاقـات رسـمية مـع الصـين الشـعبية ولـيس مـع تـايوان التـي تعتبرهـا الصـين اقليمـاً متمـرداً، لـذلك ركـزت الصـين علـى أهميـة استمرارية تمسك الـدول الخليجيـة بمـا فيهـا الكويـت بمبـدأ الصـين الواحـدة وعـدم الاعتراف بتايوان، على الرغم من أنها سمحت بإقامة علاقات تجارية

---

[١]) عوني، مالك، مرجع سابق، ص٢٠٥.

[٢]) باكير، علي حسين(٢٠١٦)، استراتيجيات الصين النفطية، مجلة العصر، بيروت، ص١٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقتصادية مع تايوان في إطار محدد لا يتم تجاوزه، وعلى هذا الأساس لا يوجد تمثيل دبلوماسي لأي دولة خليجية في تايوان، كما أدت الدول الخليجية وعلى رأسها الكويت دوراً اساسياً في الاعتراض على ضم تايوان إلى الأمم المتحدة[1].

وعلى ذلك تعتبر الكويت والصين دولاً صديقة فيما بينها وتتمتع بتاريخ عريق وحضارة مجيدة، فهناك تفاهم عميق في مختلف المجالات الحياة الاقتصادية والسياسية بين البلدين، فالعلاقات القائمة بين البلدين لا يشوبها أي قدر من الخلاف أو التوتر الذي كثيراً ما يكدر صفو العلاقات بين الدول، فالكويت كغيرها من الدول العربية أقامت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع الصين وتحافظ على الاتصالات الودية الوثيقة معها[2].

ثانياً: دعم التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين

تهتم الكويت بالتعاون مع الصين في المجالين الاقتصادي والتجار، وذلك على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، فيرجع تاريخ العلاقات التجارية بين الكويت على وجه الخصوص والدول الخليجية على وجه

---

[1]) فهمي، عبد القادر(٢٠٠٠)، دور الصين في النية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ص١٦.

[2]) تشانغ هونغ(٢٠١٦)، سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية، مجلة سياسات عربية تجاه الصين، وكيل اللغة العربية: جامعة الدراسات الأجنبية ببيكين، المجلد٢ ، ص١٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمـوم مـع الصـين إلـى زمـن قـديم، ويعتبـر طريـق الحريـر البـري وطريـق البخـور البحـري دليلـين علـى عمـق روابـط التعـاون الاقتصـادي والتجـاري بـين الصـين والكويـت والـدول العربيـة، وزاد التعـاون الاقتصـادي بـين البلـدين مـع مـرور الأيـام، وخاصـة بعـد تطبيـق سياسـة الإصـلاح والانفتـاح علـى الألـم، حيـث حققـت الصـين تقـدماً كبيـراً فـي النمـو الاقتصـادي الـوطني، كمـا أصبحت الصين سوقاً كبيرة تجذب الاستثمارات من كل انحاء العالم[1].

وفيمـا يخـص الكويـت والصـين فقـد بـدأت تجـارة مدنيـة مباشـرة بـين البلـدين منـذ عـام ١٩٥٥م، وزاد حجـم التجـارة الثنائيـة بـين البلـدين بشـكل متـواتر، حيـث بلـغ حجـم التجـارة بـين الجـانبين فـي عـام ٢٠١٨ مـا يقـارب (٦،٧٨) مليـار دولار، منهـا الصـادرات الصـينية (١،٧٤) مليـار دولار، واسـتيراد ٥,٠٤ مليـار دولار. حيـث تعـد الكويـت أكبـر مـورد للقـروض الرسـمية التفضـيلية للصـين بـين الـدول العربيـة، مـن عـام ١٩٨٢ حتـى الآن، ففـي عـام ٢٠٠٦ قـدم الصـندوق الكـويتي للتنميـة الاقتصـادية العربيـة إلـى الصـين قروضاً بقيمة ٨١٠ ملايين دولار أمريكي بشروط مواتية[2].

---

[1]) جيان، لي ولي(٢٠١١)، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٥، القاهرة، ص١٥٨.

[2]) باكير، علي حسين، مرجع سابق، ص١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ١٩٧٧م، وقع الجانبين اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتقني، والتي تم تنقيحها في عام ١٩٨٩ لمعالجة التغيرات والتطورات الاقتصادية الجديدة. وفي عام ١٩٨٠، توصل الجانبين إلى صفقات ثنائية في النقل الجوي والتجارة، تلاها اتفاقيات في وسائل الإعلام، وحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي في عام ١٩٨٥، إضافة إلى اتفاقية إنشاء لجنة اقتصادية وتجارية مشتركة (١٩٨٦)، وفي عام ١٩٩٥م، تم توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون العسكري في بكين قابلها عقد نفط بقيمة ٤٠٠ مليون دولار في الكويت[١].

وتركز التعاون الاقتصادي بين البلدين في مجال الطاقة، فالصين تعتبر ثاني أكبر اقتصاد وثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، بينما تعد الكويت هي ثامن أكبر مورد للنفط للصين، ففي عام ٢٠٠٤م، وعلى أثر زيارة الشيخ الصباح كرئيس وزراء للكويت إلى بكين تم توقيع الجانبان، على اتفاقية اقتصادية للتعاون في مجال النفط والغاز، وعلى أثر تلك الاتفاقية قامت شركة البترول الكويتية (KPC) بافتتاح مكتب لها في بكين عام ٢٠٠٥. وفي ذات العام وقعت شركة البترول الكويتية العالمية (KPI)، وهي شركة تابعة لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة تفاهم مع شركة سينوبك

[١]) جلال، محمد نعمان(٢٠٠٣)، العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين، مجلة الصين اليوم، العدد٤، بكين، ص٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كوربوريشن الصينية لبناء مصفاة لتكرير النفط ومجمع بتروكيماويات في الصين[1].

ووفقاً لبيانات الجمارك الصينية يمثل النفط الكويتي حوالي (٤،٦٪) من واردات النفط الصينية، إذ استوردت الصين في عام ٢٠١٧م، ما يقارب (٣،٦٣) مليون طن من النفط الخام من الكويت، وفي الربع الأول عام (٢٠١٨) استوردت حوالي (٥،٣٦) مليون طن من النفط، حيث بلغت صادرات النفط الكويتي إلى الصين ٣٧٤٠٠٠ برميل / اليوم. تسعى شركة البترول الكويتية إلى زيادة صادراتها إلى الصين إلى ٥٠٠٠٠٠ برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٢٠[2].

كما توسعت التجارة الصينية الكويتية بشكل واسع ومتسارع على مر السنين، حيث تعد الصين اليوم واحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين للكويت، وفقاً للإحصاءات الرسمية، قفزت التجارة الثنائية بين الدولتين من (٦٤٢) مليون دولار في عام ٢٠١١م، إلى (٣،٦٧) مليار دولار في عام ٢٠١٧م، وفي عام ٢٠١٨ وصلت إلى ما يقارب (٦،٧٨) مليار دولار[3].

كما كانت الكويت أول دولة عربية تستثمر بشكل مباشر في الصين، حيث كانت الاستثمارات المباشرة في القطاعين الخاص والعام في الغالب في

---

[1]) المدني، عبد الله(٢٠١٧)، الخليج وسياسة التوجه شرقاً، مركز الخليج لأبحاث، دبي، ص١٤٥.

[2]) باكير، علي حسين، نحو علاقات صينية–خليجية استراتيجية، مرجع سابق، ص١٥٦.

[3]) المدني، عبد الله، مرجع سابق، ص١٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجال النفط والغاز، وكذلك في القطاعين الصناعي والمصرفي، إذ أنه في عام ١٩٨٥م، تأسست الشركة الصينية العربية للأسمدة الكيماوية (SACF) كمشروع مشترك (كويتي-تونسي- صيني)، كما ان هناك مجالاً واسعاً للتعاون بين الهيئة العامة للاستثمار في الكويت(وهي هيئة حكومية مستقلة تدير صندوق الاحتياطي العام المعروف أيضًا باسم الصندوق الكويتي للاستثمار KIA) ونظيرتها الهيئة شركة الاستثمار الصينية (CIC). نتيجة لذلك، استحوذ الجانب الكويتي في هذا المجال على حصص بقيمة (٧٢٠) مليون دولار في البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC)، ثاني أكبر بنك في الصين، كما أنشأ الجانبان الشركة الكويتية الصينية للاستثمار (KCIC) برأسمال قدره ٨٠ مليون دينار كويتي[١].

وفي الجانب الآخر، هناك استثمارات صينية كبيرة في الكويت، حيث تقوم العديد من الشركات الصينية بتنفيذ مشاريع البناء الضخمة، وفي الوقت الحاضر، تعمل أكثر من (١٠) شركات صينية في الكويت في مجالات الاتصالات والبنية التحتية والبناء والعمالة والخدمات الهندسية وغيرها من المجالات، كما أنه ومن ضمن خطط دولة الكويت الطموحة لتقليل اعتمادها

[١] عبد العزيز، محمد المير أحمد(٢٠١٨)، العلاقات الصينية الخليجية: الفرص والتحديات، المركز الديمقراطي العربي، بيروت، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على النفط وتكثيف التصنيع في مجالات البتروكيماويات والمواد الغذائية ومواد البناء، سعياً من أصحاب القرار الكويتي لأن تصبح مركزًا ماليًا وتجاريًا إقليميًا من خلال تطوير البنية التحتية وتبسيط الإجراءات وإصلاح التشريعات وتقديم الحوافز الضريبية ودعم التنمية البشرية. وتنفيذاً لذلك أصدرت الكويت العديد من التشريعات لضمان ذلك[1].

ثالثاً: أسباب التحول إلى العلاقات الصينية

تشير إحصاءات رسمية إلى أن حصة الصين من أسواق منطقة الخليج بما فيها الكويت لا تتجاوز ما نسبته (٥%)، وهذه النسبة تراها الصين ضئيلة إذا ما قورنت مع الإمكانات التنافسية والقدرات الاستثمارية الضخمة لها، لذلك سعت الصين إلى عقد اتفاقية تجارية بين الصين ودول الخليج العربي، إذ تستهدف هذه الاتفاقية الإطارية التعاون الاقتصادي والفني والاستثماري والتجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي من أجل تعزيز التعاون التجاري بين الجانبين، وخاصة في مجال النفط الخام والطاقة، وخاصة كما أشرنا سابقاً أن الصين تعد ثاني مستورد للنفط الخام في العالم، كما أن هدف الاتفاقية تمثل في وضع التعاملات التجارية

[1]) المدني، عبد الله، مرج سابق، ص١٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستثمارية بين الجانبين داخل إطار منظم، كاتفاقية مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي[1].

وعلى الرغم من أن الساحة العالمية يوجد عليها العديد من القوى بعضها ناشئ (الصين، روسيا) والآخر موجود ويعمل على تحسين موقعه كألمانيا وفرنسا ولجميع تلك القوى مصالح مشتركة مع دول الخليج العربية بنسب متفاوتة، إلا أن التوجه الخليجي بشكل عام والكويتي بشكل خاص كان باتجاه تعزيز العلاقات مع الصين، وتحويلها إلى علاقات استراتيجية بناءة للجانبين، وهذا التوجيه له العديد من الأسباب يمكن إجمالها على النحو الآتي[2]:

- **الأسباب العامة:**

١- إن الصين من الناحية الاستراتيجية تعتبر إحدى أهم القوة الدولية الناشئة إلا أنها لا تزال تعد من دول العالم الثالث، وهي بذلك لا يوجد لديها أي ماض استعماري يثير الحساسية والحذر حول إقامة العلاقات الاستراتيجية معها، إضافة إلى أن الصين ما تزال على الرغم من القوة

---

[1]) باز، عبد الكريم(٢٠١١)، العلاقات السعودية الصينية في المجال الاقتصادي والتجاري، مجلة الدبلوماسية، العدد٢١، ص١٠٤.

[2]) هويرن، محمد، العلاقات الخلجية- الصينية: الدواعي والأهداف، المركز الديمقراطي العربي، بيروت، ص٩٥-٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية الضخمة لها تتعامل مع الدول الأخرى من باب التواضع والاحترام وليس من باب الغطرسة والضغوط والإملاءات السياسية الاقتصادية.

٢- الانفتاح التجاري والثقافي الصيني على المنطقة الخليجية، وهذا الأمر سهل طرق التعاون والتعامل معها وزيادة الثقة بين الطرفين من باب الاحترام والتقدير المتبادل.

٣- تعتمد الصين منذ زمن على ضرورة دعم قيام عالم متعدد الأقطاب، وهو الأمر الذي يتناسب مع توجهات دول العالم ومن بينها دول الخليج العربية من أجل تحقيق مستوى أكبر من العدالة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٤- القوة الاقتصادية الصينية الكبيرة والمتسارعة، فالاقتصاد الصيني يأتي في المرتبة الثانية عالمياً وله استثمارات متبادلة في منطقة الخليج وفي الصين.

٥- أن العلاقات العربية-الصينية قديمة قدم طريق الحرير والخلافة الإسلامية، وهذه أرضية وفرصة جيدة للانطلاق بعلاقات رسمية استراتيجية على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتجارية والعسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الأسباب الاقتصادية:**

١- قدرة الصين على تقديم دم تكنولوجي وصناعي لا محدود للدول الخليجية التي تمتلك رؤوس أموال تستطيع من خلالها تحويل اقتصاداتها إلى اقتصاديات صناعية وعدم الاعتماد فقط على العوائد النفطية.

٢- إمكانية الاعتماد على التسلح الصيني خاصة في المسائل التكنولوجية النووية السلمية خاصة وأن الصين تقدم هذه الامتيازات من دون شروط أو قيود.

٣- إمكانية أن تمثل الصين وأسواقها ملجأً أمناً وممتازاً لرؤوس الأموال الخليجية والاستثمارات الخليجية.

٤- إمكانية الصين كسر التحالف الأحادي لدول الخليج مع الولايات المتحدة والهيمنة المطلقة لأمريكا والمفروضة بالقوة في المنطقة، إضافة إلى تحقيق توازن سياسي وعسكري واقتصادي إزاء الانفراد الأمريكي بدول الخليج على كافة الأصعدة، والذي من شأنه توفير خيارات أكبر وسياسة رصينة لدول الخليج العربي[١].

---

[١]) هويدن، محمد، مرجع سابق، ص١٠٤-١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المقابل هناك أسباب خاصة للصين دفعتها لإقامة علاقات اقتصادية واستراتيجية مع الكويت بشكل خاص ودول الخليج العربي بشكل عام، فالنمو الكبير للاقتصاد الصيني يحتاج إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد الأولية والسلع الاستراتيجية، لذلك تحتاج الصين أسواق خارجية تقوم ببيع منتجاتها فيها واستثمار أموالها لتوسيع رقعة انتشارها المالي والاقتصادي، ومن هذا المنطلق فإن دول الخليج العربية تستطيع أن توفر عنصرين هامين وأساسيين في استراتيجية الصين الاقتصادية، وهما:

١- **النفط:** فالصين منذ عام ٢٠٠٣ لحد الآن تعتبر المستهلك الثاني للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، وقد تخطت الصين مركز اليابات فيما يتعلق باستهلاك النفط، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يبلغ الطلب الصيني على النفط حوالي (١٤,٢) مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٥م، وبازدياد الطلب العالمي على النفط وتقلص المنتوج النفطي أو تدهوره، تستطيع الكويت ودول الخليج العربي التي تستحوذ بالإضافة إلى إيران والعراق على ما يقرب (٤٥%) من احتياطي النفط منذ عام ١٩٤٥م، خاصة وأنها تمتلك المراتب الأولى (السعودية٢٠%) والخامسة (الإمارات فوق٨%) والمرتبة السادسة (الكويت أقل من ٨%) من الاحتياطي النفطي العالمي، وتستطيع هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـدول أن تمـد الصـين بمـا تحتاجـه مـن إمـدادات نفطيـة ولفتـرات زمنيـة طويلة، وأن تصبح الصين المشتري الأول لنفط دول الخليج العربي.

٢- **الأسـواق التجاريـة:** حيـث تعـد سـوق دول الخلـيج العربيـة ثـامن أكبـر شـريك تجـاري للصـين فـي العـالم وثـامن أكبـر سـوق فـي العـالم للمنتوجـات الصـينية، وتاسـع أكبـر سـوق تصـدير للصـين، وقـد حقـق الجـانبين تعـاون كبيـر فـي مجـال المقـاولات والاسـتثمار والطاقـة، إضـافة إلـى الطلـب الكبيـر علـى البتـرول والغـاز والمنتجـات الكيماويـة فـي السـوق الصـينية، ولكـن علـى الـرغم مـن ذلـك، وبـالنظر إلـى القـوة الاقتصـادية وإجمـالي حجم التجارة الخارجية للجانبين [١].

المطلب الثاني طريق الحرير الجديد ودوره في تعزيز العلاقات الاقتصادية الكويتية-الصينية

بـدأ التجـار والقوافـل التجاريـة بـالتحرك غربـاً وشـرقاً علـى طـول طريـق الحريـر منـذ أكثـر مـن ألفـي عـام، وذلـك لغايـة تجـارة البضـائع، وفـي الوقـت الحاضر بدأ التألق يعود من جديد لهذه الطريق، فقد حظيت مبادرة الحزام

[١]) Kuwait, China share enthusiasm on 'Belt and Road' economic initiative," Kuwait Times, 13 May 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والطريق بقوة جذب كبيرة منذ طرحها من قبل الصين في عام ٢٠١٣م. ويهدف طريق الحرير للقرن الـ٢١ بناء شبكة تجارة وبنى تحتية تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا على حد سواء.

وقد جاء مشروع "الحزام والطريق" الصيني في سياق استراتيجية الصين للصعود السلمي، التي تعتمد على التنمية الاقتصادية مع الحرص على تجنب أي مواجهة سياسية مع الغرب وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم المشروع بالجملة على الشراكة الاقتصادية الواسعة وبمستويات عدة، مع أكبر عدد من البلدان التي أبدت استعدادها للانخراط في هذه المبادرة، سواء تلك التي تقع على مسارات طريق الحرير البحري والبري، أم المستفيدة منه بأي وجه من الوجوه، وتحرص الصين على تقديم تجربتها التنموية الخاصة ضمن سياق طرحها لهذا المشروع، كأحد النماذج التي يمكن الاستفادة منها، مع تأكيدها على أن كل تجربة لها ظروفها الخاصة، وتحرص كذلك على إعطاء مبادراتها الاقتصادية، ومنها مشروع طريق الحرير الجديد، فالصين تقدم نفسها من خلال هذا النموذج الذي يعمل على دمج ما بين الصعود السلمي والتنمية الاقتصادية للصين، ثم إطلاقها مبادرة طريق الحريري، كنموذج لقوة ناعمة قائم بذاته[١].

[١] شفيق شقير(٢٠١٧)، طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية، تقارير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى الكويت إلى توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين التي تمتلك واحداً من أقوى الاقتصاديات في العالم، فالوقت قد حان لاستعادة طريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين وآسيا بالعديد من بلدان الشرق الأوسط والعالم ومن ضمنها الكويت، وتأتي أهمية تطوير العلاقات المشتركة بين الكويت والصين في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية منها لأن الصين يعد بلداً مهم نظراً لاقتصادها العملاق، ويتوقع الاقتصاديون أن يصبح اقتصاد الصين أكبر اقتصاد في العالم، كما أن الصين تعتبر أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بحلول عام ٢٠٣٠ ومتجاوزة في ذلك الاقتصاد الأمريكي، وتعد الكويت من أبرز الشركاء التجاريين للصين في المنطقة، وسيساهم تطوير العلاقات على مختلف الأصعدة بين البلدين في استعادة طريق الحرير بين الصين والمنطقة ليس على الصعيد التجاري فقط، بل في المجالات الأخرى الثقافية والعلمية والتقنية. كما يمكن أن يشكل هذا الطريق جسراً ومنبراً للتبادل في كافة المجالات من اجل تعزيز التفاهم المشترك وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية[١].

[١]) Building the Belt and Road: Concept, practice and China's contribution, Office of the Leading Group for the Belt and Road Initiative, Foreign Languages Press, May 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: ماهية طريق الحرير ونشأته

يستمد طريق الحرير اسمه من الحرير الآسيوي، وهو سبب رئيسي لربط طرق التجارة بشبكة واسعة عبر القارات. وقد تم صياغة هذا المصلح (طريق الحرير) بواسطة المستكشف الألماني (Ferdinand von Richthofen) الذي قام بعشر رحلات استكشافية إلى الصين في الفترة من (١٨٦٨ إلى ١٨٧٢) وعلى الرغم من أن المصطلح قد تم صياغته في القرن التاسع عشر، إلا أنه لم يحظى بقبول واسع في الأوساط الشعبية أو الأكاديمية بين الجمهور حتى القرن العشرين، إذ كان أول كتاب بعنوان طريق الحرير من تأليف الجغرافي السويدي (سفين هيدن) في عام ١٩٣٨. ويرجع هذا الاهتمام نتيجة سقوط الاتحاد السوفييتي و"الستار الحديدي" في عام ١٩٨٩ الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام العام والأكاديمي بمواقع طريق الحرير والدراسات في الجمهوريات السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى[١].

وفي العصور الوسطى أصبح الحرير الصيني بضاعة ذات السمعة العالية والحسنة في التجارة العالمية وإلى جانب الحرير أعجبت بلدان الغرب بخزفيات الصين ومنتجاتها ذات الجاذبية الشرقية ومع تجارة الحرير انتقلت

[١] محمد زهير الخطيب(٢٠٠٤)، الرحلة الكبرى إلى الصين عبر طريق الحرير على حصان ودراجة، دمشق، دار الفكر للتوزيع والنشر، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منتجات العالم إلى الصين، ثم انتقلت المنتجات الأخرى والرقص والأطعمة والملابس ذات الميزات الخاصة من آسيا الغربية والوسطى إلى الصين، لذلك ساهم طريق الحرير على مدى زمن طويل مساهمات هامة في تبادل الثقافة المادية والثقافة الروحية بين الصين والمناطق الغربية[1].

بدأ أغلب العالم يعرف الصين من انتقال الحرير الصيني عن طريق الحرير إلى الخارج وذلك في أسرة (تانغ) حيث بلغت صناعة الحرير الصينية الذروة وازدادت أساليب نسجه وزخرفته، وقد ورثت المنسوجات الحريرية في عهد أسرة (مينغ) تقاليد بأنواع متعددة وجمال زاهي فاجتذبت تجار من مختلف بلدان العالم بنوعيتها الممتازة، ولم يكن طريق الحرير طريقاً واحداً وإنما كان عبارة عن شبكة من الطرق الفرعية التي تصب في طرق أكبر أو بالأحرى في طريقين كبيرين أحدهما شمالي(صيفي) والآخر شتوي كانوا يسلكونه في زمن الشتاء والذي يجمع بين هذه السبل والطرق جميعاً، والتي كانت مسالك للقوافل المتجهة من الشرق إلى جهة الغرب لتمر في طريقها ببلدان ما لبثت أن ازدهرت مع ازدهار هذا الطريق التجاري الأكثر شهرة في العالم القديم[2].

---

[1]) وقائع ندوة (مبادر الحزام والطريق والتعاون الصيني–العربي) التي استضافها معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية، في تاريخ (٢٤ نيسان ٢٠١٧).

[2]) شفيق شقير، طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية، مرجع سابق، ص٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمتد طريق الحرير من المراكز التجارية شمالي الصين حيث ينقسم إلى فرعين شمالي وجنوبي، يمر الفرع الشمالي من منطقة (بلغار-كيبشاك) وعبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وببجر مرمره والبلقان وصولاً بالبندقية، أما الفرع الجنوبي فيمر من تركمنستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول وسوريا عبر تدمر وأنطاكية إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر دمشق وبلاد الشام إلى مصر وشمال إفريقيا[1].

وقد انتظمت مسارات طريق الحرير منذ القرن الخامس قبل الميلاد وظلت منتظمة لألف وخمسمائة سنة تالية كان طريق الحرير خلالها معبراً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ذا أثر عميق في المناطق التي تمر بها ولم يتوقف على كونه سبيل تجارة بين الأمم والشعوب القديمة وإنما تجاوز الاقتصاد العالمي إلى آفاق إنسانية أخرى انتقلت عبره الديانات فعرف العالم البوذية وعرفت آسيا الإسلام[2].

كما ساهم طريق الحرير بدور بارز ومهم في نشر الإسلام ودخول كثير من الصينيين في الإسلام، وأدى كذلك إلى إنشاء العديد من المساجد في

---

[1])سليمان تشوليه(٢٠١٦)، طريق الحرير الجديد: التعاون الصيني – العربي، مجلة السياسة الدولية، مج٥١، ع٢٠١، ص٦٥-٦٩.

[2]) بن سمبنفندورفر(٢٠١٥)، طريق الحرير الجديد: العالم العربي الصاعد يتحول عن الغرب ويعيد اكتشاف الصين، ترجمة: سامي حسن عرار ومحمد عبد الغفور حناش، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر، ص١٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع مناطق الصين، ودخل الإسلام الصين في عهد أسرة تانغ يوان (١٢٠٦-١٣٦٨م) ويبلغ عدد المساجد في الصين أكثر من ثلاثين ألف مسجد بعضها يعود تاريخ إنشائه إلى القرن السابع الميلادي والعدد الأكبر منها بني في فترات تاريخية مختلفة، كما كان لهذه الطريق تأثيراً كبيراً في ازدهار الكثير من الحضارات القديمة كالصينية والحضارة المصرية والرومانية والهندية[١].

كما انتقل عبر هذا الطريق الورق فحدثت طفرة كبيرة في تراث الإنسانية مع النشاط التدويني وانتقلت عبره أنماط من النظم الاجتماعية التي كانت ستظل مدفونة في وسط آسيا غير أن النشاط الاقتصادي ظل دوماً هو العامل الأهم ظهوراً وأثراً، ويكفي لبيان أثره وأهميته اقتصادياً أن نوضح أن طريق الحرير أدى إلى تراكم المخزون العالمي للذهب في الصين حتى أنه بحلول القرن العاشر ميلادي صارت الصين وحدها تمتلك أكبر مخزون من الذهب في العالم فقد كانت تملك وحدها مخزون أكبر مما تمتلكه الدول الأوروبية مجتمعة في ذاك الوقت [٢].

---

[١]) سليمان تشوليه(٢٠١٦)، طريق الحرير الجديد: التعاون الصيني – العربي، مرجع سابق، ص٦٥-٦٩.

[٢]) مقتطفات من كلمة كلمة الرئيس الصيني في مقر جامعة الدول العربية كما نقلته وكالة شينخوا الصينية الرسمية، ٢١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ،وفي الموقع الصيني الرسمي CCTV
http://arabic.cntv.cn/2016/01/22/ARTI8Sw031gSGwroN7W7k6SW160122.shtml
انظر: "النص الكامل: وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية"، في الموقع الصيني الرسمي لمنتدى التعاون الصيني العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مضمون مبادرة الحزام والطريق الصينية الجديدة

ففي تاريخ (١٥-١٤) من شهر أيار عام ٢٠١٣ عقد في العاصمة الصينية (بكين) وبحضور (٢٩) رئيس دولة وحكومة ووفود من أكثر من ١٣٠ دولة منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، استعرض خلاله الرئيس الصيني (شي جين) مبادئ وإجراءات تطوير الخطة المفتوحة والشاملة لهذا الطريق، وصرح في ختام المنتدى أن إجمالي (٦٨) دولة ومنظمة دولية قد وقعوا اتفاقيات تعاون مع الصين بخصوص مشروع الحزام والطريق، وأنه قد اخذت البنية الأساسية لطريق الحرير شكلها تقريباً، من خلال روابط أفضل بين المدن التي تقع على طول الطرق ومناطق التجارة والممرات الاقتصادية الدولية والموانئ الأفضل[١].

وبحسب ما أشارت إليه البيانات الرسمية الصادرة بإن الصين قد استثمرت أكثر من (٥٠) مليار دولار أمريكي في الدول المشمولة بالمبادرة بين عامي(٢٠١٦-٢٠١٤)، إضافة إلى بناء (٥٦) منطقة تعاون اقتصادي وتجاري من قبل الشركات الصينية مع الدول الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق الصينية، لتحقق ما يقرب (١٠١) مليار دولار من عائدات الضرائب وتوفير (١٨٠) ألف فرصة عمل محلية في الصين.

---

١) وكالة الأنباء الصينية الجديدة، شيخوا، وقائع منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي المنعقد في بكين بتاريخ ١٤-٢٠١٣/٥/١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشار المسئولين الصينيين (فان/ وزير التجارة الصينية) بأن طريق الحرير الجديد لا تعني اتجاهاً صينياً خاصاً بأي شكل من الأشكال، بل على العكس من ذلك إنها طريق عظيم لاستيعاب الازدهار للعديد من الدول، خاصة وأن الاقتصاد العالمي يواجه مشاكل في النمو ومصحوباً بالتقلبات المالية التي تكتنف كل زاوية منه، ولذلك تستهدف مبادرة الحزام والطريق النمو وإعادة التوازن للاقتصاد العالمي، كما أنها تشكل حلاً معقولاً ومرغوباً لكل تلك المشاكل، خاصة وأن أغلب الدول الواقعة على طول الطريق تعتبر دولاً نامية تسعى لتحقيق أداء اقتصادي أفضل، وتكامل اقتصادي إقليمي. كما أن هذه المبادرة تتلاقى مع استراتيجيات التنمية الفردية لمختلف الدول، ولذلك فمشاريع السكك الحديدية والموانئ وأنابيب نقل النفط ومشاريع البنى التحتية الأخرى قد تم بناؤها، فيما تستمر التبادلات الثقافية والتعليمية والسياحية بين مختلف الدول المعنية[1].

ثالثاً: الكويت وطريق الحرير الجديد

في عام ٢٠١٣، صرح الرئيس الصيني عن بداية حقبة جديدة من السياسة الخارجية الصينية متمثلة باستراتيجية طريق الحرير الجديد التي

[1]) وكالة الأنباء الصينية الجديدة– شيخوا، تصريح وزير التجارة الصيني عام ٢٠١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترتكز على (حزام واحد طريق واحد)، والتي تستهدف إعادة تشكيل وتعميق تكامل الاقتصاد الصيني مع أكثر من (٦٠) دولة عبر ثلاث قارات[١].

والكويت من خلال ثقلها ومركزها الاقتصادي واحتوائها على مخزون نفطي كبير وموانئ ضخمة من المؤكد أنها ستلعب دوراً حيوياً في تعزيز العلاقات بين الصين والدول التي سيعبر منها طريق الحرير في المنطقة، خاصة وأن الكويت دولة غنية وتمتلك منابع نفطية كبيرة والماء والمعادن والزراعة، والثروات المختلفة وهذا ما دفع الصينيين إلى التفكير في العمل والاستثمار في الكويت ويكون لهم موطئ قدم لأن الصين بحاجة كبيرة للطاقة فهم يتوقعون أن يواجهوا مشاكل في هذا الصدد وبحسب الخبراء ستكون الصين أول دولة مستهلكة للطاقة في عام ٢٠٢٠، فإذا مضت الصين على هذا النمط من التطور الذي شهدتها السنوات العشرين الماضية فستكون بحاجة إلى كميات كبيرة لاستهلاك الطاقة[٢].

---

[١] مقتطفات من كلمة كلمة الرئيس الصيني في مقر جامعة الدول العربية كما نقلته وكالة شينخوا الصينية الرسمية، ٢١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ،وفي الموقع الصيني الرسمي CCTV http://arabic.cntv.cn/2016/01/22/ARTI8Sw031gSGwroN7W7k6SW160122.shtml
انظر: "النص الكامل: وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية"، في الموقع الصيني الرسمي لمنتدى التعاون الصيني العربي

[٢] عبد الغفار، محمد(٢٠١٥)، الكويت والصين: شراكة على طريق مدينة الحرير، صحيفة القدس العربي، بحث منشور، تحقيقات، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.alquds.co.uk

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتمثل مشروع مدينة الحرير في الكويت من خلال إنشاء منطقة تجارية حرة مستقلة في منطقة الصبية، شمال شرق الكويت على مساحة تقدر بواقع ٢٥٠ كيلومتراً مربعاً تكون خاضعة للسيادة الكويتية كلياً مع تمتعها بالاستقلال الإداري والمالي والتشريعي، ويتضمن المشروع الذي سيتسع لنحو ٧٠٠ ألف نسمة، إنشاء برج بطول ١٠٠١ متر "٢٥٠ طابقاً"، ويكون مدعوماً ومزوداً بأحدث التقنيات المعمارية الملائمة للمناخ، ويشمل سبعة مجمعات، تضم مكاتب وفنادق ومرافق وأماكن ترفيهية ومطاعم، ويتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مشروع المدينة نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي[١].

وإحياء مشروع طريق الحرير، سيجعل الكويت محطة رئيسة لتوصيل البضائع والسلع من الصين وجمهوريات آسيا الوسطى إلى أوروبا ودول القرن الإفريقي وبالعكس، وسيحول البلاد إلى ملتقى تجاري ضخم، ونواة شبكة خطوط حديد عنكبوتية تبدأ من الصين وتنتهي في القدس مروراً بآسيا الوسطى"، ويوجد حالياً في الكويت أكثر من ٤٠ شركة، ومؤسسة

[١] المرزوق، يوسف خالد يوسف(٢٠١٦)، الصين تحيي آمال طريق الحرير والكويت محور استراتيجي، جريدة الأنباء الكويتية، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صينية تشرف على ما يقرب من ٨٠ مشروعاً في مجالات النفط والبنية التحتية والاتصالات والمال وغيرها[١].

ومما يزيد من فرص الكويت في لعب دور محوري وهام في المنطقة في طريق الحرير الجديد أن العلاقات الكويتية-الصينية تتمتع باستراتيجية اقتصادية مهمة على خلفية مبادرة الحزام والطريق، فهذه المبادرة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للكويت، فحجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٦، بلغ ١٨ مليار دولار أمريكي، أما في عام ٢٠١٧، وحسب إحصائيات الجهاز الرسمي الصيني فقد وصل إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار أمريكي، وعلى الرغم من انخفاض سعر النفط، إلا أنه لم تنخفض كمية النفط العراقي المصدرة إلى الصين، وإنما ارتفعت. والشيء الجاذب للانتباه في العلاقات التجارية بين البلدين نسبياً بالنسبة إلى حجم الصادرات والواردات متوازن نسبيا، وهذه إشارة لعلاقات اقتصادية وتجارية صحية بين البلدين[٢].

وبناءً على ما سبق تشكل هذه المبادرة أهمية كبيرة بالنسبة للكويت، وعدة نتائج إيجابية للبلدين على رأسها تغيير مسارات الواردات، وتخفيف

---

[١] جين ليانجشيانج وإن جانردان(٢٠١٨)، مبادرة الحزام والطريق، الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة، ص١٣.

[٢] عبد الغفار، محمد، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكلفة الاستيراد؛ إضافة لنقل التكنولوجيا إلى الكويت، كما أت استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين على الرغم من الأزمات الاقتصادية التي ضربت أنحاء من العالم يشكل ذلك دليل على المستقبل المشرع للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ومجالات التعاون في المجالات الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

اثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية ـ الصينية على السياسة الخارجية الصينية تجاه الخليج

ليست العلاقات الخليجية – الصينية بالموضوع الجديد الذي يمكن ربطه بحدث أو مسألة أو ظاهرة ما، بل هي مسيرة طويلة امتدت لقرون عدة، حيث تبادل فيها العرب والصينيون مختلف أنواع السلع والمنتجات بما في ذلك التبادل الثقافي الذي كان شاهداً على ما يمكن للعلاقات بين عوالم الشرق أن تنجزه وأن تحققه من نمط إنساني للعلاقات بين الشعوب، إذ شهدت العلاقات العربية الصينية بشكل عام والعلاقات الصينية الكويتية بشكل خاص والاهتمامات المشتركة أكثر اتساعاً ونطاقاً، وبخاصة بفعل ما شهدته الصين من قفزات هائلة على الصعيد الاقتصادي جعلتها في مقدمة اقتصاديات العالم؛ وتتشابك علاقتها بالخليج العربي ولا سيما في مجالات الطاقة والأمن الطاقوي، إلا أن أحد أهم الأبعاد التي لا يمكن إغفالها للعلاقات الصينية – الخليجية المعاصرة هو أنها تتم بمعزل عن التطورات التي يعيشها النظام الدولي على أكثر من مستوى، وخصوصاً أنماط القوة ونمط التفاعل والتأثير وازدياد حمّى التنافس على الموارد وتصاعد نزعات عدم الاستقرار أيضاً[1].

[1]) الصواني، يوسف(٢٠١٧) العلاقات الخليجية– الصينية ماضٍ غني ومستقبل مأمول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبينما يبدو الجانب الخليجي حريصاً على أن تقوم الصين بدور عاملي وإقليمي أكثر فاعلية يتجاوز مستوى التبادل الاقتصادي أو أمنها الطاقوي، وأن تمارس دورها كقوة عالمية؛ وخاصةً بما يخدم التوازن والاستقرار والأمن والسلام العادل، فإن الصين وحتى إطلاقها مبادرة الطريق والحزام لم تبادر إلى الاستجابة لهذا التصور العربي لدورها وظلت علاقاتها وتوجهاتها اقتصادية الطابع أكثر من أي شيء آخر وضمن إطار من الواقعية السياسية، إلا أن الصين التي أعلنت " الحزام والطريق" تبدو أكثر ثقة واستعداداً اليوم لتقييم وإعادة توجيه سياستها وعلاقاتها مع العرب بشكل عام والخليج بشكل خاص ضمن مقاربتها الجديدة للعلاقات الدولية لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العالمية على أسس التعاون السلمي المبني على توزان القدرات التنافسية وهيكلة النظام الدولي بما يصحح اختلالاته ويعالج أزمته وبما يعزز السلام والتعاون.

ولقد مثلت الصين حالة استثنائية على الصعيد العالمي حيث بنت تفوقها ونهضتها الاقتصادية الجبارة استناداً إلى مواردها، وإن الصين وعبر مبادرة الحزام والطريق، التي تعكس تطوراً اقتصادياً وسياسياً هاماً، والذي يمثل انتقال الصينين من التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي، وما يرتبط به من نظم فرعية كالنظام التجاري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنظام النقدي إلى محاولة إصلاح تلك النظم، الذي يمكن أن يمثل دعماً وسنداً قوياً للعرب[1]، وعليه سيقوم الباحث بتوضيح أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية – الصينية على السياسية الخارجية الصينية وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: دور العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية- الصينية على السياسية الخارجية الصينية

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الصينية الكويتية

[1]) الصواني، يوسف(٢٠١٧) العلاقات الخليجية– الصينية ماضٍ غني ومستقبل مأمول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

دور العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية- الصينية على السياسية الخارجية الصينية

يعتبر العامل الاقتصادي عاملاً هاماً في رسم السياسة الخارجية للدول، إذ أصبح الاقتصادية ربط بين الدول، وتتشابك في العلاقات الدولية من خلال حركة رؤوس الأموال، والاستثمارات الاجنبية الكبيرة المباشرة وغير المباشرة، إضافةً إلى البورصات الدولية وتقلباتها، وظهور العديد من المؤسسات الدولية المالية والنقدية التي أصبحت تشارك الدول في رسم سياستها الخارجية بما يتوافق مع برامجها وأهدافها، حيث شكلت هذه الضغوطات أمام صانع القرار السياسي الخارجي عند تنفيذ الساسة الخارجية.

وتعد الصين كغيرها من الدول الذي باتت المتغيرات الاقتصادية تلعب دوراً مهماً، حيث أصبح تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي من الأهداف الجوهرية في إطار السياسة الخارجية الصينية، الأمر الذي دفع الصين نحو تدعيم علاقاتها الخارجية، وتخفيف حدة التوترات الاقليمية، وعليه سيقوم الباحث بتقسيم هذا الفصل إلى المطالب الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

أثر العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية الصينية

كان تأثير العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي واضحاً منذ فترة بداية التسعينيات، وذلك عندما أصبحت الصين الشعبية لأول مرة دولة مستوردة للنفط، حيث إن إنتاجها المحلي من النفط لم يستطع تلبية احتياجات السوق المحلية، ما جعلها تنظر إلى الخارج لاستيراد النفط، ونظراً لأن منطقة الخليج العربي تعتبر من أكثر المناطق إنتاجا للنفط حيث تنتج ثلاثين في المئة من الإنتاج العالمي، كما أنها تتمتع بوجود أكبر مخزون نفطي يصل إلى حوالى ٦٥ في المئة من الاحتياطي العالمي المؤكد، لذا كان لا بد من أن تنال منطقة الخليج العربي اهتمام حكومة الصين الشعبية الباحثة لنفسها عن مصادر نفط جديدة، ومع برنامج الإصلاحات الأربعة التي طرحها الرئيس دينغ تشاو بينغ بدأت الصين تنظر إلى المنطقة الخليجية نظرة اقتصادية أكثر من كونها مكانا للتنافس والسيطرة مع قوى أخرى منافسة، حيث برزت أهمية المنطقة بالنسبة إلى الصين في ثلاثة جوانب اقتصادية، وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. مصدر للحصول على النفط.
٢. سوق للبضائع الصينية.
٣. مصدر للحصول على استثمارات.

إضافةً إلى ما سبق فإن معدل نمو الاقتصاد الصيني في فترة التسعينيات كان الأعلى ما بين دول آسيا، حيث تراوح ما بين ٨ و٩ في المئة، وأصبح في الوقت الحالي من بين معدلات النمو العالية في العالم. لذلك، فإن حاجة الصين الشعبية من النفط في تزايد مستمر، وهي اليوم تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، ففي عام ٢٠٠٣ استهلكت الصين ٢٥٢,٣١ مليون طن من النفط، ونسبة استهلاكها من النفط العالمي في عام ٢٠٠٤ بلغت ٣١ في المئة من الاستهلاك العالمي. نسبة كبيرة من الاستهلاك الصيني للنفط في عام ٢٠١٠، التي تصل إلى حوالي ٥١ في المئة، كانت تأتيها من منطقة الخليج العربي؛ وفي عام ٢٠١٦ كانت نسبة ما استوردته الصين الشعبية من منطقة الخليج العربي يصل إلى ٤٥ في المئة، وتعتبر كل من السعودية وعمان وإيران أهم مصدري النفط الخليجي إلى الصين الشعبية[١].

[١]) حسب أرقام عام ٢٠٠٤ تعتبر منطقة الخليج العري هي المنطقة الأولى التي تعتمد عليها الصين و الحصول على النفط تليها افريقيا فأوروبا والغرب ومن ثم جنوب شرق آسيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيصل اعتماد الصين الشعبية على نفط منطقة الخليج العربي إلى (٩٠%) من حاجة الصين من النفط نظرا إلى[١]:

١. تزايد واستمرار النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الصادرات الصينية.

٢. تزايد رغبة الشعب الصيني في اقتناء السيارات.

٣. تراجع نسبة المخزون النفطي الصيني[٢].

٤. تمتع منطقة الخليج العربي بمخزون نفطي كبير.

٥. نوعية نفط منطقة الخليج العربي وسهولة المواصلات وانخفاض تكاليف الاكتشاف.

وقد أشار نائب رئيس شركة البتروكيميائيات الصينية (سينوبيك)،[٣] إلى أهمية منطقة الخليج العربي للصين واعتبرها المصدر الأساسي لحصول الصين على النفط بعد أن تراجع اعتماد الصين على نفط منطقة جنوب شرق آسيا. كما إن حاجة الصين من الغاز ستزداد في السنوات المقبلة، حيث إن التوقعات تقدر حاجة الصين من الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٢٠، بـ ٢٠٠٠" بليون متر مكعب" تغطي منها

---

[١]) الصواني، يوسف، مرجع سابق، ص٤٥.

[٢]) حيث إن هذا المخزون تصل نسبته إلى ١،٨ في المئة من الاحتياطي العالمي من النفط ، انظر : قوان تسيهواي، صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق إلى الخارج، في: آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين (عمان: منتدى الفكر العربي، ٢٠٠٣)، ص ٢٢٤.

[٣]) المملوكة من الدولة والتي تعتبر واحدة من أكبر ثلاث شركات بترولية صينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة لا بأس بها من خلال الإنتاج المحلي، في حين أنها تحتاج إلى استيراد نسبة أخرى لتسد احتياجاتها المتزايدة من الغاز الطبيعي. ونظراً لأن منطقة الخليج العربي تحتوي على حوالي أربعين في المئة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي بحسب تقديرات عام ٢٠٠٥، فإن تطلعات الصين إلى تطور العلاقات الصينية الخليجية ستزاد.

وفي ظل هذه المعطيات برزت الأهمية الجديدة للمنطقة بالنسبة إلى الصين، فسعت الحكومة إلى عقد اتفاقيات لشراء النفط والاستثمار في هذا المجال مع الدول الخليجية المنتجة له. وعقدت شركات الطاقة الصينية مجموعة من الاتفاقيات مع الطرف السعودي، كان من ضمنها اتفاقية التي عقدت في عام ٢٠٠٤، والتي حصلت من خلالها سينوبك على حق الكشف عن الغاز الطبيعي في السعودية في أول مناقصة عامة تطرحها حكومة السعودية في قطاع الغاز الطبيعي، هذا الاهتمام المتزايد من قبل الصين الشعبية بمنطقة الخليج العربي هو جزء من معادلة أكبر تسعى لتحقيقها حكومة الصين الشعبية، وتتمثل في السعي إلى الحصول على مصادر نفط للسوق الصينية العطشى للنفط، بهدف استمرار النمو الاقتصادي، وبالتالي استمرار إحداث تطورات في المجتمع الصيني على مختلف المستويات من أجل تحقيق الهدف الأكبر المرتبط بفلسفة ما يعرف بـ "النهوض السلمي للصين" لوضع

[١]) المملوكة من الدولة والتي تعتبر واحدة من أكبر ثلاث شركات بترولية صينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة الكبرى، تلك الفلسفة التي وضعها الرئيس دينغ تشاو بينغ في أواخر السبعينيات، والتي بدأت تؤتي أكلها على مختلف المستويات. فمثلا، كان اقتصاد الصين في عام ١٩٧٨ يشكل أقل من واحد في المئة من الاقتصاد العالمي، ومجموع قيمة تجارتها الخارجية كانت تقدر بـ ٢٠,٦ مليار دولار أمريكي، أما في عام ٢٠١٧ فالاقتصاد الصيني أصبح يشكل أكثر من سبعة في المئة من الاقتصاد العالمي، وقيمة تجارته الخارجية تقدر، بحسب أرقام الأمم المتحدة، بأكثر من ٢٠ تريليون دولار أمريكي، محتلة بذلك المرتبة الثالثة كأكبر شريك تجاري في العالم في ذلك العام[١].

هذه الفلسفة مفادها أن الاهتمام بالاقتصاد بدلا من الصراعات والصدامات المثيرة لحالة عدم الاستقرار وزعزعة الأمن هو السبيل الأساسي لتحقيق التقدم للصين، تماما كما تحقق لليابان وألمانيا بعد فترة الحرب العالمية الثانية، وأن على السياسة الخارجية الصينية تسخير الدبلوماسية الصينية لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني والتقني مع دول العالم التي يمكن أن تساعد الصين في نهوضها السلمي[٢]. وفي قلب ذلك الاهتمام تأتي الحاجة إلى النفط والغاز وتأمين المصادر لتزويد تلك الحاجة باعتبارها جزءا أساسيا من فلسفة النهوض السلمي، فكما أن التقنية الغربية والاستثمارات الأجنبية ضرورية لنمو الصين، فإن سد حاجتها من

---

[١]) حسب الأرقام الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، قسم الإحصاء.

[٢]) سونغ منغيانغ، ورقة حول آفاق تطوير العلاقات العربية الصينية، في: آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، ص ٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموارد الأساسية من أجل النمو هو أيضا ضرورة في غاية الأهمية بالنسبة إلى الصين. لذلك جاءت الزيارات العالية المستوى لمسؤولين صينيين، وعلى رأسهم الرئيس الصيني الحالي هو جينتاو، وسلفه الرئيس جيانغ زيمين، في عهده، لدول في مناطق مختلفة من العالم، والاتفاقيات التي وقعت معها بهدف الوصول إلى نفط تلك الدول والحصول على مواردها الأولية التي تحتاج إليها الصين، ومن هذه الدول، دول أفريقيا: السودان والجزائر وليبيا ومصر والغابون ودول خليج غوينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو؛ ودول أمريكا اللاتينية : البرازيل وفنزويلا؛ ودول آسيا الوسطى وروسيا؛ والولايات المتحدة ذاتها من خلال محاولة الصين شراء شركة ينوكال الأمريكية للنفط؛ وكندا؛ وكذلك دول منطقة شرق و جنوب شرق آسيا وأستراليا[١]

أن سياسة الصين الشعبية الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي تتمحور حول هذا الاهتمام. وتصرفاتها الخارجية بفضل مثل هذا الاهتمام ستحتم عليها أن تتخذ سياسات تحاول، إلى درجة ما، أن ترضي مثل تلك الدول النفطية. فعلى سبيل المثال، هددت الصين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ باستخدام حق النقض إذا ما سعت الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على السودان بسبب ما يحدث في دارفور. هذا التهديد الصيني جاء لصالح دولة تعتمد الصين عليها لتزويدها بحوالي ٧ في المئة من

[١]) الصواني، يوسف، مرجع سابق، ص٤٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاجتها من النفط، وترتبط معها بعقود واتفاقيات في مثل هذا المجال. هذا يعني أيضا أن حكومة الصين الشعبية ستكون طرفا مهما في دعم موقف إيران في سعيها إلى امتلاك برنامج نووي والوقوف معها ضد محاولات فرض عقوبات دولية عليها، نظرا إلى أن إيران تعتبر مزودا مهما للصين بالنفط، إذ وصلت نسبة مساهمة إيران في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ١١ في المئة من مجموع احتياجات الصين من النفط في ذلك العام.

لكن ذلك الدعم، وإن تزايد، فليس من المتوقع أن يذهب بعيدا ليثير غضب الولايات المتحدة، أو الدول الرئيسية المنتجة للنفط في منطقة الخليج، والتي تعتمد عليها الصين في الحصول على النفط مثل السعودية، لأن ذلك لا يخدم فلسفة الصين القاضية بالنهوض السلمي لوضع الدولة الكبرى. تماما كما حدث في عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ عندما عبرت حكومة الصين الشعبية عن رفضها الشديد الموافقة على قرار في مجلس الأمن يجيز استخدام القوة العسكرية ضد القوات العراقية لإخراجها من الكويت. لكن حكومة بكين لم تستخدم حق النقض كما هددت به، بل غابت عن اجتماعات المجلس لتسهيل عملية تمرير القرار. العامل الحاسم في قرار الصين هذا، كان من جهة، رغبة منها في عدم الإساءة أكثر إلى علاقاتها الاقتصادية والسياسية بالولايات المتحدة، والتي تأثرت بعد تحرك الحكومة الصينية المسلح لإخماد تجمع الطلبة المتظاهرين في ميدان تيانمين في عام ١٩٨٩ للمطالبة بإدخال إصلاحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسية على النظام السياسي في الصين، ومن جهة أخرى منع إحداث توتر في علاقتها بدول الخليج العربي الساعية نحو الحصول على قرار دولي لإخراج العراق من الكويت. بالطبع ذلك القرار اتخذ في وقت لم تكن الصين تعتمد كثيرة على نفط منطقة الخليج، بل كان إنتاجها المحلي يلبي النسبة الأكبر من متطلباتها من النفط ، لكن بكين كانت مرتبطة أيضا باتفاق تنقيب عن النفط في العراق وعقود تطوير بعض الحقول المهمة في ذلك البلد وقد فضلت الصين الابتعاد عن التصادم مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربية من أجل تعزيز فرص صعودها السلمي، فمصلحة الصين الشعبية تحتم عليها ابراز نفسها على أنها "ليست منافسة وإنما مساهمة في الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط"، ولا سيما بعد أن غدت في حاجة ماسة إلى نفط المنطقة.

إن النفط يعتبر نقطة ارتكاز مهمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي. لكن نستطيع القول إن الصين الشعبية تسعى أيضا، إلى جانب نقطة التركيز على النفط، إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة بهدف فتح أسواق المنطقة للبضائع الصينية. كانت البضائع العسكرية في فترة الثمانينيات والتسعينيات توفر للصين عملة صعبة تساعدها على دفع عملية نموها الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيصل اعتماد الصين على نفط الخليج العربي إلى (٩٠%) من حاجتها نظراً إلى :

١. تزايد واستمرار النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الصادرات الصينية.

٢. تزايد رغبة الشعب الصيني في اقتناء السيارات.

٣. تراجع نسبة المخزون النفطي الصيني.

٤. نظراً إلى ما تتمتع به منطقة الخليج العربي على مخزون نفطي كبير.

٥. نوعية نفط منطقة الخليج العربي وسهولة المواصلات وانخفاض تكاليف الاكتشاف.

أما في الوقت الحاضر فبدأت الصين تعمل جاهدة من أجل التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون لتكون بضائعها غير العسكرية مصدر دخل لشركاتها العاملة. أهداف الصين من وراء التوصل لهذه الاتفاقية هي:

١. دخول البضائع الصينية إلى السوق الخليجية ذات الخمسة والثلاثين مليون مستهلك.

٢. تسهيل عملية الحصول على فرص عقود للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة.

٣. تشجيع الاستثمارات الخليجية في مجالي النفط والغاز في الصين.

بدأت المنطقة في هذا القرن تستحوذ على اهتمام البضائع الصينية بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق، فقيمة إجمالي التبادل التجاري بين الصين الشعبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودول الخليج العربي الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي كانت في عام ١٩٧٨ تصل إلى حوالي ٢٧٠ مليون دولار أمريكي، في حين أن هذه القيمة وصلت في عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ٤,٢٣ مليار دولار أمريكي، وزادت إلى ما يقارب ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠١، ثم ارتفعت إلى ما يقرب من ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، مشكلة حوالى ٢,٥ في المئة من تجارة الصين الخارجية مع العالم في ذلك العام [١]. هذه الزيادة في قيمة إجمالي الصادرات والواردات الصينية من وإلى دول منطقة الخليج الست الأعضاء في مجلس التعاون والعالم يوضحها الجدول التالي من خلال النظر إلى السنوات التالية وهي بالدولار الأمريكي:

[١]) الأرقام جاءت بناء على الأرقام الصادرة من قبل قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة، وحدة الإحصاء، والمتوفرة على الموقع الإلكترونيhttp://unstats.un.org .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول الرقم (١)

قيمة إجمالي الصادرات والواردات الصينية

من وإلى دول منطقة الخليج الست الأعضاء في مجلس التعاون والعالم

السنوات / الدولة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٧
الامارات	١,٤ مليار	٥,٨ مليار	١٢,١ مليار
السعودية	٤,٧ مليار	٨ مليار	١٥,٢ مليار
عمان	١,٨مليار	٤,٧ مليار	٥,٤ مليار
الكويت	١,٢ مليار	٢,٧ مليار	٣,٢ مليار
قطر	٦١ مليون	٤٠٨ مليون	٤٣٧ مليون
البحرين	٥٧مليون	١٣٠ مليون	٢١٣ مليون
العالم	٤٣٤ مليار	٧١٠ مليارات	١٥٠١مليار

المصدر: قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وحدة الإحصاء، انظر: http://:unstats.un.org

هذا التزايد المستمر في قيمة حجم التبادل التجاري بين الصين الشعبية ودول المنطقة يأتي تعبيرا عن عاملين أساسيين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. ارتباطه بالاستمرار المتزايد في اعتماد الصين الشعبية على النفط وارتفاع نسبة استيرادها من نفط المنطقة.

٢. ارتباطه بالرغبة في استغلال المنطقة كمركز إعادة تصدير للمنتجات الصينية نحو مناطق أخرى في المنطقة وما حولها.

لذلك فإن الصين تسعى بشكل دؤوب إلى التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع دول المنطقة، من أجل تعزيز هذا الدور الاقتصادي المهم للمنطقة في التوجه الخارجي الصيني، ومن جهه أخرى فإن الحكومة الصينية تعلم أن سعيها هذا من الممكن أن يواجه بمعارضة من قبل الولايات المتحدة وشركاتها العاملة في المنطقة.

وعليه يرى الباحث أن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي هي سياسة مرنة ومتغيرة تبعاً للتوجهات بحسب المصالح الصينية، حيث أصبح العامل الاقتصادي أكثر تأثيرا منذ بداية القرن الحادي والعشرين. إذ أن الحاجة إلى النفط أصبحت ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي التي جعلت الحكومة الصينية تغير الكثير من أفكارها الثورية إلى أفكار أكثر واقعية ومتماشية مع مصلحة الصين الجديدة. ويعد هذا التوجه هو المسيطر على سياسة الصين الخارجية المقبلة ولفترة ليست بقصيرة تجاه منطقة الخليج العربي كجزء أساسي من فلسفة النهوض السلمي التي تتبعها الصين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني

السياسة الخارجية الصينية تجاه الخليج العربي

حدد (دينغ شياو بيغ) مبادئ السياسة الخارجية للصين بما يلي[١] :

أولاً: مبدأ التعايش السلمي ويشمل:

أ. احترام السياسة الإقليمية.

ب. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ت. المساواة بين الدول.

ث. العمل على أساس حق الدول في المنفعة المشركة.

ج. التسوية السلمية للنزاعات الدولية.

ح. العمل على التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حل لها، على أساس أن التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليه حفاظاً على مكاسبها المشتركة في تلك المناطق.

خ. ترتكز السياسية الخارجية الصينية على تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث الداخلي، وذلك بتوسيع الروابط الاقتصادية مع جميع الدول الأسيوية.

---

[١]) جمعة، خالد، حسين(٢٠٠٨) العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان، ص٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. المحافظة على بيئة إقليمية هادئة لتحقيق أهدافها الاقتصادية في ظروف سلمية ملائمة، وقد أشار (جيانغ زيمين) " أن على الصين تركيز كل الجهود

ذ. لتحديث البلاد، ولذا من مصلحتها تأمين وضع دولي سلمي طويل الأمد" ولذلك تعمل الصين على تدعيم الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقتها الإقليمية ويترجم هذا الموقف الصيني بنهج يرمي إلى تعزيز دور الصين حل المشكلات الإقليمية.

ر. ارتكاز السياسة الخارجية الصينية على القومية الصينية، فلم يعد الاعتبارات الأيدولوجية دو أو تأثير في صناعة القرار في السياسة الخارجية.

ز. ترتكز السياسة الخارجية الصينية على التجربة التاريخية للتدخل الأجنبي في الصين وما صاحبها من استغلال ومهانة والعزم على رد كرامة الصين التي أهينت، وذلك بتقلدها الدور الذي تستحقه في النظام الدولي وعدم السماح بالمساس بسيادتها أو التدخل الخارجي نجدها متمسكة بعامل السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عملت الصين على تقوية علاقاتها مع الكويت نظراً لأنها تعد من أهم المصدرين للنفط، وتعتبر من أهم الأسواق التجارية والتي تعتبر بوابة للخليج العربي، حيث أن التوجه الخليجي شرقاً أمر تفرضه دوافع مهمة ومتنوعة، وتضم نصالح عدة بعضها استراتيجي وبعضها الآخر اقتصادي، ومن أهم هذه الدوافع[١]:

- تنويع مصادر العلاقات السياسية بعد ما أدى إلارتكان السياسي على الغرب وخاصة الولايات المتحدة، إلى استمرار سياسة الكيل بمكيالين، وتركيز واشنطن على مصالحها الحيوية فقط دونما أي اعتبار لمصالح الدول الأخرى,
- تنويع العلاقات الاستراتيجية حيث أن التوجه الخليجي شرقاً يتيح فهماً أوضح وأدق لدول آسيا للقضايا العربية والخليجية، الأمر الذي قد يسمح لها بالمساهمة الجادة في حل هذه القضايا بصورة عادلة تضمن حماية المصالح العربية والخليجية.
- عدم خضوع التعامل الخليجي مع أسيا للعوامل الأيدلوجية أو للأهواء والمصالح والضغوط التي اشتهر بها الغرب في سياساته واستراتيجياته الخارجية.

[١]) جمعة، خالد، حسين، مرجع سابق، ص٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلية فقد انعكست العلاقات الكويتية الصينية خاصة بعد طريق الحرير، على توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه الخليج العربي وكانت أهم القضايا التي تعتبر أبرز محاور السياسة الخارجية الصينية ما يلي:

أولاً: أمن الخليج العربي

يعدّ أمن الخليج أمناً متغيراً ومتأثراً ومتحولاً، وذا قدرة عالية وفاعلة في التأثير في الأمن العالمي، وبهذا استطاع الأمن القومي الخليجي بناء علاقة تبادلية، وتداخل بين الأمن القومي الخليجي، والأمن العالمي، وذلك من خلال العديد من المتغيرات المؤثرة في الاستراتيجية الأمنية في مطلع القرن الحادي والعشرين، إذ بدأت تبنى على أسس من الشراكة والتفاعل والتعاون بهدف التعايش السلمي والإيجابي في عصر العولمة[1].

كما تعد منطقة الخليج العربي من أكثر مناطق العالم تأثراً بتطورات النظام الدولي وتوجهاته وقضاياه، وهيكل القوة فيه، حيث ظهر ذلك جلياً في مرحلة الحرب الباردة بين القطبين الشمالي والجنوبي، لأن نفط دول الخليج العربي دائماً كان يتصدر اهتمامات الدول الكبرى المستوردة للنفط، لذلك نجد أن دول الخليج العربي كانت عرضة للتأثر بالتحولات التي تطرأ على النظام الدولي، فنجد مثلاً أن السعودية

[1]) هياجنة، عدنان(٢٠١٥)، الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي: بين الثابت والمتغير، مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ص١٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدمت النفط سلاحاً رئيسياً ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي ساندت إسرائيل في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، كما نجد أن الاتفاق بين السعودية ودول الخليج العربي على إنشاء مجلس تعاون بين دول الخليج العربي الست كان الهدف منه هو بناء قوة عسكرية مشتركة تحت مسمى "قوات درع الجزيرة"، للتقليل من التأثير الدولي خاصة الغربي في السياسات الخارجية للسعودية ودول الخليج العربي، كما نجد ان الاتفاق النووي الأخير بين إيران والقوى الغربية، والتقارب الامريكي الإيراني في العلاقات كان له آثار وانعكاسات على دول الخليج العربي وأمنها[١].

ويعدّ الأمن الخليجي مسألة سياسية مطروحة في جميع المراحل التاريخية، ازدادت أهميتها بعد اكتشاف النفط، وأصبحت أكثر جدية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، والتوسع الإيراني في دول المنطقة، وتعدّ الصين القطب الأهم في النظام الدولي الحالي مرتكزة على قوة اقتصادية عسكرية هائلة فارضةً نفسها على معظم المجتمعات الإقليمية والعالمية، ومن ضمنها الوطن العربي بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص؛ التي تشكل عنواناً رئيسياً في رسم السياسية الخارجية الصينية، وعليه توصف البيئة الحالية لمنطقة الخليج بما يلي:

---

[١]) المرجع السابق، ص١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: غياب التوازن الاستراتيجي بين القوى المحلية، حيث تلاشت القوة العراقية التي كانت تعتبر قوة موازنة للقوة الإيرانية والذي انتهت بعد الغزو الأميركي على العراق، والتي طبقها على نحو نسبي في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين المتمثل بالتوازن بين العراق وإيران،

ثانياً: "زيادة التوتر بين العديد من الدول في منطقة الخليج العربي، وبروز العديد من النزاعات والتي أساسها تاريخي ولا تزال قائمة".

ثالثاً: تظهر معالم البيئة الأمنية في الخليج من خلال سباق التسلح غير المعلن بين إيران وبعض أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتتجسد معالم البيئة الأمنية بالحضور العسكري الأميركي المتقدم كماً ونوعاً والذي يراد منه موازنة القوة الإيرانية وإحتواء نفوذها[1].

رابعاً: "تعتمد البيئة الأمنية لمنطقة الخليج العربي على عاملين رئيسيين؛ الأول داخلي: يتمثل بتدخل إيران في المنطقة، والثاني خارجي يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وما تمثله بحضورها وتواجدها العسكري في المنطقة"[2].

---

[1]) راشد، سامح، مرجع سابق ، ص٨٢-٩٤.

[2]) ناصر، علي ناصر، مرجع سابق، ١٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويصنف صانعو السياسة الخارجية الصينية منطقة الخليج العربي بأنها تشكل مجموعة من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للصين، إذ أن لها دوراً حيوياً وفاعلاً في تأمين مصالحها، لذلك فأهدافها محددة وثابتة، تتأقلم أو تتفاعل مع الظروف وتغيرها[1]، وتتمتع السياسة الصينية ودورها في أمن الخليج إذ يعد العامل الرئيسي للسياسة الخارجية الصينية في الخليج العربي فهو النفط[2].

كما ترتكز الصين في سياستها الخارجية في منطقة الخليج على ثلاثة عوامل رئيسة[3]:

أولاً: الأهمية الجيو- إستراتيجية لنفط الخليج، والاحتياطات الضخمة من النفط في الخليج خصوصاً في المملكة العربية السعودية، الكويت، والإمارات العربية المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العراق وإيران[4].

ثانياً: التكاليف المنخفضة نسبياً لعمليات صيانة نفط الخليج واستخراجه.

وعليه سيقوم الباحث بتوضيح السياسة الخارجة الصينية تجاه قضايا الخليج العربي وذلك كما يلي:

---

[1]) لونج، ديفيد(٢٠٠١) أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص٩٨.

[2]) ناصر، علي، مرجع سابق، ص ١٤٧.

[3]) لونج، ديفيد، مرجع سابق، ص ٩٩.

[4])Markus,kaim(2008) Great Powers and Regional Orders: the United state and Persian Gulf, England: ashgate publishing L IMITED, P14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: موقف الصين من الملف النووي الإيراني

يثير الملف الإيراني والتسلح المستمر القلق في إقليم منطقة الخليج، وهذا ما كانت تشير إليه دول الخليج العربي في أن برنامج التسلح الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير علي البيئة الاستراتيجية في كل منطقة الخليج العربي، ويفرض تهديداً مباشراً علي المنطقة كما يهدد آمن دول الجوار[1].

وتعتبر الصين من أشد الدول حرصًا على إنجاح مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني، حيث ظهر ذلك جلياً من خلال المُقترحات التي "تضمنت إطارًا تفاوضيًّا يقوم على التنازل المتبادل خطوة بخطوة لإنجاحه" ، إذ يعد موقع إيران الجغرافي على "طريق الحرير القديم " عاملًا حاسمًا لاختيار إيران شريكًا في هذه المبادرة "طريق الحرير الجديد الصينية" والتي تختصر بمدلول (حزام واحد، طريق واحد)؛ لتعزيز التعاون الاقتصادي بين منطقة شرق آسيا وأوروبا عبر الشرق الأوسط من خلال إنشاء سلسلة من حلقات الربط في مجالات الطاقة، والبنية التحتية، والملاحة البحرية تمتد من شرق آسيا إلى أوروبا عبر الشرق الأوسط وآسيا الوسطى[2].

حرصت الصين طوال المفاوضات النووية على الحفاظ على روابط وثيقة مع إيران من داخل مجموعة ٥ + ١، وذلك بهدف تجنيب البلد آثار قرارات فرض العقوبات. حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين وإيران من ثلاثة مليارات دولار في عام ٢٠٠١ إلى ما يزيد على ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٤، كما ارتفعت واردات

---

[1]) صالح، يسرى مهدي(٢٠١١)، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، عمان، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ص١٩.

[2]) سياسة١٧:١٥ ٢٩ أكتوبر, ٢٠١٥الصين: الرابح الخفي من الاتفاق النووي الإيراني، متوفر الكترونياً https://www.sasapost.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفط الصينية من إيران في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ إلى أعلى مستويات لها على الإطلاق، وذلك بعد تراجعها مؤقتًا في ٢٠١٢ و ٢٠١٣، كما عملت الصين على إعادة تزويد مقاتلات نفاثة صينية بالوقود في إيران في عام ٢٠١٠، وقيام السفن الحربية الصينية بزيارة إلى ميناء بندر عباس الإيراني في عام ٢٠١٤، وذلك في سابقتيْن تعد كل منهما هي الأولى من نوعها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساندت الصين، على الأقل بشكل غير مباشر، أجندة إيران الإقليمية باستخدامها حق النقض ضد العديد من قرارات مجلس الأمن الأممي بشأن سوريا[١].

ومن جهه أخرى عملت الصين على ملء الفراغ الذي خلفه رحيل الشركات الكبرى بعد الضغوط التي مورست من قبل الولايات المتحدة على العديد من البلدان الآسيوية والأوروبية للتخلي عن استثماراتها في إيران، حيث كانت الصين أهم لاعب أجنبي في عملية التنقيب والاستخراج خلال السنوات الفائتة من خلال الموافقة على تطوير العديد من الحقول، وعلى رأسها حقلا النفط العملاقان أزاديجان ويادوران، بالإضافة إلى حقل غاز بارس الجنوبي العملاق[٢].

[١]) سياسة١٥:١٧ ٢٩ أكتوبر, ٢٠١٥الصين: الرابح الخفي من الاتفاق النووي الإيراني، متوفر الكترونياً https://www.sasapost.com

[٢]) سياسة١٥:١٧ ٢٩ أكتوبر, ٢٠١٥الصين: الرابح الخفي من الاتفاق النووي الإيراني، متوفر الكترونياً https://www.sasapost.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: اتجاه السياسة الخارجية الصينية من الازمة اليمنية

إتسم الموقف الصيني اتجاه الأزمة اليمنية بالحياد في بداية الأزمة، حيث رفضت التدخل العسكري ضمن إطار التحالف العربي "عاصفة الحزم"، ودعت جميع الأطراف إلى الحوار، وبعدما أعلنت السعودية عن بدء عمليات عسكرية على المقاتلين الحوثيين أعربت عن معارضتها للعملية العسكرية التي يقوم بها التحالف العربي" عاصفة الحزم"، وقالت إنها "قلقة للغاية" من تدهور الوضع في اليمن، ودعت كل الأطراف إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن، وحل النزاع عن طريق الحوار[١].

لكن هذا الموقف تبدل من خلال موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) الخاص بالأزمة اليمنية. فعلى الرغم من أن السياسة الصينية تقوم على عدم إعطاء مبررات تبيح استخدام القوة في حل الأزمات السياسية خاصة للدول الغربية، إلا أنها وافقت على القرار الخاص بالأزمة اليمنية، وهو قرار داعم لعاصفة الحزم، لأن القرار جاء عربياً ولم يكن غربياً، كما في الحالة السورية التي رفضت فيها الصين إلى جانب روسيا أي تدخل

[١]) العربية نت (٢٠١٥)، الرئيس الصيني يعلن موقف بلاده من الأزمة اليمنية، متوفر على الرابط: /www.alarabiya.net/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولـــي عســـكري فيهـــا، ولا شـــك أن مـــا دفعهـــا لاتخـــاذ هـــذا الموقـــف الإيجـابي اتجـاه عاصـفة الحـزم إضـافة إلـى مـا سـبق هـو أنهـا تـرى أن المنطقـة التـي تـدور فيهـا الأزمـة اليمنيـة هـي منطقـة مصـالح بالنسـبة لهـا، وللعـالم بأسـره، ولا ترغـب فـي رؤيـة هـذه المنطقـة تغـص فـي الفوضـى أو حكـم الميليشـيات أو التنظيمات المتطرفة[1].

الأمـر الـذي ينطبـق تحديـداً علـى بقيـة الـدول فـي تبنـي مواقفهـا تجـاه عاصـفة الحـزم، فكـل دولـة ترسـم سياسـتها وعلاقاتهـا الخارجيـة مـن منطلـق تأثير هذه السياسة على مصالحها ومكاسبها.

[1]) الحماد، أيمن (٢٠١٥)، عينٌ صينية ثاقبة تجاه اليمن، صحيفة الرياض السعودية، العدد ١٧١٠١، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني مستقبل العلاقات الصينية الكويتية

سيقوم الباحث بتوضيح هذا المبحث من خلال تسليط الضوء على مستقبل العلاقات الصينية الكويتية وذلك كما يلي:

المطلب الأول مستقبل العلاقات الكويتية الصينية

تطورت العلاقات الصينية الكويتية خلال عام ٢٠١٥ وشهدت تقارب سريع وكبير بين البلدان، حيث شهدت العلاقات الكويتية الصينية تطوراً متسارعاً وذلك نحو تحقيق شراكة استراتيجية بينهما في إطار اتفاقية "مبادرة الحزام والطريق"، الموقعة بين البلدين في عام ٢٠١٤، حيث أن " أكثر صادرات النفط الخليجية تتجه إلى آسيا للصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وهي قوى كبرى في الاقتصاد العالمي، كما يعد بناء طريق الحرير القديم بين الشرق والغرب، حيث كانت الكويت أول الموقعين على بروتوكول تعاون في يونيو/حزيران ٢٠١٤ مع الصين، وذلك للمساهمة في مرور طريق الحرير بالكويت؛ وذلك ببناء مدينة الحرير بالتعاون مع الصين، وليس مع شركات الداخل"، إذ أن فكرة مشروع مدينة الحرير تتمثل في إنشاء منطقة تجارية حرة مستقلة، وتكون خاضعة للسيادة الكويتية كلياً مع تمتعها بالاستقلال إدارياً ومالياً وتشريعياً، حيث تعتمد استراتيجية تنفيذ المشروع على استغلال الجزر الكويتية من خلال تمويل احتياجاته من أسواق المال، ورؤوس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأموال الخاصة إضافة إلى مساهمة الدولة في تمويل هذا المشروع"، ويقع مشروع "مدينة الحرير" في منطقة الصبية، شمال شرق الكويت على مساحة تقدر بواقع ٢٥٠ كيلومتراً مربعاً، ومن المتوقع أن يستغرق إنشاؤها نحو ٢٥ عاماً تقريباً بكلفة تقدر بنحو ٨٦ مليار دولار أمريكي"[1].

"ويتضمن المشروع إنشاء ، إنشاء برج بطول ١٠٠١ متر "٢٥٠ طابقاً الذي سيتسع لنحو ٧٠٠ ألف نسمة"، "إضافةً إلى أنه سيكون مزوداً بأحدث التقنيات المعمارية الملائمة للمناخ، ويشمل سبعة مجمعات، تضم مكاتب وفنادق ومرافق ومطاعم وأماكن ترفيهية، إذ سيكون هذا البرج أحد أطول الأبراج في العالم، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مشروع المدينة نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي"[2].

وفق الاحصائيات الصادرة فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ ١٢ مليار دولار في ٢٠١٧، و٤ مليارات دولار في الربع الأول من العام نفسه، كما أن استثمارات الكويت في الصين تتجاوز قيمتها ٣ مليارات دولار، وفي ٢٠١٨ بلغ حجم الاستثمارات الصينية في الكويت ٧٥٠ مليون دولار ، والتي ترتكز معظمها في

[1]) الكويت والصين.. شراكة على طريق "مدينة الحرير، متوفر إلكترونياً على الرابط https://www.alquds.co.uk/

[2]) الكويت والصين.. شراكة على طريق "مدينة الحرير، متوفر إلكترونياً على الرابط https://www.alquds.co.uk/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات النفطية، كما بلغ "إجمالي عقود المقاولات المتراكمة التي حصلت عليها الشركات الصينية في الكويت بلغ ٢٠ مليار دولار، منها ٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٧"، إضافةً إلى ما سبق تبني الكويت والصين مشروعاً مشتركاً يضم مصفاة لتكرير النفط، ومجمعاً لصناعة البتروكيماويات في غوانغدونغ بالصين، حيث تبلغ كلفته تسعة مليارات دولار (الأناضول)[١].

تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من ناحية الاحتياطيات النقدية الاجنبية التي تجاوزت التريليون دولار في العام ٢٠٠٦، فيما تقع اليابان في المرتبة الثانية برصيد ٨٠٠ مليار دولار. وتحتل الصين المرتبة الاولى عالميا اكبر دولة مصدرة في العالم بعد أن تجاوزت الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٦ ثم ألمانيا في العام ٢٠٠٧، وبلغ الفائض التجاري لها في العام ٢٠٠٦ حوالي (١٧٧,٥) مليار دولار، وهي في طريقها لاحتلال موقع ثالث أكبر اقتصاد في العام المقبل متجاوزة ألمانيا ومباشرة خلف كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان التي تحتل المركز الثاني كأكبر اقتصاد في العالم، وتحتل المرتبة الثانية عالمية أيضا من حيث أكبر الدول المصدرة للرساميل للعام ٢٠٠٦، حيث بلغت حصتها (١١,٨%) من الرساميل المصدرة عالميا[٢].

---

[١]) الكويت والصين.. شراكة على طريق "مدينة الحرير، متوفر إلكترونياً على الرابط https://www.alquds.co.uk/

[٢]) مونتير، روبرت، مرجع سابق، ص ١٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي العربي منذ منتصف الثمانينات، فقد كان حجم التبادل لا يكاد يذكر ١ مليار دولار إلى أكثر من ١٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٣، ثم إلى ٢٠ مليار العام ٢٠٠٤، و ٣٣,٨ مليار دولار العام ٢٠٠٥، و ٤٤,٩٤٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦ وما بنسبة (٢٠%) نهاية العام ٢٠٠٧ أي بزيادة (١٧,٣) مليار دولار[١].

ومن أبرز عوائق إقامة علاقات صينية – خليجية كويتية استراتيجية ما يلي:

١. عدم وجود سياسة خارجية موحدة ورؤية استراتيجية مؤسساتية لدى دول المجلس رغم العوامل المشتركة العديدة، وبالتالي اعتماد السياسة الخارجية على ردود الأفعال واقتصارها على قرارات شخصية في أغلب الأحيان مع اعتماد سياسة خارجية محافظة جدا وغير براغماتية[٢].
٢. قلة عدد الباحثين والمهتمين بالشأن الصيني في هذه البلدان نسبة إلى عدد واهتمامات زملائهم في اختصاصات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.
٣. ضعف التعاون الثقافي والإعلامي الذي لا يرقى بتاتا إلى مستوى العلاقات والمصالح الاقتصادية بين الطرفين والعلاقات التاريخية القديمة.
٤. الهيمنة الأمريكية المطلقة والأحادية على الخليج في المجالات كافة والتي تشكل العائق الأول والأكبر في وجه علاقات استراتيجية صينية – خليجية.

---

[١]) الساكت، محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٤١٠.

[٢]) أحمد، جعفر، مرجع سابق، ص٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. تردد الصين في الوقت الحالي في إنشاء علاقات استراتيجية على شكل تحالفات نظرا لضعف الجانب السياسي لديها مقارنة بالجانب الاقتصادي، وخوفا من أن يحدث تحركها هذا ردة فعل سلبية لدى الولايات المتحدة فتدخل معها في دائرة صراع قبل أن تتهيأ لهذا الوضع[١].

وعلى الرغم من النمو الملحوظ والسريع للتبادل التجاري بين الطرفين الا انه لا يزال يحتاج إلى المزيد من المساعي لمواكبة ذلك بخطوات تؤسس لعلاقة ثابتة ومتينة.

ومن هذه الخطوات:

١. زيادة حجم الاستثمارات الثنائية:

فالاستثمارات الخليجية الناجمة عن الفوائض المالية لا تزال ضعيفة جدا في منطقة شرق آسيا بشكل عام وفي الصين بشكل خاص مقارنة مع مناطق أخرى، إذ يقدر معهد التمويل الدولي بـ(٦٠ مليار دولار) من اصل (١,٤) تريليون دولار هو حجم الفوائض المالية لدول مجلس التعاون الست الذي ذهبت إلى آسيا، بينما ذهب القسم الأكبر إلى الولايات المتحدة واوروبا بنسبة (٣٠٠) مليار دولار للأولى و(١٠٠) مليار للثانية، ولذلك من الواضح ان هذه الاستثمارات لاتزال ضئيلة في الصين خاصة اذا ما اخذنا بالاعتبار أن نصف دول مجلس التعاون الخليجي تعد من أكبر الدول المصدرة للرساميل في العالم وفقا لأرقام صندوق النقد الدولي التي تضع المملكة العربية

[١]) الوادي، محمد خير، مرجع سابق، ص ١٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودية في المرتبة الرابعة عالمية والأولى عربيا بحصة (٦,٦%)، بين أكبر الدول المصدرة للرساميل على مستوى العالم للعام ٢٠٠٦، بينما احتلت الكويت المركز التاسع عالمية بحصة (٢,٩%)، فالإمارات المرتبة ١١ عالميا والثالثة عربيا بحصة بلغت (٢,٥%)[١].

وبالمقابل تشهد الاستثمارات الصينية الخارجية نموا كبيرا ومتسارعا بشكل هائل، وهو ما يحتم على دول مجلس التعاون الخليجي تطوير القوانين والآليات والقطاعات التي تسمح باجتذاب الاستثمارات الصينية، واهمال هكذا خطوة لابد وان ينعكس سلبا في المستقبل، فبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، دخلت الصين مرحلة جديدة من الانفتاح على العالم الخارجي، إذ انتقلت من الاجتذاب المفرط للاستثمارات الأجنبية إلى مرحلة الجمع بين اجتذاب الاستثمار الأجنبي والاستثمار الصيني في الخارج، فكان نتيجة ذلك أن ازداد الاستثمار الصيني المباشر في الخارج خلال السنوات الثلاث الماضية بمعدل نسبته (٧١,٣) سنويا، ولا شك في أن ازدياد الفوائض التجارية الصينية إلى جانب احتياطيات العملات الاجنبية وتراكمها كما رأينا يلعب دورا كبيرا في دفع الصين للاستثمار الضخم في الخارج مستقبلا، علما بان الصين حاليا، وكما جاء في بيانات تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن

[١]) عبد الحي، وليد، مرجع سابق، ص ٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صندوق النقد الدولي، تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث أكبر الدول المصدرة للرساميل للعام ٢٠٠٦، حيث بلغت حصتها (١٧,١%) من الرساميل[١].

٢. تنويع المجالات الاستثمارية الثنائية:

إذ أن ازدياد حجم الاستثمارات الصينية في الخارج حتم عليها تنويع المجالات التي يتم الاستثمار فيها واتسعت القطاعات التي تقدم فيها الصين استثماراتها في الخارج من التجارة التصديرية العادية والمأكل والمشرب والمعالجة البسيطة إلى شبكات التسويق وتداول البضائع الملاحي واستغلال الموارد والانتاج والتصنيع والتصاميم والبحوث والتطوير. فحتى نهاية عام ٢٠٠٦، وصل اجمالي الاستثمارات الصينية المباشرة (في غير القطاع المالي) في الخارج إلى (٧٣,٣٣) مليار دولار امريكي في اكثر من ١٦٠ دولة .

صحيح أن الصين تستورد اليوم أكثر من (٥٨%) من حاجاتها النفطية من منطقة الشرق الأوسط يأتي معظمها من دول الخليج العربي، وصحيح أن حوالي (٦٠ - ٨٠%) من صادرات دول المجلس تتكون من النفط ومشتقاته، لكن يجب أن يتم استغلال حاجة الصين إلى النفط من أجل التأسيس لعلاقات اقتصادية استراتيجية أعمق مما هي عليه لتشمل العديد من المجالات إلى جانب النفط والغاز والبتروكيماويات والمعادن

[١]) ضاهر، مسعود، (٢٠٠٦)، الصين: من التصلب العقائدي إلى سياسة الانفتاح والإصلاح، المجلة حوار العرب، العدد ١٦ مارس، ص ٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساسية والخدمات لاسيما المالية والسياحية، بالإضافة إلى قطاعات البناء والعقارات، وهي جميعها تشكل مجالات استثمار مشتركة للطرفين، وتساعد دول مجلس التعاون على تخفيف اعتمادها على النفط بشكل مطلق في صادراتها[1].

٣. المنطقة التجارية الحرة:

ويبدو أن المباحثات بين الطرفين لعقد اتفاقية تجارة حرة تجري على قدم وساق لإتمامها قبل نهاية العام الحالي (٢٠٠٨م) على الرغم من الصعوبات التي تشهدها جولات التفاوض، والتي عقد آخرها في آب من العام ٢٠٠٧ بعد أن أنهى الفريقان خمس جولات بدأت في الرياض في نيسان من العام ٢٠٠٥ واستمرت حتى آخر جولة عقدت في تموز العام ٢٠٠٦ بشنغهاي الصينية، ومن أهم أهداف الاتفاق مع الصين هو التعاملات النفطية، وبالتالي فان الاتفاق على إقامة منطقة حرة سيلغي الرسوم الجمركية، فتزيد الصادرات النفطية إلى الصين في مقابل ترويج البضائع والمنتجات الصينية في الأسواق الخليجية[2].

ويتيح توقيع هكذا اتفاقية بين الطرفين تحرير حوالي (٩٢ سلعة) من الرسوم والقيود الجمركية ويسمح أيضا بتنويع الصادرات الخليجية وعدم اقتصارها على النفط الذي يعد العقبة الأساسية في المفاوضات الجارية بين الطرفين، حيث تريد الصين أن

---

[1]) عطوان، خضر عباس، مرجع سابق، ص ٥٣.

[2]) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص ٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم رفع الضريبة الجمركية عن مواد البتروكيماويات والنفط خلال فترة تصل إلى (١٠ سنوات) في حين أن الدول الخليجية تسعى إلى تسريع رفع الضريبة الجمركية، أو أن يكون التركيز في البداية على تحرير السلع الخليجية المطلوب نقلها مع إمكانية النظر في تحرير بعضها خلال فترة انتقالية من دون ربط ذلك بموضوع طلب الصين[١].

٤. المجالات الاستثمارية:

يعتبر هذا الجانب متطورة مع اليابان قياسا بما هو عليه مع الصين. ولعل ذلك يعود إلى قدم السوق الياباني المالي والي سمعته الممتازة واستقراره النقدي، كما يعود إلى جودة الواردات اليابانية وتوافر الفرص الاستثمارية الجدية والى الثقة بالسمعة اليابانية في هذا المجال.

ويقف مستقبل تطوير وتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين عند قدرة دول المجلس على ان تشكل كتلة اقتصادية مستقلة ضخمة تعمل وفق أسس وآليات اقتصادية حديثة تسعى إلى الاستمرارية والتطور لتنتقل من مرحلة النمو الاقتصادي إلى مرحلة التنمية الاقتصادية[٢] .

وفي جميع الأحوال، تبقى العلاقات الصينية ـ الخليجية علاقات حسنة حاليا وتحتاج إلى دعم كبيره وقد كانت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن

---

[١]) الزيدي، خمير، مرجع سابق، ص ٦٢٩.

[٢]) أحمد، جعفر، مرجع سابق، ص ٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبدالعزيز، التي قام بها إلى الصين مؤشرا ممتازة إلى توجه جديد لاسيما أنها الزيارة الرسمية الأولى له خارجية منذ توليه الحكم، وهي الأولى أيضا الملك سعودي إلى الصين منذ بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ولا شك في أن هذه الخطوة تصب في الإطار الذي تبغية دول المجلس، بانتظار المزيد.

المطلب الثاني السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الصينية والكويتية

تمر العلاقات الصينية الكويتية في الوقت الحاضر بحالة من التطور والتفاعل بشكل كبير، حتى وصل الأمر إلى التعاون الكبير بين البلدين وكانت هذه العلاقات المتطورة نتيجة أحداث وعوامل إقليمية ودولية أثرت فيها، فهل من المتوقع أن تستمر هذه العلاقات وتتنامى في المستقبل، أم هل تتراجع إذا تلاشت العوامل التي أثرت في تطورها، ولمعرفة ذلك ستطرح الدراسة سيناريوهات مستقبلية متوقعة للعلاقات الصينية الكويتية، وذلك كما يلي:

أولاً: سيناريو تنامي العلاقات الصينية الكويتية

تشكل منطقة الخليج العربي بشكل عام والكويت بشكل خاص بالنسبة للصين علاقات استراتيجية توفر شريك إقليمي استراتيجي يوسع من نطاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البدائل المتاحة ويساهم في تعديل الموازين الإقليمية في المنطقة، فالعلاقات الكويتية الصينية تعيش في الوقت الحالي حالة من التقارب السياسي والاقتصادي وفي جميع المجالات، فهذه العلاقات المتطورة تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقليمية المشتركة.

ومن المتوقع في هذا السيناريو أن تتطور العلاقات بين البلدين على المستويات الاستراتيجية من أجل توثيق أواصر التعاون بينهما، وستشهد المرحلة المستقبلية تكثيف الاتصال على أعلى المستويات بين البلدين لأن الواقع الاستراتيجي والجيو- استراتيجي في المنطقة يفرض أن يكون هناك تعاوناً استراتيجيا سعودياً صينياً في جميع المسارات الاستراتيجية والحيوية.

ثانياً: سيناريو تباعد العلاقات الصينية الكويتية

على الرغم من التقارب الكبير ما بين الصينية الكويتية، والعلاقات الاستراتيجية في الوقت الحاضر، خاصة في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي دفعت الطرفين لتوثيق وتطوير هذه العلاقات على جميع المستويات، لكن من المحتمل أن يتحقق سيناريو تباعد العلاقات بين البلدين، نتيجة تحقق ظروف مستقبلية أو حدوث تغييرات داخلية في البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة والنتائج والتوصيات

وفي خاتمة هذه الدراسة الموسومة بـ**(اثر العامل الاقتصادي في العلاقات الكويتية الصينية على توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه الخليج العربي (٢٠٠٦ – ٢٠١٨)**، وجدنا أن الكويت خاصة ومنطقة الخليج العربي تعتبر من أهم المناطق الاستراتيجية الحيوية في العالم، نظراً لاحتوائها على أكبر مخزون مؤكد للنفط، إضافة إلى أنها توفر أكثر ما نسبته (٢٥%) من احتياجات الطاقة العالمية من الغاز والنفط، لذلك تشهد هذه المنطقة صراعاً وتجاذباً بين القوى الإقليمية والدولية ومن ضمنها الصين على تكثيف نفوذها في الكويت والمنطقة الخليجية بأكملها.

واستخدمت الكويت العامل الاقتصادي وتوظيفه في سياستها الخارجية مع الصين وغيرها من الدول الأخرى وفق استراتيجية منتظمة تقوم على انتهاج سياسات خارجية متوازنة، إضافة إلى توثيق العلاقات الكويتية الدولية والإقليمية سواء مع المنظمات الدولية أو مع الدول، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك وبالأخص ذات الاهتمام الخليجي، إضافة إلى ذلك كله قامت الكويت بعقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العديد من الاتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية من أجل المساهمة في تعزيز الأمن والسلم الدوليين والاستقرار العالمي والتنمية المستدامة.

وتبين لنا أن الاقتصاد يعتبر في زمننا الحالي العنصر الأكثر فاعلية وتأثيراً في مجال العلاقات الدولية لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد والمؤسسات والدول، فالقوة الاقتصادية تعني القدرة على تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي بنسب عالية، إضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها وبناء تحالفاتها عندما تدعو الحاجة لذلك، والقدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في أوقات السلم والحرب على حد سواء، مع الاعتراف بأن الاعتماد المتبادل أصبح أهم سمات العولمة والعلاقات بين الدول في الوقت الراهن.

كما تلعب القوة الاقتصادية دوراً كبيراً في تحديد أثر العوامل الأخرى التي تمس أمن واستقرار المجتمعات وموقعها، كما ترتبط القوة السياسية ارتباطاً بيناً ووثيقاً بالقوة الاقتصادية، وهذا ما تنبهت له الكويت في علاقاتها مع الصين من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين وتوظيفها في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجيه السياسة الخارجية الصينية تجاه القضايا التي تخدم أمن منطقة الخلج العربي.

وفي نهاية الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، والتي تمثل أهما على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

وبناءً على ما سبق وبعد أن قمت بشرح كافة تفاصيل موضوع الرسالة فإنني قد خلصت إلى الاستنتاجات الآتية:

١- أن الدولتان (الكويت والصين) يمتلكان مقومات استراتيجية غاية في الأهمية مكنتهم تلك الإمكانات من لعب دور حيوي ومهم إقليمياً ودولياً.

٢- اعتبرت المصالح الاقتصادية العامل الأكثر تأثيراً في تقارب العلاقات الكويتية-الصينية، لأن الصين انتهجت سياسة اقتصادية تنموية بعيدة عن السياسة من أجل تعزيز اقتصادها والبحث عن مصالح اقتصادية تأتي في مقدمتها تأمين الطاقة من بلد مثل الكويت التي تعتبر من الدول التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم والذي يعد مصدراً مالياً واقتصاديا مهماً بالنسبة لكل دول العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- أن متغيرات العلاقات لدولية في المرحلة الحالية وفي ضوء سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها مع دول الخليج كل ذلك دفع الجانب الكويتي والصيني إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

٤- تقوم العلاقات الخليجية- الصينية على سياسة الاعتماد المتبادل، حيث أن الدول الخليجية تحتاج إلى الصين من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، والصين تحتاج إلى بترول واستثمارات الخليج، فقد أثرت التحولات في السياسة الخارجية الصينية وتبنيها سياسة خارجية منفتحة تقوم على التعاون، وتخليها عن منهج تصعيد الثورة والفكر الاشتراكي، ووقوفها لجانب القضايا العربية في المحافل الدولية إضافة إلى النظرة الصينية لمنطقة الخليج العربي كسوق لمنتجاتها.

٥- أن العامل الإيدولوجي كان له دوراً كبيراً ورئيسياً في تحديد السياسة الخارجية الصينية وتوجيهها في السابق، إلا أنه وبعد أن تمكنت الصين من التطور الاقتصادي ومواكبة التطورات الحديثة، حتى أصبح العامل الاقتصادي عاملاً محدداً للسياسة الخارجية لها وأداة من أدوات تنفيذها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- قامت الصين بترتيب سياستها الخارجية في القرن الحادي والعشرين من خلال التركيز على الاستمرار بالانفتاح الاقتصادي على العال الخارجي، ودفع مستوى الطاقة الإنتاجية وقوتها في كافة المجالات الاقتصادية والعلمة والاستراتيجية.

٧- أعطت الصين أهمية كبيرة للعامل الاقتصادي مما انعكس على سلوكها تجاه النظام الدولي الراهن ومن ضمنها سياستها الخارجية تجاه منظمة التعاون الخليجي.

٨- أن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي هي سياسة مرنة ومتغيرة التوجهات بحسب المصالح الصينية، وهي سياسة يتحكم فيها كل من المحدد الخارجي المتمثل في علاقة الصين بروسيا والولايات المتحدة ورؤيتها الخطر المهدد لمصالحها والذي كان له بالغ الأثر على سير خط السياسة الخارجية الصينية تجاه منظمة دول مجل التعاون الخليج العربية.

٩- كما أن المحدد الداخلي له نفس التأثر جون المحدد الداخلي مرتبط الاقتصاد والرغبة في تحقيق درجات عالية من النمو، فقد بدأ يؤثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك في التوجه السياسي الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، وأصبح ذات تأثير بشكل أكبر منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

١٠- أن الحاجة إلى النفط هي الركيزة الأساسية من ركائز العلاقات والسياسات الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، والتي جعلت الحكومة الصينية تغير الكثير من افكارها الثورية إلى أفكار أكثر واقعية ومتماشية مع المصالح الجديدة للصين، وهذا التوجه يبدوا أنه سيكون المسيطر على سياسة الصين الارجية المقبلة ولفترة ليست بقصيرة تجاه منطقة الخليج العربية.

١١- أثرت التحولات السياسية في منطقة الخليج العربي واختلال توازن القوى في منطقة الخليج العربي خاصة بعد احتلال العراق وصعود إيران كقوة سياسية عسكرية نووية أثرت إيجاباً على التقارب الخليجي الصيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التوصيات

وبناءً على ما سبق، فإن الباحث يتمنى على الجهات الرسمية ذات العلاقة النظر في دراسة التوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة وتبني ما هو قابل للتنفيذ منها، وهي على النحو الآتي:

١- يوصي الباحث بضرورة العمل على تطوير العلاقات بين بلدان الخليج العربي نفسها حتى تصل إلى مستوى الوحدة أو الاتحاد، لكي يصبح مجلس التعاون الخليجي قوة سياسية واستراتيجية موحدة ومؤثرة في علاقاته الخارجية مع الدول الأخرى مثل الصين.

٢- ضرورة الاستفادة من الخبرات الصينية كتجربة إصلاحية لتحقيق إصلاحات هيكلية في اقتصاديات دول المجلس من شانها النهوض بالاقتصاد والتنمية الشاملة في الخليج وذلك على غرار ما فعلته اليابان مع الصين وما فعلته الصين مع الهند.

٣- ضرورة توفير قاعدة معلومات وبيانات حول عدد وحجم ونوعية الفرص الاستثمارية والتجارية لدى الشركات الصينية والقطاع الخاص بدول مجلس التعاون، فعلى الرغم من التطور والكمي والنوعي الذي يشهده حجم التبادل التجاري بين الظروف خلال السنوات الأخيرة إلا أن هذا الحجم ظل متواضعاً بسبب غياب المعلومات والبيانات عن كلا الاقتصاديين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب

- أحمد، محمود حسن(١٩٩٦)، **العلاقات الدولية في دار الإسلام**، دمشق، دار الثقافة العربية.
- أسعد، محمد وآخرون(٢٠١٠)، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أسيري، عبد الرضا علي،٢٠٠٢، النظام السياسي في الكويت، ذات السلاسل للنشر، الكويت.
- الأطرش، محمد(٢٠١٢)، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٢٦.
- أفكيرين، محسن (٢٠١١)، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية.
- باز، عبد الكريم(٢٠١١)، العلاقات السعودية الصينية في المجال الاقتصادي والتجاري، مجلة الدبلوماسية، العدد٢١، ص١٠٤.
- باكير، علي حسين (٢٠٠٦)، نحو علاقات صينية-خليجية استراتيجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٨، الرياض، ص١٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بـــاكير، علـــي حســـين(٢٠١٦)، اســـتراتيجيات الصـــين النفطيـــة، مجلـــة العصر، بيروت، ص١٥٢.
- بـــن ســـمبنفندورفر(٢٠١٥)، طريـــق الحريـــر الجديـــد: العـــالم العربـــي الصـــاعد يتحـــول عـــن الغـــرب ويعيـــد اكتشـــاف الصـــين، ترجمـــة: ســـامي حســـن عـــرار ومحمـــد عبـــد الغفـــور حنـــاش، دمشـــق، دار نينـــوى للدراســـات والنشر.
- بوقنطـــار، الحســـان وعبـــد الوهـــاب معلمـــي (١٩٨٨)، **العلاقـــات الدوليـــة**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- بـــول هيرســـت وجراهـــام طومبســـون(٢٠٠٥)، **مـــا العولمـــة: الاقتصـــاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة فالح عبد الجبار،بغداد، (د.ن).
- بـــول ويلكينســـن (٢٠١٣)، **العلاقـــات الدوليـــة مقدمـــة قصـــيرة جـــداً**، ترجمـــة لبنى عماد تركي، القاهرة، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة.
- بيشـــرو جـــان(٢٠١٠)، **تطـــور القـــانون الـــدولي العـــام فـــي ظـــل النظـــام العـــالمي الجديـــد**، كردســـتان، منشـــورات مركـــز كردســـتان للدراســـات الاستراتيجية
- الصـــواني، يوســـف(٢٠١٧) العلاقـــات الخليجيـــة- الصـــينية مـــاضٍ غنـــي ومستقبل مأمول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لونج، ديفيد(٢٠٠١) أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،
- صالح، يسرى مهدي(٢٠١١)، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، عمان، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع.
- .
- بيير رينوفان، جان باتيست (١٩٩٨)، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**.
- تشانغ هونغ(٢٠١٦)، سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية، مجلة سياسات عربية تجاه الصين، وكيل اللغة العربية: جامعة الدراسات الأجنبية ببيكين، المجلد٢ .
- جهاد، عودة(٢٠٠٥)، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، ط١، القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، ص١٥٨.
- جون سبيرو(١٩٧٣)، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة محمد علي، عمان، مركز الكتب الأردني، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحمـــداني، قحطـــان أحمـــد (٢٠١٢)، **المـــدخل إلـــى العلـــوم السياســـية**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- ســمير، بــاهي(٢٠١٤)، **تــأثير التحــولات الدوليــة لفتــرة مــا بعــد الحــرب البــاردة عــي السياســات الخارجيــة للــدول المغاربيــة**، الإسـكندرية، مكتبـة الوفاء القانونية..
- الشـــــيخ خزعـــــل، حســـــين خلـــــف، ١٩٦٢م،تـــــاريخ الكويـــــت السياسي،ط١،بيروت،دار ومكتبة الهلال.
- العمــر، علــي شــفيق (١٩٩٠)، **العلاقــات الدوليــة فــي العصــر الحــديث**، الرباط، دار نشر المعرفة.
- العمــر، علــي شــفيق(١٩٩١)، **العلاقــات الدوليــة فــي العصــر الحــديث**، الرباط، دار نشر المعرفة.
- العنــزي، احمــد(١٩٩٥)، الكويــت جدليــة الثــروة والســلطة، الكويــت، مسعى للنشر والتوزيع، ص٥٥.
- العــويني، محمــد علــي(١٩٨٢)، العلاقــات الدوليــة المعاصــرة: النظريــة والتطبيق، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية.
- كرمنـــــي، بلقاســـم(٢٠٠٤)، **العلاقـــات الدوليـــة: دراســـة للمفـــاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، (د.ن)، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لكريني، أدريس(٢٠١٧)، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٠٧.
- المدني، عبد الله(٢٠١٧)، الخليج وسياسة التوجه شرقاً، مركز الخليج لأبحاث، دبي.
- الموصلي، منذر، ١٩٩٩م،الأسرة الدولة دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي،ط١،بيروت،رياض الريس للكتب والنشر.
- مويسي، محمد(١٩٩٤)، **أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**، ج١، بيروت، دار البيارق، ص٢٢. .
- نعوم تشومسكي(٢٠٠٧)، **النظام العالمي القديم والجديد**، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، مصر، مكتبة نهضة مصر.
- هنري كيسنجر(٢٠١٥)، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة فاضل جتكر، بيروت، دار الكتاب العربي، ص٥٥.

ثانياً: المجلات الندوات والأبحاث

- جلال، عصام الدين(١٩٩٢)، قضايا الدين والنظام العالمي الجديد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١١٠، ص٧٥-٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جلال، محمد نعمان(٢٠٠٣)، العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين، مجلة الصين اليوم، العدد٤، بكين، ص٨٩.
- جيان، لي ولي(٢٠١١)، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤٥، القاهرة، ص١٥٨.
- جين لياتجشيانج وإن جانردان(٢٠١٨)، مبادرة الحزام والطريق، الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة، ص١٣.
- حجر، جمال محمود وعمر عبد العزيز(٢٠٠٤)، **صورة من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ص٣.
- حكيمي، توفيق(٢٠١٥)، موقع الصين في النظام الدولي، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، ص٤٠٠.
- سلامة، غسان(٢٠٠٣)، التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد٢٨٨، ص١٠.
- سليمان تشوليه(٢٠١٦)، طريق الحرير الجديد: التعاون الصيني – العربي، مجلة السياسة الدولية، مج٥١، ع٢٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شفيق شقير(٢٠١٧)، طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية، تقارير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص٣
- الشيبي، أحمد صدام عبد الصاحب(٢٠١٢)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- طشطوش، هايل عبد المولى (٢٠١٠)، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن، جامعة اليرموك، ص٨-٩.
- عبد العزيز، محمد المير أحمد(٢٠١٨)، العلاقات الصينية الخليجية: الفرص والتحديات، المركز الديمقراطي العربي، بيروت.
- عبد الناصر، وليد محمود(٢٠١٥)، جذور الصراعات في الشرق الوسط: مساراتها، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٢.
- فهمي، عبد القادر(٢٠٠٠)، دور الصين في النية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي.
- مارتن، غريفيش وتيري أوكالاهان (٢٠٠٢)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ط١، جدة، مركز الخليج للأبحاث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محمد زهير الخطيب(٢٠٠٤)، الرحلة الكبرى إلى الصين عبر طريق الحرير على حصان ودراجة، دمشق، دار الفكر للتوزيع والنشر،
- محمد، جودة(٢٠١٥)، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته، مجلة المستقبل العربي، السنة٣٨، العدد٤٤٠.
- مدني، مالك(٢٠١٧)، السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية، تقديم ملحق تحولات استراتيجية، القطب الصيني، محددات تطور الصين في مرحلة إعادة الهيكلة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٧.
- مقتطفات من كلمة كلمة الرئيس الصيني في مقر جامعة الدول العربية كما نقلته وكالة شينخوا الصينية الرسمية، ٢١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ،وفي الموقع الصيني الرسمي CCTV
- مقتطفات من كلمة كلمة الرئيس الصيني في مقر جامعة الدول العربية كما نقلته وكالة شينخوا الصينية الرسمية، ٢١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ،وفي الموقع الصيني الرسمي CCTV
- منصور، عماد(٢٠١٧)، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هـويرن، محمـد، العلاقـات الخليجيـة- الصـينية: الـدواعي والأهـداف، المركز الديمقراطي العربي، بيروت.
- الـوادي، محمـد خيـر(٢٠١٠)، إضـاءات علـى السياسـة الصـينية الخارجية، مطبعة الأهالي، دمشق.
- وقـائع نـدوة (مبـادر الحـزام والطريـق والتعـاون الصـيني-العربـي) التـي استضـافها معهـد دراسـات الشـرق الأوسـط فـي جامعـة شـنغهاي للدراسات الدولية، في تاريخ (٢٤ نيسان ٢٠١٧).
- يادكـار، طالـب رشـيد (٢٠٠٩)، **مبـادئ القـانون الـدولي العـام**، اربيـل، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ص١٤٦.
- يـونس، منصـور مـيلاد (١٩٩١)، **مقدمـة لدراسـة العلاقـات الدوليـة**، اليمن، جامعة ناصر.
- سـونغ منغيـانغ، ورقـة حـول آفـاق تطـوير العلاقـات العربيـة الصـينية، في: آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين.
- هياجنـة، عـدنان(٢٠١٥)، الاسـتراتيجية الأمريكيـة تجـاه تحـديات الأمـن الإقليمـي لـدول الخلـيج العربـي: بـين الثابـت والمتغيـر، مجلـة دراسـات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ص١٤٤.
- الحمـاد، أيمـن (٢٠١٥)، عـينٌ صـينية ثاقبـة تجـاه الـيمن، صـحيفة الرياض السعودية، العدد ١٧١٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- خليفة، محمود(٢٠١٤)، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متوفر على الرابط الإلكتروني: www.democratice.de
- وكالة الأنباء الصينية الجديدة- شيخوا، تصريح وزير التجارة الصيني عام ٢٠١٦.
- المرزوق، يوسف خالد يوسف(٢٠١٦)، الصين تحيي آمال طريق الحرير والكويت محور استراتيجي، جريدة الأنباء الكويتية، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news.
- الكويت والصين.. شراكة على طريق "مدينة الحرير، متوفر إلكترونياً على الرابط https://www.alquds.co.uk/
- سياسة١٥:١٧ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥الصين: الرابح الخفي من الاتفاق النووي الإيراني، متوفر الكترونياً https://www.sasapost.com
- العربية نت (٢٠١٥)، الرئيس الصيني يعلن موقف بلاده من الأزمة اليمنية، متوفر على الرابط: www.alarabiya.net/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: المراجع الأجنبية

- Building the Belt and Road: Concept, practice and China's contribution, Office of the Leading Group for the Belt and Road Initiative, Foreign Languages Press, May 2017.
- Kuwait, China share enthusiasm on 'Belt and Road' economic initiative," Kuwait Times, 13 May 2017.
- Markus,kaim(2008) Great Powers and Regional Orders: the United state and Persian Gulf, England: ashgate publishing L IMITED, P14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of the Economic Factor on Kuwaiti-Chinese Relations on China's Foreign Policy Attitudes towards the Arab Gulf(٢٠١٨-٢٠٠٦)

Preparation of the student
Saud Awad Saud Al Saadi
Supervised by Professor Dr
Hany ako Ershida

Abstract

The study aimed at clarifying the economic relations between China and the nature of the relations between the two countries and the importance of the role played by China in the Gulf region through the period of study and the role of Kuwait, as well as the impact of economic factors in foreign policy, especially the economic relations between Kuwait and China, China's foreign policy towards the Gulf region and regional and security issues.

The study concluded that the economic interests are the most influential factor in the rapprochement of the Kuwaiti-Chinese relations because China has pursued a development-oriented economic policy away from politics in order to

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

strengthen its economy and seek economic interests. This is the first of its kind in terms of securing energy from a country such as Kuwait, which is one of the countries with the largest oil reserves in the world, which is a source of financial and economic important for all countries of the world.

Key words: Kuwait, China, economic factor, foreign policy.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com